جامعـــة العربـــي التبســـي –تبســـة

كليـة الحقـوق والعـلوم السياسيـة

قســـم العلـــوم السياســـة

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي في ظل التحولات الدولية الراهنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

حميدة قونينة

إشراف الأستاذ:

رقية بلقاسمي

لجنة المناقشة :

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
نسرين نموشي	أستاذ مساعد أ	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
لندة عكروم	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية:

2015/2014م

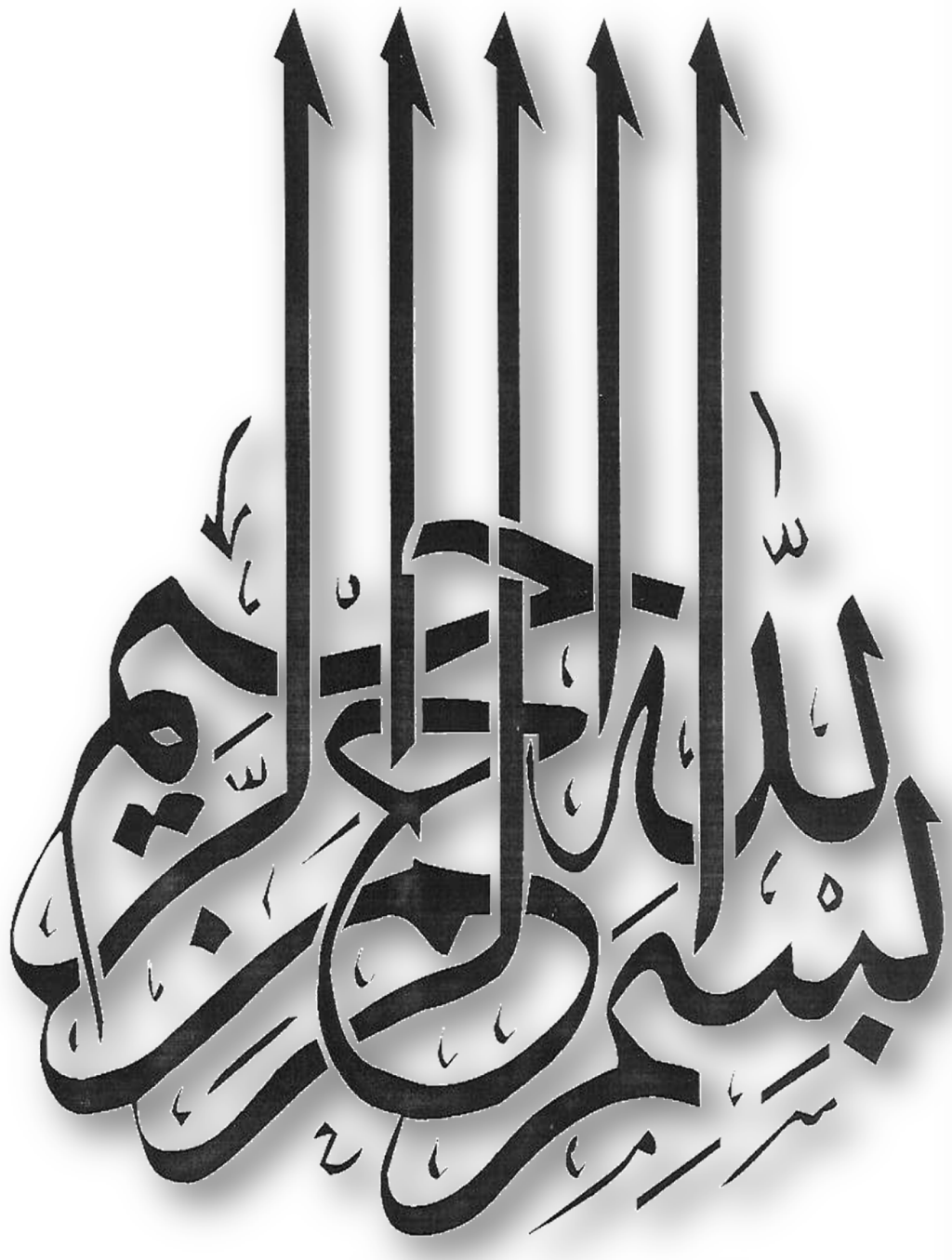
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أول الشكر والحمد لله على لطفه وتوفيقه لي على إتمام هذه المذكرة وأسأله وعده بأن يزيدنا من فضله ما احتجنا ومن علمه ما جهلنا.

يطيب لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة " بلقاسمي رقية " تقديرا وعرفانا لها على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، كما أشكرها على توجيهاتها وحرصها على التدقيق في كل حيثيات هذه المذكرة.

كما لا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

خطة البحث

مقدمـــة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

المبحث الأل: السياسة الخارجية: المفهوم و الأهداف

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة للسلوك السياسي الخارجي

المطلب الأول: السلوك السياسي الخارجي في المنظور العقلاني

المطلب الثاني: السلوك السياسي الخارجي في المنظور البنائي

المطلب الثالث: مقترب الدور في تفسير السياسة الخارجية

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية لصنع القرار

المطلب الأول:المقومات المادية و المعنوية

المطلب الثاني: بنية النظام السياسي

المبحث الثاني: المحددات الخارجية

المطلب الأول: بنية النظام الدولي

المطلب الثاني: علاقة إيران مع الدول المحورية في الخليج العربي

المبحث الثالث: التحولات الدولية ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المطلب الأول: بروز الإرهاب كقضية دولية

المطلب الثاني: الحرب الأمريكية البريطانية على العراق

المطلب الثالث: الحراك الاجتماعي في الدول العربية

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي بينالتكيّف والاستمرارية

المبحث الأول: الأمن القومي الإيراني: معادلة القوة والأمن

المطلب الأول: المصلحة القومية الإيرانية

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني

المبحث الثاني: أمن الخليج العربي في برنامج السياسة الخارجية الإيرانية

المطلب الأول: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي

المطلب الثاني: التهديدات الأمنية الإيرانية لدول الخليج العربي من وجهة نظر خليجية

المطلب الثالث:مستقبل العلاقات الإيرانية الخليجية على ضوء التطورات الراهنة

الخاتمـــــــــــــة

مقدمـــــــــة

مقدمة

تعبر العلاقات الدولية في مجملها عن مجموع السياسات الخارجية للوحدات الدولية، حيث تتبع الحاجة إلى ممارسة السياسة الخارجية من الحاجة إلى تطوير وتفعيل أطر التعاون الدولي، كونها تعنى بتفاعلات وسلوكات الدولة في محيطها الخارجي إقليميا ودوليا، الشيء الذي جعلها تتسم بالتغيّر والاستمرارية في سياق التكيّف مع التحولات الطارئة في البيئة الإقليمية والدولية. لتحقيق أهداف ومصالح محددة.

كما ترتبط بطبيعة الموقف الذي تسعى الدولة إلى إقراره أو تغييره من خلال سياستها الخارجية تجاه وحدة معينة، وتستند الدول في ذلك إلى ما تمتلكه من محددات مادية ومعنوية التي تمكنها إلى الهدف السابق تحديده.

ومن ثم فقد كان من المتعين الربط بين التحولات الكبرى في منطقة الخليج العربي وعلى مستوى النسق الدولي، من أجل التحليل العلمي والموضوعي للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي في إطارها الأشمل والأعم.

أدى تفكك الإتحاد السوفييتي وما رافقه من تحولات على مستوى بنية النظام الدولي إلى إعادة توزيع القوة الدولية، حيث اعتلت الولايات المتحدة الأمريكية مركز القوة العظمى، فكان ذلك مدخلا جديدا لحقبة تاريخية بقيادة أمريكية، هدفها الحفاظ على الهيمنة العالمية، وعلى إثر مواجهتها لأول تهديد مباشر بعد تراجع النظام الاشتراكي وتصدع المعسكر الشيوعي، تمثل في هجمات الحادي عشر سبتمبر 2001 الحدث الذي دفعها لرسم إستراتيجية جديدة لحماية أمنها القومي، وإعلان حرب مفتوحة على الإرهاب موجهة الاتهام إلى دول إسلامية على رأسها أفغانستان وتنظيم القاعدة المتواجد على أرضها، كما حددت مجموعة من الدول ضمن القائمة السوداء باعتبارها "دول مارقة" منها العراق، إيران، سوريا، أدت تلك التطورات في الأحداث إلى العدوان الأنجلو-أمريكي على العراق سنة 2003، بدعوى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل الذي يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي الأمريكي والعالم، انتهى العدوان بسقوط آخر معاقل القومية العربية، وبذلك تحولت تراتبية توزيع القوة المؤثرة في التفاعلات السياسية بمنطقة الخليج العربي وأصبحت دول الخليج العربي أمام تهديدات أمنية ناجمة

عن هذا التحول في ميزان القوة لصالح الدولة الإسلامية الإيرانية التي تتشبث بحقها في الحصول على الطاقة النووية وبين التواجد الأمريكي المكثف لحماية مصالحه اثر الانفلات الأمني في المنطقة عقب الحرب على العراق، في ظل العلاقات المتسمة بالصراع والعدائية بين إيران والقو ة العظمى، يعيش الخليج العربي حالة الارتباك الاستراتيجي فيما يتعلق باستقراره وأمنه، وتتخذ إيران سياسة خارجية تجاهه تتراوح بين التكيف والاستمرارية.

أهمية الموضوع:

يندرج البحث ضمن موضوعات تحليل السياسة الخارجية للدولة، ويحاول الكشف عن منعطفات التغيير والاستمرارية في السلوك السياسي الخارجي لدولة إيران تجاه منطقة الخليج العربي، وا ٍمكانية تأثرها بالتحولات التي حصلت على مستوى النسق الدولي والإقليمي، كما أن المصالح والأهداف الإيرانية في منطقة الخليج العربي ووسائل تنفيذها تشكل محور قلق دول الخليج العربي لما تحمله من إيديولوجية دينية متشددة، ومع تنامي الدور الإقليمي لإيران في المنطقة تقدم نفسها بديلا عن القوى الدولية الأجنبية للدفاع عن أمن الخليج العربي مما يعبر على أهمية متغير القوة في توجيه السياسة الخارجية للدول، ويمثل الطابع الانفرادي والمتميز للسياسة الخارجية الإيرانية مدعاة للبحث في مضمونها وأهدافها ووسائلها ومستقبلها.

مبررات اختيار الموضوع:

ثمة أسباب كثيرة تتعلق بإختيار الموضوع، أهمها ما يأتي ذكره:

أ- أسباب موضوعية:

- السعي لأن تحقق المذكرة المقترحةتراكمية المعرفة في مجال الدراسات الإستراتيجية.
- تشكل دراسة السياسة الخارجية الإيرانية حالة مناسبة لاختبار دور القوة في تحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه الدولة في إقليمها.
- فحص علاقات التأثير والتأثر بين التحولات النسقية والسلوك السياسي الخارجي لإيران تجاه الخليج العربي.

-تهتم الدراسات الإستراتيجية بقضية الأمن في مختلف أبعاده خاصة في عالم اليوم، كذلك نجد القضايا الأمنية تتصدر برامج السياسة الخارجية للدول، ومنه فالموضوع محل الدراسة يدخل في تخصص الطالبة.

-دنو إيران من دخول المربع النووي واعتراف أمريكا بها كقوة إقليمية، ظاهرة تجذب المتخصص في الدراسات الأمنية والإستراتيجية للبحث في أهداف السياسة الخارجية الإيرانية وا ٍستراتيجيتها الأمنية تجاه إقليمها.

ب- أسباب ذاتية:

- كل ما يمكن أن تشكل معرفته سبيلا للتقدم والأمن فهو جدير بالإهتمام.

- الفضول العلمي للطالبة.

أدبيات الدراسة:

تولي الدراسات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية الاهتمام الأكبر لقضية التسلح الإيراني و أثره على الأمن الإقليمي، وبعضها يهتم بتحليل الدور الإقليمي لإيران، وصنع القرار في إيران وهي في مجملها تهدف لفهم وتحليل السياسة الخارجية الإيرانية، ومن الدراسات التي تم الإطلاع عليها:

أ- كتاب "Thierry Coville" الموسومة بـ"إيران الثورة الخفية" طبعة أولى 2008، جاءت دراسة "Coville" كما ورد في مدخل الكتاب كردعلى الرؤى التبسيطية و غير العميقة التي وضعها -حسب رأيه- متخصصون بدراسة إيران ينتمون أساسا للولايات المتحدة الأمريكية، يرى "Coville" أن هذه الدراسات غير موضوعية ذلك أنها مبنية على افتراضات ايدولوجية مسبقة تصور إيران على أنها عدو للعالم الحر خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 و إدراجها ضمن "محور الشر" ، وذلك رغبة منهم في شرعنة العمل العسكري ضد الجمهورية الإسلامية

هدفت هذه الدراسة إلى الإسهام في فهم أفضل لسياسة إيران في تلك الفترة ولتحولاتها وتناقضاتها وتطرح هذه الدراسة تساؤلات مهمة منها: كيف نحلل النظام السياسي السائد منذ الثورة؟ بأي معنى هو حقا إسلامي؟ كيف يتصور العلاقات مع العالم الخارجي؟

قسمت هذه الدراسة إلى تسعة عناوين أساسية اعتمد فيها المفكر عرض مسار تطور الجمهورية الإيرانية من حكم القاجاريين إلى حكم "أحمدي نجاد"مركزا على دور الدين في تركيبة و آداء النظام السياسي، أما فيما يتعلقبالسياسة الخارجية الإيرانية فقد وردت في العنوان السابع "بين الدفاع عن المصلحة الوطنية وا ٍرادة التزعم على العالم الإسلامي" يتضمن أفكار حول التحول الذي طرأ على السياسة الخارجية الإيرانية مع نهاية الثمانينات بعد فشل مشروعها في تصدير الثورة و وصول "هاشمي رفسنجاني" للرئاسة أين اتجهت إيران نحو تطبيع علاقاتها مع دول العالم، أما دول الخليج العربي فقد استأنفت علاقاتها معهم بعد حرب الخليج 1991، و برزت مطامح إيران كقوة إقليمية.

ب– مقال منشور في مجلة آفاق المستقبل العدد التاسع لشهر فيفري عام 2011 لـ" شحاته محمد ناصر" تحت عنوان "تحولات النخبة السياسية الإيرانية"، يتعرض هذا المقال إلى تحليل التباينات السياسية داخل النخبة الحاكمة والتيارات السياسية المتنافسة، ويبرز التباينات بين هذه التيارات حول قضايا السياسة الخارجية وشكل الدولة ويستقرأ أبعاد هذه التباينات على مستقبل الحكم في إيران وشكل الدولة، خاصة

وأن هذا التباين تزامن مع مطالب إجتماعية تطالب بالإصلاح و الديمقراطية.

بدأ المقال بعرض موجز لنشأة التيارات السياسية في إيران والتي كانت تتفق على معارضة سياسات الشاه"محمد رضا بهلوي" الموالية للغرب لكنها تختلف حول شكل الدولة والحكم.

ثم يستعرض مسار حكم التيارين المتنافسين منذ وفاة "روح الله الخميني" سنة 1989 إلى غاية عودة المحافظين الجدد للسلطة مع نجاح "أحمدي نجاد" في الانتخابات الرئاسية لسنة 2005 حيث شهدت عهدته انقسامات حادة داخل اليمين الحاكم بسبب تراجع دور المرشد الأعلى الذي كان يمنع الخلافات

بين النخبة وشهدت ابتعاد رجال الدين عن السياسة حيث تراجعت نسبة تمثيلهم داخل مجلس الشورى إلى نحو 0% ويُ وعز صاحب المقال هذا التراجع لدور رجال الدين إلى أسباب تتعلق بعدم قدرتهم على إقامة علاقة مع مصادر إنتاج الثروة.

ويتكلم في جانب آخر من المقال عن بروز الحرس الثوري بشدة خلال عهدة "نجاد" في الدوائر السياسية حيث أصبح دوره محوريا في الحفاظ على النظام الإسلامي الإيراني وقمع التظاهرات المناهضة له كما لعب دورا بارزا في التصدي للعقوبات الدولية عبر سيطرته على الإقتصاد والنفط والوظائف الحكومية.

ثم خلص إلى نتائج تأثير سمات النخب السياسية الإيرانية في السياسة الخارجية لإيران، وهي:

– أن تصاعد نفوذ اليمين المتشدد داخل دوائر صنع القرار بتوجهاته الرادكالية يؤدي إلى زيادة نبرة التشدد في السياسة الخارجية الإيرانية سواء تجاه الغرب، أو إسرائيل، أو منطقةالخليج، وا ٍحياء مبادىء الثورة الإسلامية الإيرانية.

– أن تصاعد دور الحرس الثوري أو عسكرة النخبة يزيد من مساحة التطرف في خطاب السياسة الخارجية ويعلل ذلك بتأييد الحرس الثوري للتصعيد في أوقات الأزمات ويستشهد بموقف الحرس الثوري أثناء الحرب مع العراق وفي الأزمة مع طالبان بأفغانستان 1998.

– أن تصاعد نفوذ المرشد مؤيدا بالحرس ومتوافقا مع الرئيس، يضع قيوداً كبيرة أمام أي اتجاه للانفتاح والتهدئة في مجال السياسة الخارجية تجاه قوى معينة، وفي قضايا محددة، إذ يعارض "خامنئي" بقوة أي انفتاح على الولايات المتحدة، كما أنه من أكثر المتمسكين بالبرنامج النووي الإيراني.

إكتفى هذا المقال بتبيان أثر سمات النخب السياسية الإيرانية في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وتعرض إلى فترة حكم المحافظون الجدد في فترة حكم "أحمدي نجاد" سنة 2005، بينما هناك متغيرات أخرى.

وتتمثل خصوصية هذه المذكرة عن غيرها مما تم إنجازه من دراسات حول السياسة الخارجية لإيران وغيرها من المواضيع المتعلقة بها، بأنها تهتم بالبعد الأمني كقضية تدخل ضمن قضايا السياسة الخارجية لإيران في

ظل التحولات الدولية والإقليمية الراهنة، خاصة وأن واقع الخليج العربي يتسم باللااستقرار المزمن وديناميكية الأحداث المؤثرة في العلاقات بين دوله وا ٍيران تجعل الموضوع دائما متجددا.

الإشكالية:

تطورت السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي بتطور الأحداث التاريخية التي حكمت المنطقة، وما يتضح من خلال الاطلاع على الأدبيات التي اهتمت بالسياسة الإيرانية عموما أن الدين هو المرجعية الأكثر تأثيرا في سياسة حكامها بدرجات متفاوتة، فقد يميزها الطابع العقائدي الذي ترى في سياقه أن الحكومات التي لا تقيم الولاء للعقيدة أولا ثم للوطن ثانيا هي حكومات غير شرعية، فأبدت حيال الدول المجاورة رغبة في تصدير ثورتها الإسلامية إليها وذلك ما شكل تخوفا لدى دول الخليج العربي وبعد حرب الخليج الثانية 1991م، أظهرت إيران سياسة خارجية أكثر براغماتية وخارج الإيديولوجية الدينية عكس هذا التوجه الخطاب الإيراني حول ضرورة تعاون دول المنطقة لحل مشاكلها، إضافة إلى تقديم نفسها بدلا عن القوى الأجنبية كقوة إقليمية تدافع على مصالح هذه الدول.

استنادا إلى ما تقدم يمكن طرح **الإشكالية** التالية:

كيف يمكن للسياسة الخارجية الإيرانية أن تتكيف مع متغيرات البيئة الإقليمية والدولية في سبيل تحقيق أهدافها على مستوى منطقة الخليج العربي؟

<u>الأسئلة الفرعية</u>

- كيف يمكن فهم دلالات وأبعاد السياسة الخارجية في منظور الدراسات الأمنية ؟
- ما هي الفرص والتحديات التي تواجه صنع القرار الإيراني؟
- ما هي أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة؟

فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة على إشكالية المذكرة يمكن اقتراح الفرضية التالية:

- الوعي بالمصالح المشتركة بين إيران ودول الخليج العربي يؤدي إلى إضفاء الطابع البراغماتي على السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي.

- كلما تغير ميزان القوة في منطقة الخليج العربي لصالح إيران كلما أدى ذلك إلى التغيير في سلوكها الخارجي تجاه دول المنطقة.

- كلما أدرك صانع القرار الإيراني أن الأمن القومي الإيراني يرتبط بالدوائر الجيوبوليتيكية لإيران كلما أدى ذلك إلى تطوير إستراتيجية براغماتية تجاه دائرة الخليج العربي.

الحدود الزمانية والمكانية للإشكالية:

الحدود الزمانية:

تحدد هذه الدراسة الفترة الزمنية الواقعة من أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى غاية أفريل 2015 لزخم هذه الفترة بالأحداث المهمةو التي قد يكون لها تأثير على سلوك الفواعل الدولية والسلوك الخارجي الإقليمي لإيران إلا أن هذا لا ينفي ضرورة الرجوع إلى أحداث كانت قد وقعت قبل هذه الحقبة الزمنية لكن مازال وقعها يطبع السياسة الخارجية الإيرانية.

الحدود المكانية:

تهتم هذه الدراسة بالسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

إذ تقع إيران في قارة آسيا بينما تقع دول الخليج العربي كذلك في آسيا ويجمعها مع إيران الجوار الجغرافي والديني وتتفاعل العلاقات بينهما في نظام إقليمي فرعي يشمله النظام الشرق أوسطي.

الإطار المنهجي للدراسة:

استنادًا إلى طبيعة الموضوع،وإشكاليته التي يسعى للإجابة على تساؤلاتها والأهداف التي يتوخى تحقيقها والفروض التي ينوي اختبارها، فقد تبين أنه من الأنسب استخدام "المنهج التاريخي" و"المنهج الوصفي" و"منهج دراسة حالة"

المنهج التاريخي: Historial method

المنهج التاريخي هو أحد المناهج العلمية الأكثر استخداما في دراسة الظواهر السياسية الدولية، ويعلل دعاة هذا المنهج في اختياره لدراسة السياسة الخارجية بإمكان المنهج التاريخي تحقيق المزايا التالية:

- القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو إخفاق قادة الدول في تبني سياسة خارجية محددة في وقت ما، والتوصل إلى دلالات عامة لأنماط السلوك الدولي المختلفة.
- إن استخدام المنهج التاريخي يؤدي إلى تفهم أكبر وأعمق للاتجاهات التي يسلكها تطور العلاقات السياسية بين الدول وانتقالها من نظام إلى آخر.

وفي هذا البحث تم استخدام المنهج التاريخي في تتبع تطور العلاقات بين إيران ودول الخليج العربي وتحري الأسباب الكامنة وراء تبنيها سياسة خارجية تركز على الإيديولوجيا الدينية وكذلك استخدم في تتبع التحولات الدولية والإقليمية وأثرها على السلوك السياسي الإيراني، واستخدم في تتبع تطور البرنامج النووي الإيراني، وتكمن أهمية المنهج التاريخي في هذا البحث في كونه يكشف عن العلاقات السببية بين الأحداث والنتائج.

المنهج الوصفي : Descriptive method

وهو المنهج الذي يهدف إلى تحديد سمات وصفات وخصائص ومقومات ظاهرة معينة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي في هذا البحث في توصيف موقع إيران الجيوبوليتيكي وذلك لتوضيح مواطن القوة التي تسهم في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي، وكذلك توصيف البنية الإجتماعية

وبنيةالنظام السياسي الإيراني وا ٍبراز خصائصه، وتوصيف البيئة الإقليمية والدولية ذلك أن التوصيف الدقيق لشكل وطبيعة النظام القائم في الحقبة الزمنية التي تستهدفها الدراسة يكشف عن دوافع إيران للسعي نحو الدور الإقليمي.

منهج دراسة حالة: Case study method

منهج دراسة حالة هو المنهج الذي يقوم على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو وحدة أو مؤسسة أو دولة وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة، وقد تم استخدام هذا المنهج في هذا البحث من خلال تخصيص دراسة السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي وتحديد فترة زمنية لهذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

تقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول

الفصل الأول إطار مفاهيمي ونظري للدراسة تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان "السياسة الخارجية: المفهوم، الأهداف، المحددات"، يتضمن بصفة عامة أبرز التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية، و الأهداف التي يمكن أن تشترك السياسات الخارجية للدول اختلافها في السعي لتحقيقها إلى تحقيقها، ثم المحددات وهي مجموعة المتغيرات المنبثقة عن البيئة الداخلية والخارجية التي يتفق الدارسون لعى إمكانية تأثيرها في السلوك الخارجي للدول، أما المبحث الثاني فقد عُنون بـ "المداخل النظرية المفسرة للسلوك السياسي الخارجي" تطرق إلى أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية وهي نظريات الخيار العقلاني"الواقعية الجديد" و"الليبرالية الجديدة" ثم "مقاربة صنع القرار" و تضمن "مقاربة الدور"

أما الفصل الثاني بعنوان"مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية" تضمن ثلاثة مباحث المبحث الأول بعنوان"المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية" تناول المقومات المادية والمعنوية لجمهورية إيران أما

المبحث الثاني بعنوان"المحدادت الخارجية" فقد أدرج ضمنه مطلبين"بنية النسق الدولي" و"محددات البيئة الإقليمية: تغير موازين القوى وصعود الدور الإيراني" أما المبحث الثالث عُنون بـ"التحولات الدولية ما بعد 11 سبتمبر 2001 تضمن مطلبين"بروز الإرهاب كقضية عالمية" و "الحرب الأمريكية البريطانية على العراق" ثم تطرق المبحث الثالث إلى "الحراك الإجتماعي في الدول العربية".

أما الفصل الثالث عُنون بـ"السياسة الخارجية الإيرانية: بين التكيف والإستمرارية" أدرج ضمنه مبحثين المبحث الأول بعنوان"الأمن القومي الإيراني: معادلة القوة والأمن" تناول مطلبين"المصلحة القومية الإيرانية" والبرنامج النووي الإيراني" أما المبحث الثاني فقد عُنون بـ"أمن الخليج العربي في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية".

صعوبات الدراسة

واجهت إعداد هذه المذكرة بعض الصعوبات أهمها:

- حددت مساحة صغيرة للبحث لا تسمح بمناقشة عناصر الموضوع كما ينبغي.
- خصصت مدة زمنية قصيرة لإنجاز مذكرة تخرج مما لم يتيح الفرصة لترجمة بعض المراجع الأجنبية المرتبطة بموضوع المذكرة .

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي و النظري للدراسة

تهتم السياسة الخارجية في العالم المعاصر بالقضايا الأمنية متعددة الأبعاد، والمتصلة بالمصلحة العليا للوحدة الدولية، وكثيرا ما نجد مخرجات السياسة الخارجية لوحدة ما تعكس دينامية التأثير والتأثر بمتغيرات البيئة المحلية والدولية، وكذلك بنية و شكل النظام ودوره

وإنه لمن الأهمية بما كان أن يستعين الباحث في السياسة الخارجية بإطار مفاهيمي يتحدد ضمنه مفهوم السياسة الخارجية، أهدافهاومحدداتها، وا إطار نظري يساعد في فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي للوحدات الدولية وهذا ما يحاول هذا الفصل تقديمه.

المبحث الأول: السياسة الخارجية: المفهوم، الأهداف، المحددات

يتعين لفهم محتوى السياسة الخارجية ضبط الحدود المنهجية لها، بتحديد موضوعها والفاعلين القائمين على إعداد برنامجها وأهدافها، والمحددات المؤثرة في صياغتها بشكل مباشر أو غير مباشر

ولتنفيذ قرارات وبرامج السياسة الخارجية تختلف الدول في الآليات والوسائل التي تعتمدها، لذلك سيحاول هذا المبحث التطرق إلى هذه العناصر.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة الخارجية، وذلك مرده إلى الطبيعة الديناميكية للسياسة الخارجية والتفاعلات الدولية، وا لى انعكاس بروز قوى جديدة في السياسة الدولية، واختلاف السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى.

يعرفها "جيمس روزنو" **James" Rosenau** السياسة الخارجية على أنها «مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة»[1].

ويعرف"سيبري" السياسة الخارجية على أنها تنصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية فالسياسية الخارجية عنده هي:

«مجموعة الأهداف و الارتباطات التي تحاول الدولة من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية، باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان»

وهو تعريف يرادف بين السياسة الخارجية والأهداف الخارجية، وهو بذلك لا يضع

في حسبانه أن بعض الأهداف الخارجية قد تظل مجرد رغبات لا تترجم بالضرورة إلى سلوكيات محددة في البيئة الخارجية، فالهدف لا تكون له قيمة في السياسة الخارجية ما لم تعبئ الوحدة الدولية مواردها

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص.11.

لتطبيقه، و من ثمة فإن مطابقة السياسة الخارجية بالأهداف الخارجية قد يؤدي إلى نتائج مظللة أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية تتضمن ما هو أكثر من الأهداف[1]

ويعرفها الدكتور "ناصف يوسف حتي" على أنها «سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية» [2]؛ و قد تُطوع الدول الكبرى المنظمات الدولية الخاضعة لسلطاتها لتجعلها بمثابة الأداة لتنفيذ سياستها الخارجية، لذلك تختلف من حيث الأهداف والوسائل.

تتضمن السياسة الخارجية البرامج والأدوار والأهداف التي تتعلق بتحقيق أهداف عامة للوحدة الدولية وقد قدم "جيمس روزناو" تعريفا شاملا للسياسة الخارجية، ضمنه تحديد الفاعلين الرسميين وموضوع السياسة الخارجية ثم هدفها.

حيث يعرف السياسة الخارجية أنها «منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا» [3]

ويعرفها "السيد محمد سليم" تعريفا يأخذ في اعتباره الخصائص الأساسية لعملية السياسة الخارجية والأبعاد المحتملة لتلك السياسة، حيث أنها «برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة

في المحيط الخارجي» [4]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.8.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (لبنان: دار الكتاب العربي،1985)، ص.157.

[3] سليم، **مرجع سابق**، ص.11.

[4] **المرجع نفسه**، ص.12.

المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية

تنطوي السياسات الخارجية للوحدات الدولية على مجموعة من الأهداف التي تعبئ لها الموارد وتحشد لها الجهود، والواقع أنه في كثير من الأحيان يصطدم الدارس لسياسة خارجية لوحدة ما بتناقض تصريحات صناع القرار فيها بتصرفاتهم، فيما يخص أهداف سياستهم الخارجية

لذلك من الصعوبة بما كان استخلاص الأهداف الحقيقية، وفي ذلك يرى دكتور "محمد السيد سليم" أن منطق هذا الأسلوب في استخلاص الأهداف الحقيقية يقوم على عدة افتراضات:

– أن هناك ميلا عاما لدى الأفراد لتحقيق نوع من الانسجام بين أقوالهم المعلنة وآرائهم الحقيقية وأن وجود اختلاف دائم بين المعلن والحقيقي إنما يعبر عن استثناء من القاعدة.

– أن الأهداف المعلنة هي جزء رئيس من محاولة صانعي السياسة الخارجية شرح سياستهم الخارجية وتبريرها.

– أن الأهداف المعلنة هي تلك الأهداف التي يريد صانعوا السياسة الخارجية من العالم أن يُقَوِموا سياستهم في ضوئها، وبالتالي فإن صانعي السياسة الخارجية لا يستطيعون دائما إعلان أهداف تتناقض مع السياسة الفعلية.

–أن تحديد مجموعة من الأهداف المعلنة حتى وإن كانت غير حقيقية يلزم الوحدة الدولية بمجموعة من الالتزامات أمام المجتمع الدولي، قد تجد من الصعب التنصل منها في المستقبل ومن ثم تدفعها إلى تبني سياسات تتوافق والأهداف المعلنة.

– إن تعبئة الموارد نحو تحقيق هدف معين هو مؤشر جيد لصدق هذا الهدف كمعبر حقيقي عن أهداف الوحدة الدولية[1].

[1] **المرجع نفسه**، ص.26.

تختلف أهداف السياسات الخارجية للدول، فمنها من تجد في الوضع القائم الأرضية المناسبة لتحقيق أهدافها، ومنها من تعمل على تغيير الوضع القائم، وتتخذ من القوة وسيلة لتحقيق أهدافها

وقد حاول بعض أساتذة العلاقات الدولية تركيز تلك الأهداف في فئات، من بينها التقسيم الذي وضعه "أرنولد ولفرز" يقول أن الأهداف القومية في السياسات الخارجية للدول يمكن أن يحدث

في أي شكل من الأشكال الآتية:

– الأهداف التي تخص الدولة بصفة أساسية أو ما يطلق عليها Possession Goals والأهداف التي تتعدى الدولة لتحدث تأثيرات في دائرة أوسع نسبيا أو ما يسميه Milieu Goals فالأهداف الأولى تتحدد من واقع القيم التي تعتنقها الدولة وما تعكسه هذه القيم على سلوكها خاصة بحقوقها وقوتها وسيادتها وا ٍقليمها، أما الأهداف الثانية فهي تتبلور في إطار البيئة الدولية السائدة، وهي ليست نابعة من قيم أو أوضاع واحدة بالذات، ومن أمثلتها الدعوة إلى حفظ السلام واحترام القانون الدولي.

– الأهداف القومية المباشرة Direct National Goals، والأهداف القومية غير المباشرة Indirect National Goals، فالأهداف القومية المباشرة هي التي تستفيد منها الدولة مباشرة وبصفة أساسية مثل: هدف الاستقلال السياسي

أما الأهداف غير المباشرة فهي التي تتحقق فائدتها للأفراد بدرجة أكبر منها بالنسبة للدولة مثل الرفاهية والثراء الاقتصادي[1]

وتبدو أهمية هذاالتمييز بين الأهداف المباشرة و غير المباشرة عند تقرير الأولويات التي يجب أن تخصصها الدولة لكل منها.

– الأهداف التي تقوم على التوسع Goals of national self-extension

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)، ص.141.

– والأهداف التي تحاول الحفاظ على كيان الدولة Goals of national self-preservation

– والأهداف التي تقوم على إنكار الذات Goals of national self-abnegation

فالنوع الأول من الأهداف يحاول تغيير الوضع القائم Status-quo، ومن ثم فهو يركز على القوة كأداة لتحقيقه، والنوع الثاني منها يحاول الإبقاء على الوضع القائم دون تغيير وهو يركز بدرجات مفاوتة من الأهمية على القوة كأداة لتحقيقه، أما النوع الثالث فهو يركز على معان مثالية مثل العدالة الإنسانية ورفاهية الجنس البشري، ونشر القيم الحضارية وهو لا يعول على القوة كأداة لتحقيقه[1].

وتترجم الدولة مقدرتها على تحقيق الأهداف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها: الدبلوماسية القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

– **الدبلوماسية:** تضم المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها تجاه الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياساتها إزاء القضايا الدولية، و حماية مواطنيها و ممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملاتهم مع الأجانب، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة الموارد وهي: شبكة السفارات، القنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي [2].

– **الاقتصاد:** تشمل الأدوات الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الإقتصادية للدولة أو أي وحدات دولية أخرى، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع،و استهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ومن أمثلة ذلك إعطاء وطلب المساعدات الإقتصادية والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية، والتعريفات الجمركية، أدوات الحماية التجارية، والعقوبات

[1] **المكان نفسه.**

[2] سليم، **مرجع سابق**، ص.92.

والمقاطعات الاقتصادية وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء وضع الدولة الأولى بالرعاية، و أدوات تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية[1].

تستعمل الأدوات الاقتصادية بكثرة في أوقات السلم والحرب، فللتجارة الدولية والمساعدات الإقتصادية أهمية كبرى في وقت السلم والحرب، إذ لابد لكل الدول أن تساهم بدرجة ما في التجارة الدولية لكي تحصل على بعض السلع التي لا تستطيع إنتاجها داخليا، ولكي تبيع سلعا أخرى تستغل أثمانها لشراء ما تستورده[2].

– **الوسيلة العسكرية:** هي مجموعة القدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، وتشمل هذه الأدوات إنشاء قوات مسلحة، وتسليحها وتدريبها وتوزيعها واستعمال أو التهديد باستعمال القوة والمساعدة العسكرية والغزو المسلح، وتقديم عمليات توزيع القوات سواء بالنقل البحري أو الجوي، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة وتستخدم الأسلحة لهدفين: إما في الهجوم لإحداث تغيير، أو في الدفاع لرد مهاجم محتمل أو لصده إذا وقع الهجوم فعلا، وتهيئ الأداة العسكرية خلفية من الثقة و الاستقرار لعمل الدبلوماسية

وإن التفاوض من مركز قوة حكمة سليمة إذ لا يمكن لدولة لا تسندها قوة عسكرية أن تمتنع عن إعطاء تنازلات تضر بمصالحها الحيوية، إذا تعرضت لضغوطات و تهديدات ليس بوسعها أن تقاومها[3].

– **الدعاية:** تعني أي محاولة منظمة للتأثير على عقول وعواطف و تصرفات جماعة معينة تحقيقا لهدف عام معين، وتتميز بميزتين: الأولى أنها توجه إلى شعوب الدول الأخرى لا إلى حكوماتها والثانية أنها نشاط

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي**، ط.2، (المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984)، ص.127.

[3] **المرجع نفسه**، ص.132

لا تحكمه إلا اعتبارات المصلحة الوطنية للقائم بالدعاية[1].

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية

يتفق أغلب الكتاب في العلوم السياسية والعلاقات الدولية على أن الذي يقرر ويحدد السياسة والسلوك الخارجي لأية فاعل دولي هما عاملان رئيسيان: يتمثل الأول في أساس القوة القومية التي تمتلكها الدولة والثاني هو قدرة الدولة على توظيف هذه القوة في إستراتيجية، وترجمتها بشكل عقلاني في سلوك سياسي يمكنها من حماية مصالحها وتعزيز أمنها القومي وتوسيع دائرة نفوذها في المنتظم الدولي

وسيحاول هذا المطلب أن يتطرق لأهم هذه المحددات [2].

أ/المحددات الداخلية:

تكمن عموما في الموقع الجغرافي الذي تحتله الدولة ضمن الخارطة الطبيعية، وجوارها الذي تدخل فيه دول مختلفة قد تتشابه معها في نظامها السياسي وأوضاعها الداخلية وقد تختلف عنها في ذلك، كما تؤثر الإمكانات و المؤهلات التي تمتلكها الدولة (الموارد المتاحة لها) في صنع سياستها الخارجية، فحيازتها على ثروات إستراتيجية يجعلها في موقع التأثير والتأثر بالنسبة لمختلف التفاعلات الدولية التي تحصل على مستوى النظام الدولي، كما أن السياسة الداخلية للدولة وكل ما يتعلق بالنظام السياسي ووحداته الجزئية وأنماط التفاعل بين هذه الوحدات، فيما يصفه "ريتشارد سنايدر" بالمتغيرات التقليدية للبيئة (النظام السياسي، الرأي العام،الأحزاب والجماعات الضاغطة)[3].

- المحددات السيكولوجية :

أكد جيمس روزنو على أهمية العامل الشخصي في صنع السياسة الخارجية، وذلك خصوصا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.123.

[2] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات و النشر و التوزيع، 2011)، ص.92.

[3] حتي، **مرجع سابق**، ص ص.195- 196.

في الدول النامية، نظرا لتركيبة السلطة وشخصنتها وكذا غياب دور المؤسسات أو تغييبها مقارنة بالدول المتقدمة خاصة منها ذات الأنظمة المفتوحة (تعدد مؤسسات صنع السياسة الخارجية على مستواها) فالعوامل المتعلقة بصانع القرار تشمل شخصيته و خبرته ومستواه الفكري وفي هذا المجال يمكن القول

أن الدراسات السيكولوجية أظهرت أهمية تربية الفرد وتكوينه وتأثره ببعض الأحداث التي قد تكون طبعت حياته في تحديد إدراكه للأمور و الوقائع[1]، ويساهم وجود القومية بوصفها قوة في السياسة الدولية في تطوير شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة، ويمكن القول أن للقومية أثرا ايجابيا وآخر سلبيا على السياسات الداخلية والخارجية فالقومية يمكن أن تساهم في توحيد الشعوب، ولكن تلك الوحدة يمكن أن تظهر فقط إن كانت الدول تشترك في هوية قومية واحدة، وهذا الشرط لا يتوافر في كثير من الأحيان [2]

- الإيديولوجية:

السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدول السابقة، وللمعتقدات السياسية والإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن ويمكن النظر لتلك المعتقدات كعوامل مكونة "لنسق الدولة الأسطوري" فالمعتقدات تمثل حقيقة ثابتة بالنسبة للذين يؤمنون بها، وقد أوضح "ماكليفر" أن "كل مجتمع يتوحد من خلال نسق أسطوري وهذا النسق هو مركب من الأفكار التي توجه حركة المجتمع" [3]، وتؤثر الأيديولوجية أو النسق العقيدي لأفراد مجموعة صنع القرار، بشكل كبير في توجيه السياسة الخارجية للعديد من الدول، فهي تؤثر بشكل

[1] **المرجع نفسه**، ص. 196.
[2] جنسن، **مرجع سابق**، ص.62.
[3] **المرجع نفسه**، ص.83.

مباشر أو غير مباشر في واضعي السياسات الخارجية، وتمدهم بالأداة التي يفسرون بها الواقع بحسب تصوراتهم وبما يتفق مع النماذج الفكرية والسياسية التي يعتنقونها [1].

- عملية صنع القرار:

تؤثر طريقة صنع القرارات ونوعية المشاركين في صنعها على مضمون الخيارات المتبناة ويتعلق ذلك بالطرق الديمقراطية والطرق التسلطية في السياسة الخارجية، حيث يرى "دي توكفيل" أن الإدارة الفعالة للشؤون الخارجية تتطلب السرية والتخطيط والمثابرة، وهذه القيم لا تتوافر إلا في النظم التسلطية، وانتقد آخرون العملية الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية على غرار"والترمان"، و"ريموند آرون" [2]، كما تولي الأهمية في تفسير السياسة الخارجية لتلك الأدوار التي يلعبها صانعو القرار المركزيون والبيروقراطيون وبأقل تأثير تعمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح، والرأي العام على وجه التخصيص[3].

- المحددات المجتمعية:

يعرف "جيمس روزنو" المصادر المجتمعية بأنها "تلك الجوانب غير الحكومية للنظام السياسي المؤثرة في سلوكه الخارجي، كتوجهات قيمه الرئيسية ودرجة وحدته الوطنية، ومستوى التصنيع لكن هناك قلة من المتغيرات المجتمعية التي يمكن أن تساهم في محتويات طموحات الدولة الخارجية وسياساتها [4] وهناك بعض الخصائص المجتمعية الأساسية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية، كالشخصية الوطنية والخصائص الثقافية، القومية، التركيبة الإجتماعية والإستقرار السياسي، حيث يفترض محللوا الشخصية الوطنية أن هناك نمطا عاما من الشخصية يوجد في كل دولة، بمعنى أنه نمط يشترك فيه أغلبية السكان

---

[1] غازي التويه، "المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني"، في صباح الموسوي وآخرون (محررون)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية** (الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، 2013)، ص.94.

[2] جنسن، **مرجع سابق**، ص.125.

[3] **المرجع نفسه**، ص.176.

[4] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية**(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، 2008)، ص.113.

في الدولة المعينة، ويرى عدد من دارسي الشخصية الوطنية أنه من خلال التنشئة الإجتماعية تتبلور تدريجيا شخصية وطنية محددة للمجتمع وقد أعطى بعض العلماء أهمية خاصة لخبرات الشعب التعليمية كعامل مساعد في تحليل الشخصية وتفسير الثقافة التي تتطور في بيئة وطنية محددة[1].

ويساهم وجود القومية بوصفها قوة في السياسة الدولية، في تطوير شخصية وطنية محددة تتميز بوجود قومية ناضجة، ويمكن القول أن للقومية أثرا ايجابيا وآخر سلبيا على السياسات الداخلية والخارجية، فالقومية يمكن أن تساهم في توحيد الشعوب، ولكن تلك الوحدة يمكن أن تظهر فقط إن كانت الدول تشترك في هوية قومية واحدة، وهذا الشرط لا يتوافر في كثير من الأحيان[2].

- المحددات الجيوسياسية:

تمثل "القوة" أهم مفهوم في السياسة الخارجية ، لذلك توجد المحددات الجغرافية التي تكو ن القوة النسبية للدولة على رأس محددات السياسة الخارجية، حيث يمكن تحليل العلاقات الخارجية من حيث حدود الدولة ومياهها الإقليمية، وعلاقاتها الاقتصادية وتجارتها الدولية واستثماراتها والتطور التقني ومعرفة التركيب والتوزيع الجغرافي لهذه القضايا على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وكيف يمكن أن يقود إلى تحليل السياسة الخارجية للدولة، ويدفعها إلى ارتباطات دفاعية وهجومية مع دول أخرى باعتبار أن المصالح هي العامل الرئيسي الذي يقود، ويوجه الدول[3].

- المحددات الإقتصادية:

تلعب العوامل الإقتصادية دورا مركزيا في إختيارات السياسة الخارجية، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الإقتصادية، ويحدد توافر تلك الموارد ما إن كان يمكن للدولة أن تكون دولة مانحة

---

[1] جنسن، **مرجع سابق**، ص ص.53- 54.

[2] **المرجع نفسه**، ص.62.

[3] صايل فلاح مقداد السرحان، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية"، 2002-2011، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**، م.6، ع.2 (2013)، ص ص.219- 239.

للمعونة الخارجية أم مستقبلة لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدد قدرة الدولة على الدخول في سباقات التسلح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بالرغم من أن توزيع الموارد في النسق الدولي لا يحدد السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودا على مدى بدائل السياسة الخارجية المتاح، فالدول التي تعاني من ندرة الموارد لن تستطيع أن تلعب دور الدولة الكبرى

حتى إذا أرادت أن تلعب هذا الدور، و من ناحية أخرى، فإن توافر الموارد الإقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعب هذا الدور[1].

المحددات الخارجية: البيئة الدولية

ترجع فئة المصادر الخارجية في صناعة السياسة الخارجية إلى خاصيات النظام الدولي وا ٍلى خصائص وسلوكيات الفواعل المكونة للنظام الدولي، ويمكن تصنيف عناصر البيئة الخارجية التي تجري فيها السياسات الخارجية للدول ضمن النقاط التالية:

- **بنية المجتمع الدولي:** تتميز بنية المجتمع الدولي الإجتماعية والثقافية بقوانين معينة وافتراضات مشتركة لأعضائه، وهذه الخصائص شرحت من قبل "هادلي بول" Hedley Bull في كتابه "المجتمع الفوضوي" The Anarchical Society عندما أشار إلى أن هذه القوانين والإفتراضات هي محددة في المجال

وتتضمن مؤسسات الحرب والنزاع وا ٍجراءات التعاون فمعظم الدول تتقيد بالمعايير الدولية في أغلب الأحيان لأنها إلى حد ما تجدها ملائمة وا ٍلى حد ما تجدها الطريقة الوحيدة لتأكيد شخصيتها المعنوية بالتصرف وفق ما تتوقعه منها الدول الأخرى لا تستطيع بنية المجتمع الدولي وقو انينه ومعاييره أن تنظم السلوك الفردي للدول لكنها عموما تشكل جزء من افتراضات صناعة السياسة الخارجية وبهذه الطريقة تؤثر

[1] جنسن، **مرجع سابق**، ص.185.

على نسق السياسة الخارجية فالسياسات الخارجية للدول تصنع في علاقة مع الأجهزة الأخرى التي تشبهها في العمل على المستوى الدولي[1].

– **مكانة الدولة في هرمية النظام الدولي:** وتعني وضع الدولة الإقتصادي والعسكري، وكذلك هيبتها ودورها في التأثير على الآخرين فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي يتربعان على قمة النظام الدولي من خلال معظم المقاييس، لكن يمكن للدول الصغيرة أو الضعيفة أن تمارس تأثيرا كبيرا، كيوغسلافيا والهند فقد لعبتا أدوارا مهمة في عالم عدم الإنحياز، ويمكن لدول أن تكون أكثر أهمية في أبعاد معينة فاليابان هي قوة اقتصادية كبيرة لكن المجال الدفاعي له اعتبار قليل في سياستها الخارجية، يرى أنصار المدرسة الواقعية على وجه الخصوص أن توزيع القوة في النظام الدولي يؤثر أكثر من أي شيء آخر

في كيفية تصرف الدول الأعضاء فيه، والدول بدورها مدفوعة نحو تشكيل توزيع القوة لمصلحتها وبافتراض أن كل الدول مدفوعة بنفس الدوافع، فإن الطريقة الأساسية لفهم السياسة الدولية والسياسة الخارجية هي تتبع تفاعلات الدول على المستوى الدولي[2].

– **التنظيم الدولي:** من الأطراف الثالثة التي أصبح لها دور متزايد في التأثير على السياسة الخارجية للدول في السنوات الأخيرة ، ويتضح ذلك من التزايد الكبير للتنظيمات الدولية فالتنظيم الدولي هو أداة تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية فالدول تلجأ إلى الأمم المتحدة لتبرير مطالبها، ولإحراج الدول المعادية، أو لاستقطاب الدول الأخرى الأعضاء إلى جانبها وبذلك فدور التنظيم الدولي يتعدى تسوية النزاعات بين الدول[3].

---

[1] عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية، **مرجع سابق**، ص.180.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 188.

[3] جنسن، **مرجع سابق**، ص.298.

المبحث الثاني: مقاربات نظرية في تفسير السلوك الخارجي للوحدات الدولية

السياسة الخارجية نشاط إنساني هادف، يمكن أن يفسر في ضوء التفاعل بين متخذي القرار وبيئتهم المحلية والخارجية، وكذلك السيكولوجية، وقداختلفت المقاربات النظرية التي تُعنى بتفسير السلوكيات الخارجية للوحدات الدولية في مناهجها وفرضياتها، ومرد ذلك يعود إلى الاختلاف في اختيار المحددات المؤثرة في اتخاذ القرار الخارجي ومستويات التحليل التي تركز عليها كل من هذه النظريات

مع ذلك من الأهمية بما كان أن يستند الباحث في السياسة الخارجية إلى نظريات تفسر وتتنبأ بأي العوامل سوف يكون لها أكثر تأثير في تحديد أهداف ومستقبل السياسة الخارجية لوحدة دولية، وفي أهمية النظرية يقول "كريس براون" في كتابه "فهم العلاقات الدولية"«قائمة بجميع العوامل التي قد تكون ذات صلة أقل فائدة بكثير من نظرية تتنبأ بأي العوامل سوف تكون ذات الصلة»[1].

المطلب الأول: المقاربة العقلانية: قيود فوضوية النظام الدوليوا إمكانية التعاون

تهتم المقاربات العقلانية في تفسير السياسة الخارجية بالإجابة على تساؤلات تتمحور حول أسباب اختيار بديل عن آخر، وفي ذلك يعتقد منظروا الواقعية أن صانع القرار هو فاعل عقلاني يجنح لاختيار البدائل التي تعظم المكاسب وتقلل التكاليف، ويدعم هذا السلوك أن الدول على اختلاف قدراتها تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، بينما يصطدم منفذوا السياسة الخارجية بالقيود التي تفرضها فوضوية النظام الدولي

وفي اتجاه مخالف تعتقد الليبرالية الجديدة أن العقلانية في صنع القرار تقتضي التعاون الدولي لتحقيق قدر من المكاسب في إطار الإعتماد المتبادل.

[1] كريس براون، **فهم العلاقات الدولية** (تر: مركز الخليج للأبحاث، ج2، 2004)، ص.86.

- الواقعية الجديدة

ظهرت في ستينيات وأوائل القرن العشرين تحديات رئيسية للواقعية الكلاسيكية، ليس من جراء التطورات في الحقل الأكاديمي بل من جراء أحداث العالم الواقعي[1]، ففي حين عظمت النظرية الواقعية من شأن القوة في الحفاظ على أمن ووجود الدولة أثبتت هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها مع الفيتنام، تراجع دور القوة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وأكد ذلك لدى الباحثين دور عوامل أخرى، كذلك الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني سنة 1979 والتي أطاحت بحكم "الشاه رضا محمد بهلوي" الموالي للولايات المتحدة الأمريكية، وأقيم على إثرها دستور جديد للبلاد على أساس ديني، كان ذلك مؤشرا على دور القيم والهويات في تحديد المصالح الوطنية وأولويات السياسة الخارجية.

أما على المستوى النظري، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1960 م إلى 1970م تعرضت الواقعية إلى هجمات وانتقادات من جبهتين: الهجوم الأول، من طرف السلوكيين الذين اعتبروا أن النصوص الأساسية للواقعية انطباعية وغير علمية، وهذا في إطار ما يعرف بالمحاورة الكبرىGreat Debate في الحقل بين المقاربات العلمية والكلاسيكية، والهجوم الثاني كان من قبل العبر قوميين Trans-Nationalists وهو أكثر أهمية، وقد هاجم هؤلاء الواقعيين من جانبيين: الأول مرتبط بالتغير المزعوم في طبيعة السياسة الدولية نظرا لبروز فواعل جديدة، أما الثاني فشمل المنهج وكان جزءا من حركة عامة في العلوم السياسية نحو تجزئة الدولة والتحليل على أساس مفاهيم النظم السياسية وجماعات المصالح، وهذه الحركة لم تبرز فقط في الكتابات الخاصة بالعلاقات عبر الوطنية، Supra National Relations ولكن أيضا في تحليل السياسة الخارجية التي استعملت نماذج السياسات البيروقراطية وتحليل عملية صنع القرار [2]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 46.

[2] شيباني إيناس، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن –دراسة تحليلية مقارنة" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية و علاقات دولية، جامعة باتنة، 2008)، ص.13.

لم تقوض تلك الإنتقادات النظرية الواقعية بقدر ما كانت حافزا لها لمراجعة بعض افتراضاتها والتأكيد على أخرى، و هذا ما أظهرته "**الواقعية الجديدة**" في السبعينات.

يقول"كريس براون" في مقدمة كتابه فهم العلاقات الدولية أن " الواقعية الجديدة" هي مجموعة من الأفكار تتصف بالدقة الفكرية وتنطوي على التحدي، مثلما هي أفكار "الاختيار العقلاني"[1]

تركز النظرية النيوواقعية التي يتزعمها "كينيث وولتز"على تأثير النظام الدولي وتغفل الطبيعة البشرية فبالنسبة لـ وولتز، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها فهذا النظام فوضوي (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من أخرى) وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء[2]، وبالتالي فإن رصد تأثير الضغوط والمقيدات والفرص التي تطرحها البنية الدولية يعتبر من أهم المتغيرات المتحكمة في مخرجات السياسة الخارجية، وفي ذلك يقول "والتز" بنية النظام الدولي هي التي تشكل خيارات السياسة الخارجية للدولة"

وقد طورت الواقعية الجديدة بعض الفرضيات، تتمثل فالآتي:

- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.
- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد الواقعيون الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة، بل تعني الفوضى عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول)
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن قبل كل شيء.

---

[1] كريس براون، مرجع سابق ، ص.3.

[2] ستيفن وولت، "**العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة**"، تر.عادل زقاع. زيدان زياني. أنظر على الرابط التالي: http//www.geocities.com/adelzeggagh.htm

– ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية بدون استنادها للتحليل البنيوي.

– إن التغيرات الجذرية والخطيرة تقع على مستوى توزيع القوى بين الوحدات السياسية في النظام الدولي.

– نظام الثنائية القطبية أكثر استقرارا من نظام التعددية القطبية.

– استقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخر[1].

تعتمد الواقعية الجديدة في تحليلها للسياسة الدولية على بعض المفاهيم: النظام الدولي، فوضوية النظام الدولي المساعدة الذاتية البنية والقوة، المكاسب النسبية.

فيما يخص **النظام الدولي** يرى "والتز" أن هناك نوعان ممكنان للنظام فقط: نظام هرمي التسلسل Hirarchical ونظام فوضوي Anarchical، ففي النظام هرمي التسلسل تنظم الوحدات وفق خط واضح للسلطة، أما في النظام الفوضوي فإن الوحدات متشابهة في طبيعتها تقيم علاقات مع بعضها حتى وا ٍن كانت تختلف إختلافا كبيرا في قدراتها، وهو يجادل بأن النظام الحالي واضح الفوضوية[2]

تعني **الفوضوية** أن اهتمام الدول المتواصل بمسألة الأمن والبقاء واعتمادها على قدراتها فقط والخوف من الدولالأخرى وا ٍذا لم تعمل الدول على هذا الأساس من متطلبات الفوضى فستضعف بالنهاية من هذا المنطلق يعتقد الواقعيون الجدد أن التعاون الدولي يصعب تحقيقهكثيراً لأن هذه الدول تقاطع أي تعاون دولي من شأنه أن يعود بالنفع الأكبر نسبياً على سواها من الدول[3]

إن النظام الدولي نظام "**المساعدة الذاتية**" فالدول (التي يفترض لأغراض نظرية أنها فاعلة أحادية) مضطرة للعناية بنفسها لأنه لا يوجد من يعتني بها، ولا يفترض "والتز" أن الدول كيانات عدوانية تسعى

---

[1] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007)، ص.163.

[2] براون، **مرجع سابق**، ص.53.

[3] مارتن قريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008)، ص.395.

إلى توسعة نفسها بالضرورة، لكنه يفترض بالتأكيد أنها ترغب في المحافظة على نفسها، وهذا يعني أنها مضطرة للإهتمام بأمنها، كما أنها مضطرة إلى أن تعتبر الدول الأخرى تشكل تهديدا محتملا لها فعليها أن تواصل تكييف موقفها في العالم حسب قراءتها لقوة الدول الأخرى ولقوتها هي، وينجم عن هذه الحركات ظهور ميزان القوى Balance of power [1].

وفي أهمية نظام **توازن القوى** يرى الواقعيون الجدد وعلى رأسهم "كينيث والتز" "Kenneth Waltz" أن الدول التي لا تستجيب للإشارات التي يرسلها إليها النظام الدولي، أي الدول التي تجهل توزيع القوة في العالم سوف تجد أنها ستتعرض للأذى نتيجة ذلك، بل إنها قد تتعرض في بعض الظروف إلى فقد استقلالها، وبما أن الدول لا ترغب في ذلك فإنها على الأغلب سوف تتخذ الخطوات اللازمة[2]

ولانتهاج استراتيجيات عون ذاتي بنجاح، تحتاج الدول إلى التحكم التام في مواردها وزيادة تأمين استقلالها وقد تحاول ممارسة نفوذها على دول أخرى إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال الأحلاف والمنظمات الدولية وفوق الوطنية التي تلعب فيها دور المهيمن، بعبارة أخرى، فالأمن الشامل لا يمكن أن يتحقق فقط من خلال تعظيم تحكم الدولة في مواردها، بل من خلال القدرة على تحديد كيف يستعمل الآخرون مواردهم وهذا ما يعرف بالنفوذ أو التأثير، وسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم والسياسات الإمبريالية لتحقيق أهدافها، وهدف هذه السياسة التأثير من قبل دولة معينة على الدول الأخرى من خلال القوة التي تملكها فعلا أو تعتقد أنها تملكها أو تريد أن يعتقد الآخرون أنها تملكها[3].

---

[1] براون، مرجع سابق، ص.54.

[2] المرجع نفسه، ص.55.

[3] شيباني، **مرجع سابق**، ص.16.

كذلك يفترض الواقعيون الجدد أن كل دولة ستكون مهتمة **بالمكاسب النسبية** من التعاون، أي بمدى الكسب الذي تحققه الدول الأخرى، ومدى الكسب الذي تحققه هي ذاتها، وهذا يتبع تركيز الواقعية الجديدة على توازن القوى الذي يركز على الافتراض أن الدول يراقب بعضها بعض لتستشعر ما يدل على التغير[1]

ما يؤخذ على طروحات الواقعية الجديدة أنها لا تقيم اعتبارا لدور السياسة الداخلية في تقديم أطر تفسيرية للسلوكات الخارجية للفواعل، بسبب نفيها لتأثير الفواعل الداخلية، وهذا ما أدى إلى انقسام أنصار هذا الإتجاه التفسيري إلى انتهاج موقفين مختلفين وفق معيار تأثير أو عدم تأثير السياسة الداخلية

على السياسة الخارجية وهما "الواقعية الدفاعية"و"الواقعية الهجومية".

ثانيا– الليبرالية الجديدة:

جاءت الليبرالية الجديدة نتيجة تحولات عديدة، حساسة وعميقة شهدها المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، ويعتبر كل من "جوزيف ناي" "Joseph Nye"و "روبرت كيوهان"

"Rober Keohane" مؤسسا الليبرالية الجديدة التي تشكل معها مفهومي ما وراء الوطنية والاعتماد المتبادل، فترى الليبرالية الجديدة أنه إلى جانب الدول تدخل المنظمات العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية في تشكيل العلاقات الدولية، وبالنسبة لليبرالية الجديدة فإنه من خلال المنظمات والاتفاقيات التجارية الدولية، يمكن للدول تحقيق رادع إضافي قوي من خلال التلويح بالعقوبات التجارية

في وجه الممارسات غير المشروعة،[2] ضمن هذا التصور نجد:

الليبرالية التجارية، وهي ترى أن الإعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول

عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين، وهناك:

---

[1] براون، **مرجع سابق**، ص.58.

2 تيموثي‌دن،"الليبرالية"، في جون بايلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (تر. مركز الخليج للأبحاث، 2004) ، 158.

الليبرالية الجمهورية أيضا، وهي تركز على مساهمة الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي، فرغم أن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي كانت قد ابتدأت فعليا قبل انهيار الاتحاد السوفياتي إلا أن هذا المفهوم أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام كما تقره نظرية السلام الديمقراطي.

الليبرالية المؤسساتية، وهي أحدث اتجاهات الليبرالية، وتعتبر أن المؤسسات مثل وكالة الطاقة الذرية وصندوق النقد الدولي يمكن أن تساعد في التغلب على النزعة الأنانية للدول عن طريق ترك المصالح لصالح فوائد أكبر للتعاون الدائم [1].

بالنسبة للإختلاف بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد بخصوص تفسير السلوك الخارجي للدول يرى "جوزيف غريكو" "Joseph Grieco" في مقالة بعنوان "الفوضى و حدود التعاون" Anarchy and the limits of cooperation، أن القضية الأساسية بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد تتعلق بالمكاسب المطلقة مقابل لمكاسب النسبية الناجمة عن التعاون، فالليبراليون الجدد يفترضون أن الدول تهتم بشكل أساسي بالمكاسب المطلقة التي تجنى من التعاون، ومادامت الدول راضية عن وضعها فإنها لن تقلق كثيرا على أوضاع الدول الأخرى، وهنا يوجد تواز واضح مع نظرية التجارة الحرة، التي تنص على كون الأطراف يكسبون على نحو متفاوت من التجارة التي تنطوي على ميزة نسبية يعتبر أقل أهمية من حقيقة أن الجميع سوف يكسبون شيئا ما.

يرى "جوزيف غريكو"Joseph Grieco أن الاختلاف في التوجه يعني أن الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد يركزون على مشاكل مختلفة جدا، حيث يتعلق الأمر بحدود التعاون فالليبراليون لا يجدون صعوبة في فهم سبب التعاون بين الدول فمصلحتهم المطلقة تقتضي ذلك، غير أن المشكلة هي أن الدول تميل إلى الغش، إلى أن تصبح ركابا مجانيين وأن ما تدعو الحاجة إليه هو وجود آلية ما لمنع الغش

1 شيباني، **مرجع سابق**، ص، 19

وهذا من شأنه أن يمكن الدول من أن تدرك أن مصلحتها الحقيقية طويلة الأجل تكمن في التعاون وليس في أن تقع فريسة للإغراء بأن تكتفي بالمكاسب قصيرة الآجال.

يرى الليبراليون أن "الغش" لا يشكل مشكلة، فوجهة نظرهم أن الصعوبة تكمن في قيام التعاون في المقام الأول، لأن الدول لا تتعاون إلا حين تتوقع بأن المكاسب التي ستجنيها ستفوق أو ستكون على الأقل مساوية لمكاسب جميع الأطراف الأخرى ذات الصلة، وهو معيار صعب التحقق[1].

ثالثا- مقاربة صنع القرار:

يعتقد بعض المهتمين بتحليل السياسة الخارجية أن المقاربة العقلانية في صناعة القرار هي أكثر أهمية من أي مقاربة أخرى في تطوير تحليل السياسة الخارجية، ويمكن تلخيص المفاهيم الرئيسية لهذه المقاربة في ثلاث عناصر، هي:

- القرار
- صانع القرار
- عملية أو نظام صناعة القرار

وتتحدد الافتراضات الرئيسية المعززة بالشواهد والأدلة المستخدمة لهذه المفاهيم فيما يلي:

- السياسة الخارجية هي سلسلة صناعة القرارات من طرف جماعة الناس الذين يمكن أن نسميهم بصناع القرار
- لا تنبثق ببساطة قرارات السياسة الخارجية من الاستجابة للجذب الخارجي، وإنما تنبثق عبر نظام قابل لتماثل الأفراد مع قواعده داخل الدولة.
- تقوم هذه المقاربة على تفسير سلوك جماعة من الناس، متفاعلة داخل بيئة بنيوية والتي تقرر أو تختار اتخاذ موقف واحد بعينه عوضا عن آخر، ويمكن لهذا القرار أن يرتبط بالسياسة الخارجية

[1] براون، **مرجع سابق**، ص، 59.

أو ببعض الأنماط الأخرى من النشاط الإنساني[1].

المطلب الثاني: السلوك السياسي الخارجي في المنظور البنائي:

أولا- البعد الاجتماعي في السياسة الخارجية

برزت في نهاية الحرب الباردة ضمن المراجعات الكبرى داخل الحوارات، سيطرة الحوار الأمريكي على نظرية العلاقات الدولية، عجل ذلك بصعود جديد لفكر المدرسة" البنائية" تدين كثيرا للتطورات الفكرية في علم الاجتماع خصوصا بشكل بارز المؤسساتية الاجتماعية[2]

وتحاول البنائية أن تحتل مكانا وسطا بين التأملية البحتة والمادية العقلانية المحضة، ويبرز ذلك جليا في فكر "الكساندر واندت" " Alexander Wendt" بشأن تشكيل أي نسق اجتماعي

حيث لا يقتصر هذا الأخير على التوزيع المادي للقوة ولكنه يتضمن بدلا من مجرد ذلك: شروطا مادية ومصالحا، وأفكارا .وتفاعل هذه العناصر فيما بينها يعطي للنسق هويته ومن ثم يحدد أنماط سلوكه وأي فاعل يحتاج إلى تعريف الوضعية قبل أن يتمكن من اختيار مسلك حركته ونشاطه وينبغي أن يؤسس هذا التعريف، على الأقل، على اعتبارين هما :هوياته الخاصة ومصالحه

وهي تعكس عقيدة من يكون في تلك الوضعية، وماذا يفكر عما ينبغي أن يعمله الآخرون

حيث يعكسون قيما عن هوياتهم ومصالحهم.[3]

في سبيلها إلى تقديم إطار تحليلي للسياسة الدولية، تقوم المدرسة البنائية على افتراضين:

---

[1] عامر مصباح، **تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق** ، ص.210.

[2] Christian Reus-Smit, **Theories of International Relations, Constructivism** (New York: Palgrave Macmillan, 2005) p,194.

[3] محمد شلبي، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"،**الحضارات و التنوع الثقافي من منظور العلاقات الدولية الجديدة و القانون**، م.2 (2012)، ص ص. 332- 353.

– أن البيئة التي يقوم فيها الوكلاء (الدول) بأفعالهم هي بيئة إجتماعية بقدر ما هي بيئة مادية، ووفقا لهذا الإفتراض فإنه بخلاف بعض الضرورات البيولوجية والنفسية فإن كافة الهياكل تأخذ معناها الذي تفسر فيه من الإطار الإجتماعي الموجودة فيه.

– أن هذا الوضع سيساعد الوكلاء على فهم مصالحهم وذلك بالمساعدة في تكوين هذه المصالح، وذلك عبر التأثير المتبادل بين كلا الطرفين (الهيكل والوكيل) وا إسهامها في تكوين أحدهما الآخر بصورة لا تسمح باختزال أحدهما في الآخر كما تروج الواقعية[1].

وتختلف البنائية عن الواقعية والليبرالية في أربعة جوانب رئيسية، هي:

– **الإختلاف الأول** حول مسألة القوة في السياسة الدولية، فبينما تتفق المدارس الثلاث حول أهمية القوة في السياسة الدولية، تختلف فيما بينها حول شرعية إمكانية الإعتماد فقط على الاعتبارات المادية فقط لتقديم تفسير مقبول لأنماط القوة وأشكال استمرارها، وأن ذلك يتطلب أو يتحقق بإدراج الجوانب الثقافية والمعيارية جنبا إلى جنب مع الجوانب المادية.

– **الإختلاف الثاني** أن الإتجاه الواقعي الجديد والإتجاه الليبرالي الجديد يقللان من قيمة عملية التأهيل الإجتماعي (الإندماج) للدول في النظام الدولي (Socialization) فكلتاهما لا تبدي الإهتمام الكافي بالطرق التي يتم بها تشكيل الفاعلين والأطراف الفاعلة في السياسة الدولية.

– **الإختلاف الثالث** بين المنظور البنائي وبقية المنظورات الفكرية الرئيسية في العلاقات الدولية

من وجهة نظر"واندت" حول الأسس الأنطولوجية والابستيمولوجية، حيث يرى "واندت" أن السياسة الدولية لا تستطيع التعبير عن ذاتها بصورة آلية، وذلك بسبب أن النظريات المعنية بدراستها لا تركز على الأسس الأنطولوجية والإبستمولوجية للظواهر التي تدرسها أو ما تراه وترصده فقط، فالواقعية الجديدة على سبيل

[1] أحمد محمد أبو زيد، "نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، م.9، ع.36 (خريف 2012)، ص ص. 47– 76.

المثال تنظر إلى هيكل أو بنية السياسة الدولية باعتبارها توزيع للقدرات المادية، بينما تنظر الليبرالية الجديدة إلى بنية النظام الدولي على أنها توزيع للقدرات المادية وللمؤسسات في آن واحد وذلك لأنها أضافت إلى القاعدة المادية الواقعية للنظام الدولي ترتيبا مؤسسيا أعلى من هيكل النظام ذاته Superstructure أما البنائية فتنظر إلى هيكل السياسة الدولية باعتباره توزيعا للأفكار Distribution of ideas وذلك لأن منظورها التحليلي قائم في الأساس على أسس أنطولوجية مثالية.

- **الاختلاف الرابع** منبعه أن البنائية تنطلق من منظور مختلف في دراسة وتحليل السياسة الدولية فبينما تعجز الواقعية الجديدة والليبرالية (وتتجاهلان عمدا) تقديم أجوبة عن تساؤلات جذرية أساسية مثل: كيف تمكن الفاعلون من تكوين هوياتهم الحالية والمصالح المتولدة عنها؟ وكيف سيجري التغيير المستقبلي في المصالح و الهويات؟، وترفض الأسس التي تطرحها الواقعية الجديدة بخصوص هذا الشأن القائل

إن الدول في السياسة الدولية ذات هوية واحدة ومصالح واحد (ذكر والتز أن الدول وحدات متشابهة الوظائف مختلفة القدرات) هي العمل من أجل وظائفها، وبالتالي فهي تتحرك في فهم واضح وثابت لماهية هويتها، نرفض البنائية هذه الحتمية تماما، وترى في المقابل أن هوية الدول[1]

وتحديدها لماهية نفسها متغايرة/متغيرة، تعتمد على الأطر التاريخية والثقافية والإجتماعية، ولذلك تعتبر عملية فهم الهويات محورية لفهم تفاعلات السياسة الدولية، فهي تعلمنا وتخبر الآخرين

عن "من نحن" Who are we? وتعرفنا بالآخرين Who are they?، فالهويات تؤثر

في المصالح والأفضليات فهوية الدولة تعكس أفضلياتها وأفعالها القادمة وتفهم الدولة الآخرين بناء

على الهويات التي تضفيها عليهم، بينما تقوم بإعادة إنتاج هويتها، من خلال التعامل الاجتماعي اليومي[2]

[1] أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ص. 47- 76.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 47- 76.

كما يولي البنائيون أهمية كبيرة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضا لسلوكات تحظى بالقبول فالبنائية تهتم أساسا بمصدر التغير أو التحول وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية[1]

ثانيا- أهمية القواعد والمعايير في ضبط وتوجيه السلوك الخارجي للدول:

من وجهة نظر "واندت" هناك نوعان من القواعد التي تحكم السياسة الدولية

النوع الأول: يسميه بـ" القواعد المؤسسة" Organizational Rules، وهي القواعد المهتمة بتغيير جذور وأصل الأشياء (الدول، النظم، المؤسسات)

النوع الثاني: هو ما يسميه بـ" القواعد المنظمة" Regulation Rules، وتعني مجموعة القواعد المهتمة بتوضيح العلاقات بين هذه الأشياء، فعالم السياسة الدولية للمنظورين الواقعي والليبرالي مكون من فاعلين موجودين أصلا (كحقيقة مسلم بها) وكذلك طبيعة ونمط سلوكهم، لذا فهم لا يتعرضون بالشرح والتفسير لأصل وجود مكونات السياسة الدولية، فكل هذه الأشياء مفترض وجودها بصورة مسبقة، بينما المنظور البنائي معني في الأساس بالنوع الأول من القواعد (المؤسسة) [2]

يقول "كراتوشفيل""Kratochwil": إن القواعد والمعايير هي ليست مجرد آليات تقطير ترشح خلالها حسابات المنفعة الفردية، ولكنها أكثر من ذلك حيث تمثل شروطا مسبقة للاستراتيجيات ولتحديد محك (معيار) العقلانية، ولا تنشئ المعايير بعض المباريات فحسب وتمكن اللاعبين من متابعة غاياتهم داخلها فهي أيضا تنشئ معاني ما -بينية تسمح للفاعلين بتوجيه أفعالهم وأنشطتهم وقيادتها بعضهم تجاه البعض»

[1] وولت، **مرجع سابق**.

[2] أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ص. 47- 76.

الآخر واتصال بعضهم بالبعض الآخر، وتقدير نوعية أفعالهم وأنشطتهم وتقويمها، ونقد مزاعمهم وادعاءاتهم وتبرير اختياراتهم"[1]

ويؤكد "نيكولا اونوف" " Nicholas Onuf" على أن أي تحليل للحياة الاجتماعية يتوجب أن ينطلق من التركيز على القواعد، وتعنى: "حكما يخبر الناس ما الذي ينبغي أن يفعلوه " وتزود القواعد السلوك الإنساني بالتوجيه والدليل المرشد والتي بها يمكن أن تصنع المعاني المشتركة[2].

بالنسبة للسؤال المطروح حول كيفية تفسير البنائية للاختلاف في سلوكيات السياسة الخارجية للدول فهذا يتم بتحديد العامل أو العوامل التي يعتقد أنها توجه عمل الدول في المجال الدولي والجواب هو أن الاختلافات في سلوكات الدول يعود إلى الاختلافات في الضوابط الدولية والداخلية الواردة وهكذا فبالنسبة للنظرية البنائية للسياسة الخارجية، تمثل المعايير الاجتماعية متغيرات مستقلة في تفسير سلوكات الدول الخارجية .أما عن ماهية هذه المعايير أو الضوابط، فيمكن القول أن المعايير الدولية تشتمل على القانون الدولي، الأعمال الشرعية للمنظمات الدولية والأعمال الختامية للمؤتمرات الدولية...، بينما تضم المعايير المجتمعية النظام الشرعي والدستوري للمجتمع، برامج الأحزاب والأرضية الانتخابية والمناقشات البرلمانية[3]

المطلب الثالث: نظرية الدور في السياسة الخارجية:

أسهم كل من "جورج ميرا " و"جوزيف مورينو" و"بروس بيرل" في إيجاد هذه النظرية وتطويرها يقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على أنها: منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار أن دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر إمكانية إدراك الدور وتطوره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه.

---

[1] محمد شلبي، **المرجع سابق**، ص ص. 332- 353.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 332- 353.

[3] شيباني، **مرجع سابق**، ص، 27.

مقومات مقترب الدور:

يهتم هذا المقترب بدراسة سلوك الدول بوصفها أدوار ً ا سياسية تقوم بها على المسرح الدولي بتنفيذ صـ ّ ناع قراراتها، ويتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول والقيم السائدة فيها وخصائصها القومية وتاريخها ومعتقداتها السياسية، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية، والسياسية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها، وتتمايز أدوار الدول بعضها عن بعضتبع ً ا لاختلاف منظار كل منها للظواهر والأحداث السياسية، إذ يعتبر منظار الدور "The Role Perspective" الموجه الأساسي لتتبع مواقفها وأدورها وتحديد اتجاهاتها، كما أن أداء الدور يتشكل نتيجة " The Role Performance " لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، المحدد " The Role Essence " ويعتبر جوهر الدور الأساس في قدرصـ ّ ناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور[1].

ويفترض "هولستي" K.J Holsti ، من خلال تحليله لنظرية الدور، أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية، ويختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه وخصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، وعلى وجود قوة مهيمنة أو أكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم وخصائصه من ناحية، ومكانة الدولة المهيمنة أو المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى[2]، ولنظرية الدور عدة مداخل نظرية حددها "بروس بيدل" في خمسة مداخل نظرية تتمثل في:

[1] السرحان، **مرجع سابق**، ص ص.219- 239.

[2] عبد الله حجاب، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979- 2011، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 3، 2012)، ص.31.

- **نظرية الدور Functional Role Theory:** تركز على السلوكيات المميزة للأشخاص الذين يحتلون مكانة إجتماعية في نظام إجتماعي مستقر. فالأدوار تفهم هنا على أنها التوقعات المعيارية التي تصف وتفسر تلك السلوكات.

- **نظرية الدور التفاعلية الرمزية Symbolic Interactionist Role theory:** تعد المدخل المقابل للوظيفية، فقد انبثقت من تفسير التفاعلية الرمزية عند ميد Mead لتي تتحول فيها بؤرة الاهتمام من التوقعات المعيارية في ثقافة ما إلى العمليات التي يمارس الناس من خلالها أدوارهم.

- نظرية الدور البنيوية Structural Role theory: تولي هذه النظرية اهتمام قليل بالمعايير والتوقعات الأخرى للسلوك، كما لا تعطي اهتمام كبير بقدرة الفرد على التحرر من القيود التي تفرضها منظومة القيم والمعايير الثقافية.

- نظرية الدور التنظيم Organizational Role theory: بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية وساهمت في تطوير نمط جديد يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية.

- نظرية الدور التنظيم Organizational Role theory : بدراسة الأدوار في التنظيمات الرسمية وساهمت في تطوير نمط جديد يركز على النظم الاجتماعية، فالأدوار في مثل هذه التنظيمات محددة بالوضعيات الاجتماعية وتكون موجهة بالتوقعات المعيارية.

- نظرية الدور المعرفية Cognitive Role theory: تولي أهمية للظروف الاجتماعية التي تؤثر في تحديد التوقعات وأثر التوقعات على السلوك الاجتماعي[1].

[1] عيساوة آمنة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010)، ص.11.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل المفاهيمي والنظري للدراسة، ويمكن استنتاج النقاط التالية:

– أن السياسة الخارجية هي برنامج عمل هادف يضعه صناع القرار، موجه للبيئة الخارجية للوحدة الدولية

– أن الدول على رغم اختلافات مؤهلاتها ومكانتها في المنتظم الدولي، فإن أهداف سياساتها الخارجية تشترك في السعي لتحقيق المصلحة الوطنية، وأن الأهداف الحقيقية هي التي تعبئ لها موارد الدولة وأنه ليس من اليسير معرفة أهداف الوحدة الدولية، لأن من الأهداف ما لا يتم الإعلان عنه، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن السلوك الخارجي قد يقع في دائرة رد الفعل.

– أن وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية تختلف بين وسائل مادية ووسائل معنوية، حيث تركز السياسة الخارجية في العالم المعاصر على الدبلوماسية والوسائل الإقصادية إلى جانب الوسائل العسكرية والدعاية..، و تبقى الدبلوماسية هي الوسيلة الأكثر قبولا في تنفيذ سياساتها الخارجية.

– أن محدادت السياسة الخارجية تضم كل عناصر قوة الدولة من مزايا جغرافية واقتصادية إلى جانب العوامل المجتمعية التي تركز على عنصر الإندماج ومستوى التطور الإجتماعي، بالإضافة إلى متغير الإيديولوجيا والذي يمثل المرجعية الفكرية لصناع القرار، ثم صنع القرار بوصفه عملية تتأثر بنوع المشاركين فيها، والطرق التي تتم بها صياغتها.

– أن المقاربات والنظريات المفسرة للسلوك السياسي الخارجي تختلف فيما بينها من حيث مستويات التحليل التي ترى كل منها أنها الأنسب لتفهم وتفسير ظاهرة السياسة الخارجية، فبينما ركزت الواقعية الجديدة على مستوى النظام الدولي، تهتم الليبرالية الجديدة بالمستوى الداخلي (المجتمع)، وتتبنى المقاربة البنائية طرحا جديدا تمثل في التركيز على دور الهوية والقيم والثقافة السائدة.

الفصل الثاني:

العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

تتحدد المصلحة الوطنية الإيرانية في ضوء التفاعل بين معطيات البيئتين الداخلية والخارجية حيث تتكون البيئة الداخلية من مقومات الدولة الثابتة والمتغيرة بالإضافة إلى بنية النظام السياسي التي يصدر عنها القرار الموجه للبيئة الخارجية إذ تشارك في صنع القرار في إيران مجموعة معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار ويتولى المرشد الفقيه مراجعة كل القرارات ومطابقتها مع الشريعة الإسلامية وأحكام الدستور، وتتكون البيئة الخارجية من طبيعة النسق الدولي ومكانة الدولة فيه، هذه المتغيرات الداخلية والخارجية من شأنها أن تمنح الفرص وتطرح التحديات على توجهات وأهداف السياسة الخارجية الإيرانية وهذا ما يثير الكثير من الانشغالات التي من شأنها إزالة الغموض عن توجهات السياسة الخارجية الإيرانية حيال منطقة الخليج العربي، لذلك ستتم مناقشة بعض المحددات الداخلية والخارجية منها في هذا الفصل.

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

المبحث الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الإيرانية

تمتلك إيران مجموعة من العوامل المادية والمعنوية الثابتة والمتغيرة، والتي تعتبر مصادر لقوتها ودافعا لانتهاج سياسة خارجية تأخذ في الإعتبار أولوية تحقيق أمنها، ثم الدور الذي يمكن أن تلعبه في محيطها الخارجي، والمكانة التي يمكن أن تشغلها.

المطلب الأول: مقومات القوة المادية والمعنوية للجمهورية الإيرانية

أولا- أثر الجغرافيا السياسية في صنع واتخاذ القرار الإيراني الموجه للخليج العربي

تقترح مقاربة الجغرافيا السياسية أن الحقائق التاريخية والجغرافيا السياسية يكونا بمثابة قوة دافعة خلف قوى السياسة الخارجية، تبعا لذلك السياسة الخارجية والأمن الوطني الإيراني يتطلب أن تمتلك إيران منطق داخلي ذو دلالة تنسجم مع التوجهات العالمية لأجل ترتيب دولها وعزل أمنها [1].

لإيران حدود برية مع العراق، فضلا عن دول أخرى مثل أفغانستان وباكستان وبعض الجمهوريات السوفياتية السابقة، كما أن لها حدودا بحرية ممثلة في الخليج العربي، وبحر عمان وبحر قزوين(أنظر الخريطة رقم01) ومؤدى هذا أن الجوار العربي لإيران يمثل أحد أبعاد جوارها بشكل عام لأن للخليج خصوصيته بالنسبة لإيران، فإيران هي "دولة شبه مغلقة" تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على إطلالتها الخليجية التي هي الأطول (3200 كلم) مقارنة بسواها(السعودية 2500 كلم) و(عمان 2100، كلم) و(اليمن 1900 كلم) و(الإمارات 1350 كلم)

[1] Ali Akbar Rezaei, "Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis of Iran", in **Iran's foreing policy from Khatami to Ahmadinejad**, (Lebanon: Ithaca Press is an imprint, 2008), p.26.

ثم إن الخليج هو المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل 80 بالمائة من صادراتها إلى الخارج، ويعد بالتالي المصدر الأساسي لعملتها الأجنبية بالإضافة إلى اقتناع الإيرانيين بأن الخليج هو مياه فارسية خالصة وفي معرض تأكيد الأهمية الخاصة لحدود إيران العربية وردت عبارة "علي أكبر ولايتي" عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية حيث قال: «إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إن هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها»[1]

و تمثل كل من إيران، العراق، السعودية، أعمدة منطقة الخليج وتمثل إيران قاسما مشتركا في الدائرتين دائرة الشرق الأوسط ودائرة الخليج إضافة إلى القدرة العسكرية والكثافة السكانية ويمكن القول أن المنافسة العسكرية–استعراض القوة كان قائما بين إيران والعراق، بينما كانت السعودية و(ما زالت) تمارس نوعا من النفوذ السياسي لا تدخل القوة العسكرية في موازينه[2].

ومن المزايا التي تشخصها الجغرافيا السياسية لصانع القرار الإيراني، إمكانية استخدام مضيق "هرمز" كأداة من أدوات سياستها الخارجية للضغط على الأطراف التي تهدد مصالحها، إذ تتضايق إيران من الوجود الأجنبي المعادي لها على حدودها، في الأراضي الخليجية، ويسعى الطرف الأجنبي بدوره لتأمين مصالحه التجارية في منطقة الخليج، حيث يعتبر مضيق "هرمز" العصب الحيوي لنقل النفط الخليجي نحو أوروبا والولايات المتحدة، ويتمثل في ممر مائي يصل بين مسطحين أو رقعتين من البحار العالية، حيث الخليج العربي من جهة وخليج عمان والبحر العربي والمحيط الهندي من جهة أخرى، وتمثل كل من إيران وعمان الدولتان المشاطئتان للمضيق(أنظر الخريطة رقم 02)، وتأخذان بمعيار 12 ميلا بحريا لتحديد نطاق مياههما

[1] نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية**، ط.2 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002) ص.16.

[2] فهمي الهويدي، **أزمة الخليج– العرب و إيران– وهم الصراع وهم الوفاق** (القاهرة: دار الشروق،1991)، ص.15.

الإقليمية، وبالتالي فإن مياه المضيق تخضع جميعها للسيادة الإقليمية للدولتين في الجزء المخصص لكل منهما، ويعني ذلك أن نظام الملاحة به يعتمد فكرة "المرور البريء" أي ذلك الذي لا يمس نظام واستقرار الدول المضائقية بينما تتمسك إيران و سلطنة عمان بسريان نظام "المرور البريء" الذي يضمن لهما السيطرة على المضيق وحماية أمنهما من الأخطار التي تنتج عنه، في حين أن الدول الخليجية الأخرى تتمسك بحق المرور العابر، طبقا للمادة 38 من اتفاقية 1972م لقانون البحار والذي يقترب معناه من نظام المرور الحر ويعني ذلك إتاحة الحق في المرور دون إعاقة [1].

يبلغ طول المضيق 104أميال بحرية وتحده عمان من الجنوب وا ٍيران من الشمال الشرقي، ويتفاوت عرضه أو اتساعه بين منطقة وأخرى، ورغم أن عرض المضيق جغرافيا يتراوح بين 20 و25 ميلا إلا أن ممرات الملاحة الصالحة به لا تزيد على 1.5 ميل للمتجه شرقا نحو خليج عمان، والذي يحاذي الجانب العماني، و4.5 ميل للمتجه غربا نحو الخليج العربي، ويبدو أن السبب في ذلك يرجع إلى كثرة الجزر الواقعة في النطاق الجغرافي للمضيق ذاته والتي تقتسمها كل من عمان وا ٍيران، حيث توجد على الجانب الأول جزر"سلامة" و"قوين الكبرى" و"قوي الصغرى" و"مسندم" وعلى الجانب الآخر توجد جزر "قشم" و"لاراك" و"هنجام"، المهم في هذا الشأن أن بعض هذه الجزر تعد منصات إستراتيجية مهمة في أي مواجهة محتملة حول المضيق أو بسببه، خاصة مع قربها للممرات الملاحية الأقصر كذلك الخاصة بقوين الصغرى والكبرى، وا ٍذا ما أضيف إلى هذه الجزر جزر أخرى أبعد منها قليلا، وتقع داخل مياه الخليج العربي كجزر "طنب الكبرى" و"طنب الصغرى" و" أبو موسى"(المتنازع عليها بين الإمارات و إيران) فضلا عن جزر"صري" و"بني فارد"، والتي تمثل في مجموعها مواقع إستراتيجية، ونقاط دعم لوجستي مهمة (تموين و مؤن)

[1] محمد شحات عبد الغني، "التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات"، **مجلة شؤون خليجية** ع.55 (خريف 2005)، ص.14.

حيث يمكن للطرف المسيطر عليها التحكم أو على الأقل التأثير في حركة المرور بمياه المضيق [1].

ولتضارب مصالح الأطراف المرتبطة بهذا المضيق، تتواجد الحشود العسكرية في المنطقة، والتي تعكس سعي الأطراف المعنية بتأمين حرية الملاحة بمياه الخليج والمضيق، وفي الوقت ذاته منع استخدامه كورقة ضغط أو تهديد، فالعالمان الغربي والشرقي على السواء إضافة إلى دول الخليج العربية سعوا باتفاقاتهم الأمنية وتواجدهم العسكري الكثيف إلى ردع كل من يفكر في تهديد المرور الآمن بمياه الخليج، بينما سعت إيران إلى تأمين قدرتها على إيلام أي طرف قد يفكر في شن الحرب ضدها، بدء من تجهيز الذات والتزود بالسلاح ومنظومات الصواريخ، وحتى التهديد بإعاقة الملاحة وا غلاق المضيق كليا[2] ومن أجل تأكيد سياستها تسيطر القاعدة البحرية الإيرانية في "بندر عباس" على حركة السفن في المضيق من الشمال كما أنها باحتلالها للجزر الإماراتية الثلاثة قد سيطرت على الحركة في المضيق من الجنوب الغربي أيضا وقد أعلن القائد في سلاح البحرية الإيرانية، الأدميرال "حبيب الله سايارى" يوم 2008/10/29 أن بلاده دشنت قاعدة "حسبك" البحرية التي تبعد 1700 كلم عن العاصمة طهران[3] .

ويندرج ضمن معطيات الجغرافيا السياسية إبراز مميزات التركيبة البشرية، ومدى التجانس أو الاختلاف بين الشعوب والثقافات المكونة للدولة، وطبيعة العلاقة بينها وبين الحكومة القائمة والتي قد تؤثر في السياسة الخارجية للدولة.

يقدر عدد سكان إيران عام 2012 بـ 78 مليون نسمة، وهناك عدة إيجابيات في التركيبة السكانية لإيران وهي نسبة الشباب العالية في المجتمع، فقد ذكرت الإحصائيات أن 45 % من سكانها هم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 20 عاما، تتكون الجمهورية الإيرانية من عدة أعراق، وتختلف الإحصاءات التي تقدر

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] **المرجع نفسه،** ص.17.

[3] **المكان نفسه.**

كل عرق حسب قربها من الحكومة وبعدها عنها، وآخر الإحصائيات الرسمية تقدر السكان حسب النسب التالية: الفرس 50%، الآذريون الترك23%، الأكراد11%، العرب 5% ، البلوش 3%، التركمان3%

وقد أعطت الجمهورية طابعاً قومياً فارسياً، ويؤكد ذلك احتفالاتها بالأعياد الفارسية ومنها:عيد النيروز مما جعل الأجناس والأعراق الأخرى تتطلع إلى قومياتها أيضاً، فتشكلت عدة جبهات من الأعراق غير الفارسية تطالب بحقوقها القومية، ورفعت السلاح في وجه الحكومة المركزية، وتشكلت جبهات تحرير

في كل من "الأهواز"، و"كردستان "و"بلوشستان"، ومنها: "حركة تحرير بلوشستان" "حركة المقاومة الشعبية لبلوشستان" (جند الله) "حزب كوملة الكردي"،" الحزب الديمقراطي الكردي"، "حركة تحرير عربستان"، أنصار السنة (الأهواز) ويدين معظم الإيرانيين بالإسلام، ويتبع أغلبية كبيرة من السكان المذهب الشيعي الجعفري والمعروف أيضا بالمذهب الإمامي أو الإثني عشري، ويأتي في المرتبة الثانية المذهب السني ثم ديانات أخرى مثل البهائية واليهودية والزردشتية والمسيحية[1].

تسيطر على مقاليد الحكم القومية الرئيسية، مما يؤدي إلى ازدياد التعقيد الاجتماعي ومن ثمة يتعذر تحقيق التراضي العام بالإضافة إلى أن الوضع السابق يحقق تداخلا بين التكوين الديمغرافي لإيران ومحيطها الإقليمي، العربي منه وغير العربي، وتشتبك إيران مع الوطن العربي على ثلاثة محاور رئيسية هي: محور العرب، محور الأكراد، محور الشيعة[2].

ثانيا– المحددات الاقتصادية:

تتوفر إيران على موارد طبيعية ضخمة وقدرات هائلة ما يؤهلها لآداء دور حسب ما افترضته مقاربة

---

[1] غازي التويه، "المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني"، في صباح الموسوي وآخرون(محررون)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية** (الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، 2013)، ص. 23.

[2] مسعد، **مرجع سابق**، ص. 22.

الدور في تفسير السلوك الخارجي للدول ويجسد هذا الافتراض رغبة إيران في لعب دور الدولة القائد في محيطها الإقليمي.

تقع إيران في المرتبة الخامسة عالميا على صعيد الاحتياطات النفطية، وقد سمح لها الريع النفطي بحيازة الوسائل المادية الضرورية لتأمين تنميتها ، فهذه الوفرة في الرسامل سمحت لها ببناء قاعدة صناعية وا ٍقامة بنى تحتية على صعيد السكن والنقل و رفع مستوى معيشة السكان إعتبارا من التسعينات[1].

وتمتلك إيران إحتياطات هائلة من الغاز تضعها في المرتبة الثانية عالميا بعد روسيا، وفي نهاية السبعينات وقعت إتفاق مقايضة مع الإتحاد السوفييتي، إذ تدفع إيران تكاليف تأهيل مركزها الصناعي في أصفهان بتوريدها الغاز الطبيعي[2]،كما تملك إيران طاقة هائلة على الصعيد الزراعي نظرا لامتيازاتها الطبيعية (تنوع المناخات، معدل شموسة مرتفع..) وللمهارات والمعارف المتراكمة لدى مزارعيها (استفاد كوادر كثر من التعليم العالي) إلى ذلك أقيمت منشآت أعمال زراعية راقية في الأداء، منذ الثورة كتلك التي تديرها مؤسسة "آستان قدس" في شهد، غير أنه لم يحقق الاكتفاء الذاتي مما أصبح البلد مستوردا ضخما للمنتوجات الزراعية، ويشكو القطاع الزراعي من عدم كفاية وسائل الإنتاج ومحدودية الموارد المائية [3].

أ- الملامح العامة لأداء الاقتصاد الإيراني:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإيران 331 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2009، ويلاحظ أن الناتج المحلي لإيران قد شهد زيادة ملحوظة مقارنة بما كان عليه عام 2006، حيث كان في حدود 222 مليار دولار، إلا أن معدل نمو الناتج قد شهدتراجع ًا ملحوظًا خلال عامي 2008 و2009، حيث كان2.3%

[1] كوفيل، **مرجع سابق**، ص.307.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 309- 310.

[3] **المرجع نفسه**، ص.311.

و1.8% على التوالي مقارنة بمعدل نمو 7.8 % في عام2007، ويرجع ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الإيراني، ويأتي قطاع الخدمات على رأس القطاعات الاقتصادية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 47%، تليه الصناعة بنسبة 43.6%، ثم الزراعة بواقع 9.4%[1].

يبدو من الوهلة الأولى أن قطاع الصناعة يمثلوزنًكبير ُا في مكون الناتج المحلي لإيران، ولكن البيانات التفصيلية تشير إلى أن الصناعات التحويلية لا تتجاوز نسبة 11.2% من الناتج المحلي الإجمالي وباقي نسبة مساهمة قطاع الصناعة عبارة عن صناعات إستخراجية، والتي يأتي النفط على رأسها، وبالتالي فإن القيمة المضافة للاقتصاد الإيراني من خلال مساهمة قطاع الصناعة متواضعة، وبالنسبة للصادرات السلعية لإيران تحقق عام 2008 أفضل المعدلات، حيث وصلت الصادرات السلعية فيه إلى 116.9 مليار دولار، ثم تراجعت الصادرات السلعية إلى 71.3 مليار دولار في عام 2009، ولم يكن أداء الواردات السلعية لإيران ببعيد عن أداء الصادرات السلعية فقد وصلت الواردات في عام 2008 نحو70.1مليار دولار ثم تراجعت إلى 60.4 مليار دولار في عام 2009، ويمثل البترول النسبة الأكبر في الصادرات الإيرانية حيث وصل إلى 8 % من حجم الصادرات في عام 2010/2009، كما تعد إيران الدولة الثانية في منظمة الأوبك بعد السعودية من حيث حجم إنتاج البترول، أما الواردات فتأتي العدد والآلات ووسائل الانتقال على رأس قائمة الواردات الإيرانية بنحو 16.4 مليار دولار، ثم الحديد والفولاذ بنحو 8.8 مليار دولار، ثم مشتقات البترول بنحو 4 مليار دولار [2].

---

[1] عبد الحافظ الصاوي، "المرتكزات الإقتصادية للمشروع الإراني في المنطقتين العربية و الإسلامية"، في علي حسين باكير و آخرون(محررون)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية** (الأردن: دار عمار للنشر و التوزيع، 2013) ص.42.

[2] **المرجع نفسه**، ص.42.

تقع إيران في المرتبة 83 في مؤشر التنافسية الدولية لسنة 2014-2015، ولا بد لها من تطوير كل ركائز التنافسية كي تقفز بسرعة إلى أفضل من المرتبة الخمسين، تحتاج إيران

إلى الاستثمار في البنية التحتية وخاصة قطاعي النقل والاتصالات، بالرغم من العقوبات القاسية المزمنة حافظت إيران وتبعاً لصندوق النقد الدولي على نتائج لا بأس بها تحلم بها بعض الدول حتى في زمن السلم بلغت نسبة النمو 3% في سنة 2011- 2012 ومن المتوقع أن يعود النمو الإيجابي هذه السنة (2015) بعد سنتين متتاليتين من الركود، مشكلة إيران الكبرى هي التضخم في حدود 30% سنوياً الآتي

من الحصار الذي يضعف العرض ويرفع الأسعار، أما نسب البطالة فهي في حدود 13%،وهي وإن تكن مرتفعة تبقى أقل من النسب الموجودة في أعرق الدول الأوروبية [1]، تنعم إيران بنسب إدخار واستثمار مرتفعة، معدل الإدخار من الناتج هو 45% ومعدل الاستثمار 40% أي أن التمويل الداخلي موجود

حتى في زمن الحصار،وهنالك توازن بين الإيرادات في بعض السنوات وعجز منخفض في سنوات أخرى مما يشير إلى حسن إدارة الملف المالي في ظروف صعبة أما ميزان الحساب الجاري فهو فائض بمعدل 6% من الناتج نتيجة قوة الصادرات وضبط الواردات، وبالنظر إلى مؤشر سهولة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، تقع إيران في المرتبة 130وهي متدنية جدا تبعا لما ذُكر أعلاه والتي لا بد أن تتحسن بعد الرفع التدريجي للعقوبات وانفتاح الاقتصاد على العالم، إيران أنقذت نفسها واقتصادها مع القبول بالاتفاق النووي الأولي [2].

---

[1] لويس حبيقة، "إيران: قنبلة اقتصادية مشعة"، أنظر على الرابط:

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2015/04/12/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-

(2015/04/21)

[2] **المرجع نفسه.**

هنالك تنوع كبير في الاقتصاد الإيراني منه وجود 10% من المساحة الكلية المقدرة بـ 1.648.195 كلم² قابلة للزراعة علماً أن المياه متوافرة وهذا ما تفتقد إليه العديد من دول العالم وتقع إيران في المرتبة 18 عالميا من حيث المساحة مع 2440 كلم من الشواطئ المائية.

الإنتاج الإيراني لا يقتصر على النفط والغاز، بل يصل إلى مختلف السلع المعدنية كالفحم والنحاس كما الزراعية كالقمح والأرز والعديد من أنواع الفاكهة وغيرها، تصدر إيران إلى الصين والهند وتركيا وكوريا الجنوبية وغيرها [1]، وما يميز إقتصاد إيران وجود اقتصاديات موازية للدولة، ميزانية تخضع لرقابة "مجلس الشورى" وديوان المحاسبة ومختلف الأجهزة المختصة، وبالمقابل "للثورة" مؤسسات وشبكات اقتصادية ضخمة لا تدخل في ميزانية الدولة، ومن هذه المؤسسات "مؤسسة المستضعفين، و"مؤسسة الشهيد" وهما تابعتان للقائد الأعلى للثورة، وتمتلكان عشرات المليارات حسب تقدير اقتصاديين إيرانيين[2]

ب- العلاقات الاقتصادية الإيرانية مع دول الخليج العربي:

تشير بيانات التجارة الخارجية لإيران أن هناك ثلاث دول عربية من بين أكبر عشر دول تستقبل المنتجات الإيرانية غير البترولية وهي: الإمارات بنحو 2.3 مليار دولار، والعراق 2.1 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية بنحو 454 مليون دولار، أما بالنسبة لأكبر عشر دول تستورد منها إيران احتياجاتها السلعية فليس بينها سوى دولة عربية واحدة وهي الإمارات العربية بنحو 12.9 مليار دولا، وبذلك تعتبر الإمارات أكبر شريك تجاري عربي لإيران وثاني شريك تجاري على مستوى العالم ولا بد أن نأخذ في الاعتبار أن ارتفاع حجم التعاملات التجارية بين إيران والإمارات يأتي كنتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] حسن العمري، "القرار السياسي في إيران بين الثورة و الدولة" أنظر الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors
(2015/05/05)

على إيران، وتعد الإمارات بمثابة دولة ترانزيت، فليس كل ما تستورده الإمارات من إيران للاستهلاكها المحلي فجزء كبير منها يعاد تصديره للخارج، ولا يتوقف الأمر على الحركة التجارية بين البلدين فقط بل يمتد ليشمل استثمارات إيرانية في دبي تصل إلى 37 مليار دولار وفق بيانات 2007، وبشكل عام تعتبر الاستثمارات الإيرانية الخارجية التواجد في الإمارات وعلى وجه التحديد بإمارة دبي ملاذ آمنا في ظل تصاعد العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل أمريكا والغرب [1].

ثالثا: دور الأيديولوجيا في عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي

يمثل فكر "الخميني" الإطار العام الذي يحكم توجهات النظام السياسي الإيراني على تغيير رؤسائه وتعاقبهم، وفي ذلك يعبر "آية الله مكرم شيرازي" الموصوف بأنه أحد أكبر رجال دين في إيران«إن أهداف الجمهورية تظل هي أهداف الإمام "آية الله الخميني"، لكن وسائل تحقيقها يمكن أن تختلف» [2]، وبمقتضى هذا الاقتران بين السياسة والدين ينبغي أن تكون هناك إطلالة على الفكر الخميني، فيما يتعلق بتصوراته حول أهداف السياسة الخارجية وفكرة أسس بناء الدولة وركائزها، والعلاقات الدولية، حتى يمكن إدراك أبعاد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي.

في إيران انتصر الفكر الإسلامي الشيعي بقيادة آية الله الخميني، واستطاعت الثورة أن تطيح بالحكم البهلوي، وتم إعلان الجمهورية الإسلامية في أبريل 1979، واستطاع آية الله الخميني إدارة الثورة الإسلامية في إيران من منفاه في فرنسا بعد سنوات قضاها في تركيا والعراق واستطاع جذب العديد من طبقات المجتمع الإيراني خصوصاً الطبقة الوسطى من التكنوقراط والطلاب والموظفين للوقوف وراء أفكاره التي كانت الشرارة التي أطلقت الثورة ضد النظام الحاكم في إيران وأطاحت به، وعاد "الولي الفقيه" نائب الإمام الغائب

[1] الصاوي، **مرجع سابق**، ص ص.44-45.

[2] **المرجع نفسه**، ص.51.

المعصوم، ليمسك بزمام الأمور في البلاد ويطور ويجدد النسق السياسي الشيعي الذي حكم البلاد كأيديولوجيا وعقيدة دينية وسياسية وشعار رفعه النظام الإسلامي الجديد في إيران، وأصبح الفكر الديني لـ"الخميني" إحدى الركائز الأساسية المحددة لطبيعة عملية صنع القرار الإيراني، سواء على المستوى الداخلي أم على المستوى الخارجي [1].

قدم الخميني عدة تصورات فيما يتعلق **ببناء الدولة**، وأسس العلاقات الدولية، والسياسة الخارجية بخصوص بناء الدولة فقد كان التيار الديني حاملاً مشروعاً سياسياً دينياً فقهياً مستمداً من المذهب الشيعي بلوره "روح الله الخميني"، مستنداً إلى اجتهادات سابقةوا إلى نظرية سياسية متكاملة هي نظرية "ولاية الفقيه"

مؤدى هذه النظرية أن يكون الفقهاء على رأس الحكومة الإسلامية، حتى ولو كان لها حكام من غير رجال الدين، فهؤلاء الحكام إن كانوا على جانب من التدين فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم و أحكامهم عن الفقهاء، وفي هذه الحالة فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء، وقد جعل "الخميني" للفقيه الصلاحيات نفسها التي كانت للرسول (صلى الله عليه و سلم) ولـ"علي ابن ابي طالب"(كرم الله وجهه)، وقد فوض الله الحكومة الإسلامية الفعلية المفروض تشكيلها في زمن الغيبة نفس ما فوضه إلى النبي (صلى الله عليه وسلم) وأمير المؤمنين "علي" (رضي الله عنه) من أمر الحكم و القضاء و الفصل في المنازعات، و تعيين الولاة والعمال، وجباية الخراج، وتعمير البلاد [2].

وتأتي أهمية "ولاية الفقيه" في الأيديولوجيا الإيرانية من اعتبارها أن الثورة الإسلامية في إيران وقيام حكومة إسلامية فيها تحت قيادة الولي الفقيه، مقدمة مرحلية لبناء الدولة الإسلامية العالمية التيأكّد آية الله

---

[1] منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979– 2000** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.95.

[2] مسعد، **مرجع سابق**، ص.55.

خامنئي حتمية ظهورها بزعامة المهدي المنتظر[1].

وبالنسبة **للعلاقات الدولية**، فقد اعتبر الخميني "الحرب" ظاهرة استثنائية في الحياة الإنسانية وقسم الحروب إلى ما أسماه "طاغوتية"، "توحيدية"، وقد عرف الأولى بأنها حروب تدفع إليها الأنانية والشهوات الدنيوية، ورغبة القوى العظمى في السيطرة على الآخرين، في حين عرف الحروب"التوحيدية" بأنها إما حروب دفاعية للحفاظ على الإستقلال، أو جهاد يقوده المؤمنون للتوسع ولإصلاح البشرية، وقد اشترط "الخميني" وجود الإمام لسن هذا الجهاد، ونفى إمكانية قيام حرب بين المؤمنين[2]

اتهم "الخميني" القوى العظمى بالهيمنة على النظام العالمي للحفاظ على مصالحها الأنانية واعتبرها مسؤولة على كل المشكلات والشرور في العالم بسبب امتثالها إلى إيديولوجيات ذات مصدر إنساني وليس إلاهي، وقد تنبأ بتحالف القوى الكبرى ضد الإسلام، كما اعتبر"الأمم المتحدة بأنها أداة تستخدمها الأخيرة ضد الدول الضعيفة، كما عبر عن رفضه للشرعية الدولية وقواعد العلاقات الدولية، التي وصفها ومن ورائه العديد من المنظرين الإسلاميين في إيران بـ"شرعية تسلط الدول المستكبرة"، واعتبر إنتشاء الحكومة الإسلامية في إيران مجرد خطوة أولى تجاه إنشاء دولة عالمية، كما حث إيران بعد الثورة على دعم المستضعفين المناضلين ضد هيمنة القوى الكبرى في كافة أنحاء العالم بدعم إيران، وقد رفض"الخميني" الإقرار بالحدود الجغرافية بين الدول، واعترف فقط بالحدود الإيديولوجية، وأكد أن خلاص البشرية يكمن في تطبيق قوانين الله، وقسم العالم إلى معسكرين مستكبرين ومستضعفين حيث يهيمن المعسكر الأول على الثاني[3].

لم يكن "الخميني" هو المنظر الوحيد للدولة الإسلامية وا ٍنما أيضا المفكر الإسلامي"علي شريعتي" كان يرى في الإسلام رسالة عالمية، وانتقد انقسام المستضعفين عبر العالم من خلال حدود مصطنعة

---

[1] العتيبي، **مرجع سابق**، ص. 98.

[2] وليد عبد الناصر، **إيران – دراسة عن الثورة و الدولة** (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص.56.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 58.

كما انتقد محاربة المستضعفين بعضهم البعض لحساب القوى المستكبرة وطالب بثورة عالمية من أجل العدل والحرية يقودها المستضعفين، ولم يصر "شريعتي" على أن يكون الإسلام وحده هو عقيدة الثورة، وذلك نظرا لأنه تلقى تعليمه في فرنسا فقد تفهم وجود اختلافات دينية وثقافية بين شعوب العالم الثالث مما يتطلب تعاونهما معا دون فرض طرف لأفكاره على آخر[1].

ومن الثوابت العقائدية أن الشيعة جميعهم يتطلعون إلى عودة الإمام الغائب"محمد المهدي المنتظر" لذلك فإن إقامة الحكومة العالمية للإسلام أمر يدخل في العقيدة، وقد استقر الرأي بعد نجاح الثورة الإسلامية في إقامة نظام شيعي أن يكون دور هذا النظام هو التمهيد لإقامة هذه الحكومة العالمية، ومن ثمة خطت إيران خطوات في هذا السبيل، أهمها إنشاء المجمع العالمي لآل البيت، تشارك فيه 65 دولة ومنظمة ومؤسسة شيعية من جميع أنحاء العالم، مقره طهران باعتبارها عاصمة التجمع الشيعي ويضم مراكز للإتصالات والبحوث في مختلف شؤون الشيعة السياسية والفكرية والثقافية والإعلامية والإقتصادية والإجتماعية والمستقبليات [2].

ومن ذلك يتبين التأثير الكبير للإيديولوجيا بما تحمله من معتقدات وقيم وأفكار في تصورات القادة لمصالح بلدانهم، وهذا ما افترضه المنظور البنائي حول كيفية تشكيل الهويات وتحديد مصالح الدول التي تطرح انشغالا يتمركز حول أيهما يشكل الآخر المصلحة أم الهوية، كيف تتشكل هويات صناع القرار؟ وكيف تتحدد المصلحة الوطنية؟ والواقع أن هذه الهويات يعاد تشكيلها بما يتوافق مع المصلحة الوطنية.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 60.

[2] أحمد فخر، ندوة"المشروع النووي الإيراني..الأبعاد الإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، برنامج الدراسات الإيرانية القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية (ديسمبر2006)، ص.20.

المطلب الثاني: بنية النظام السياسي: مؤسسات صنع القرار

أولا– مؤسسات صنع القرار:

يشارك في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية تركيبة معقدة من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ويحدد الدستور الإيراني القواعد الضابطة لمهام وآداء كل مؤسسة، وبالنظر إلى فرضية مقاربة صنع القرار في تفسير السياسة الخارجية للدول، والتي تفترض أن صناعة القرار لا تنبثق عن الاستجابة للجذب الخارجي، وا ٍنما تنبثق عبر نظام قابل لتماثل الأفراد مع قواعده داخل الدولة فإن صنع القرار

في السياسة الخارجية الإيرانية يركز على عنصر المبادرة بدلا من حركة رد الفعل، ومرد ذلك إنما لوجود الشعور الدائم بالخطر والتهديد، وقد أقر دستور 1979 الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية، وفقا للقيم المستوحاة من الثورة الإسلامية ويشترك في صنع القرار الكثير من المراكز والقوى، حيث تثير مقاربة صنع لقرارا في إيران أسئلة من قبيل م َن يحكم إيران؟ أو م َن يصنع القرار في إيران؟ ولا سيما حين يواجه المتابع للشأن الإيراني تصريحات متضاربة، وا ٍشارات متغايرة وسياسات متناقضة تصدر عن مسؤولين إيرانيين،[1] وفي ذلك قال الدكتور "محمد البرادعى" المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في حديث له مع جريدة "الأهرام" المصرية بتاريخ 5 أكتوبر 2007 «أن هناك الكثير من وجهات النظر المختلفة وهناك في إيران الكثير من مراكز القو ى المتعددة، إيران ليست مثل كثير من الدول التي يوجد بها شخص واحد هو صاحب القرار»[2]، ونظرا لكثرة مراكز صنع القرار وتنوع مهامها واحتراما للمساحة المحددة لحدود هذا البحث

---

[1] حسن أحمد العمري، القرار السياسي في إيران بين الثورة و الدولة، انظر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors
(2015/05/05)

[2] ظافر محمد العجمي،"أمن الخليج العربي" انظر على الرابط التالي:
http://gulfsecurity.blogspot.com
(2015/05/05)

سيقتصر المطلب على التطرق إلى أهم هذه المؤسسات:

أ/ المرشد أو القائد:

يمثل المرشد أعلى سلطة ومقام في الدولة، وصاحب القرار والصلاحيات الكبرى، وينبع ذلك من نظرية "ولاية الفقيه" وهي نظرية سياسية شيعية حديثة أفسحت المجال لتولي رجال الدين الشيعة الحكم في إيران وكان "الخميني" مرشد إيران السابق أول من جسدها عملياً ووضح الخميني تصوره لهذه النظريةقائلاً «إذا نجح شخص جدير ومتصف بصفتي العلم بالقانون وبالعدالة في إقامة الحكومة، وأصبح له ما كان لرسول الله (صلى الله عليه وسلم) من الولاية بشأن إدارة المجتمع وجبت طاعته على جميع الناس» ويعتبر الخميني أن الإمام له نفس الصلاحيات التي كان يتمتع بها الرسول (صلى الله عليه وسلم) من إعداد الجيوش وتعبئته وتنصيب الولاة وتحصيل الضرائبـوا إنفاقها على المسلمين[1]، وتفصل (المادة110) المعدلة من الدستور 1979 في ما يتعلق بمسؤوليات القائد وصلاحيات منصبه، وتحددها في إحدى عشرة مسؤولية وذلك على النحو التالي:

– تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.

– القيادة العامة للقوات المسلحة.

–إعلان الحرب والسلام و النفير العام.

– نصب و عزل و قبول إستقالة كل من: فقهاء مجلس صيانة الدستور، أعلى مسؤول في السلطة القضائية ورئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في إيران، رئيس أركان القيادة المشتركة القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية، القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

---

[1] بيزن إيزدى، **مدخل إلى السياسة الخارجية الجمهورية إيران الإسلامية**، تر: سعيد الصباغ (القاهرة: الدار الثقافية للنشر 2000)، ص.81.

– حل الإختلافات وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.

– حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

– إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب، أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم فيجب أن تنال قبل الإنتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور، وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.

– عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية.

– العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية، ويستطيع القائد أن يوكل شخصا لأداء بعض وظائفه و صلاحياته.[1]

بالرغم من أن النظام الإيراني وفّر للمؤسسة الدينية إمكانات مالية ضخمة، فإنه لم يتوان عن تقييد هذه المؤسسة بأجهزة أمنية وقضائية لبسط سيطرته عليها، وإتباعها له ماليًا وإداريًا وبالتالي تحويلها إلى مؤسسة رسمية تأتمر بأمره[2].وهذا يوضح سيطرة المرشد الأعلى على كل مؤسسات الدولة.

ب/ السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية) :

يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور كما أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة.

[1] مهدي خلجي، "أزمة خلافة، إيران تبحث عن مرشد لهذا الزمان"، **المجلة**، ع.1565 (جويلية: 2011)، السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والنشر و التوزيع، ص.24.

[2] العمري، **مرجع سابق.**

يُنتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متواليتين حسب(المادة 114)[1]، وقد حدد دستور مهام رئيس الجمهورية كالآتي:

– يعين رئيس الجمهورية الوزراء ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي. يعين القانون عدد الوزراء وحدود صلاحيات كل واحد منهم

–تُسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم – عبر اتخاذ التدابير اللازمة –بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين – بالتعاون مع الوزراء – السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها، كما يقوم بتنفيذ القوانين.

وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات القانونية للأجهزة الحكومية – حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون –يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزماً.

ويكون رئيس الجمهورية مسؤولاً أمام مجلس الشورى الإسلامي عن إجراءات مجلس الوزراء.

– يبقى الوزراء في وظائفهم ما لم يتم عزلهم أو يحجب المجلس الثقة عنهم أثر استيضاحهم أو طلب الثقة لهم من المجلس.

– وتقدم استقالة مجلس الوزراء أو أي منهم إلى رئيس الجمهورية، ويستمر مجلس الوزراء في القيام بمهامه حتى يتم تعيين الوزارة الجديدة.

– يستطيع رئيس الجمهورية أن يعين مشرفين –للوزارات التي لا وزير لها – ولمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

– يستطيع رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء، وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء– بعد منحهم الثقة من قبل المجلس

[1] وزارة الإرشاد الإسلامي، **دستور جمهورية إيران الإسلامية**، (طهران: المؤتمر العالمي لأئمة الجمعة والجماعة، 1982) ص.81.

فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد[1].

وزارة الخارجية:

نص القانون المنظم لوزارة الخارجية، والذي أقره مجلس الشورى في عام 1985 على تعاون وزارة الخارجية مع وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي والأجهزة المعنية لترويج الثقافة الإسلامية في البلدان الأجنبية (فقرة ط المادة 2)، كما نص القانون على حماية ودعم المستضعفين العادل ولاسيما المسلمين منهم ضد المستكبرين في أنحاء العالم كافة، من دون تدخل مباشر في شؤون الدول الأجنبية على أساس أهداف الجمهورية الإسلامية والأصول المتبعة في السياسة الخارجية (المادة 4) [2].

وزارة المخابرات والأمن:

منظمة المخابرات والأمن"سافاك" كانت تتبع رئيس الوزراء على مدار حكم الشاه، فيما كانت تبعيتها الفعلية للشاه، وعندما أعيد بعث هذه المنظمة تحت اسم منظمة المعلومات و الوثائق الوطنية"واواك" حافظت على تبعيتها لرئيس الوزراءتخضع مباشر ة للمرشد ويعين المسؤول عنها الذي يكون من رجال الدين[3].

ج/ السلطة التشريعية:

مجلس الشورى: ينتخب مباشرة من الشعب، و لم تنقطع انتخابات هذا المجلس منذ انتصار الثورة حتى في أثناء الحرب مع العراق بين 1980-1988، و تراوحت الغالبية التي تسيطر عليه بين المحافظين والإصلاحيين [4].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.84-85.

[2] مسعد، **مرجع سابق**، ص.104.

[3] **المرجع نفسه**، ص.106.

[4] طلال عتريسي، **إيران التاريخ و الواقع المعاصر**"، **أهل السنة في إيران** (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث 2012)، ص.18.

مجلس صيانة الدستور:

مجلس صيانة الدستور وهو أعلى هيئة تشريعية في البلاد، يتألف من 12 عضو ًا نصفهم يعينهم المرشد الأعلى مباشرة، والنصف الثاني يأتي عن طريق مجلس الشورى بتوصية من رئيس السلطة القضائية المعين أصلاً من قِبل المرشد ما يعني أن مجلس صيانة الدستور تابع أيض ًا للمرشد، ويتألف مجلس الخبراء حالي ًا من 86 عضو ًا يتم انتخابهم عن طريق اقتراع شعبي مباشر لدورة واحدة مدتها ثماني سنوات، بحيث تمثل كل محافظة بعضو واحد داخل هذا المجلس طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة، وكلما زادت الكثافة عن ذلك، زاد معها تمثيلها بعدد الأعضاء، فهو يمتلك أخطر وظيفة على الإطلاق في النظام الإيراني حيث عهد إليه الدستور بمهمة تعيين وعزل قائد الثورة الإسلامية في إيران أو المرشد الأعلى إذا ثبت عجزه عن القيام بواجباته أو فقد مؤهلاً من مؤهلات اختياره وفق (المادة 107) و(المادة111)، لكن ترشيحات الفقهاء لهذا المجلس لا تُقبل إلا بموافقة مجلس صيانة الدستور (الخاضع للمرشد)

ما يعني تبعية مجلس الخبراء أيض ًا وشكلية صلاحياته في ظل وجود قائد الثورة والمرشد الأعلى[1].

د/ السلطة القضائية:

تعد السلطة القضائية جزء من النظام السياسي في إيران وهي المكمل للسلطتين التشريعية والتنفيذية ونص دستور جمهورية إيران في مادته (156)، على أن السلطة القضائية هي سلطة مستقلة تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة[2]

---

[1] علي حسين باكير،" اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، أنظر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html
(2015/05/02)

[2] حجاب عبد الله، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979-2011، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أسيوية، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2011- 2012، ص.60.

تحددت وظائف السلطة القضائية بالمهام الآتية:

– التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات والاعتداءات والشكاوى، والفصل في الدعاوى، والخصومات واتخاذ القرارات والتدابير اللازمة.

– صيانة الحقوق العامة وبسط العدالة والحريات المشروعة.

– الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

–كشف الجريمة ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة.

– اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين مادة (156)

تباشر السلطة القضائية أعمالها من خلال هيكلها الإداري والتطبيقي، أو يترأسها شخص عادل ومجتهد ملم بالأمور القضائية يتم اختياره من قبل القائد، ويستمر رئيس السلطة القضائية، الذي يعتبر أعلى مسؤول فيها، في منصبه هذا مدة خمس سنوات مارس رئيس السلطة القضائية المهام كالآتي:

– إيجاد الدوائر اللازمة في دوائر العدل، بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة (156) من الدستور.

– إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

– توظيف القضاة العدل، والبت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم وتحديد وظائفهم.

يتولى رئيس السلطة القضائية تشكيل المحكمة العليا للبلاد (محكمة التمييز أو النقض)، التي تتولى مهمة إعادة النظر في الأحكام الصادرة ومتابعة تنفيذ القوانين في المحاكم، وسير القضاء مادة (161)، ويقوم كذلك بتعيين كل من رئيس المحكمة العليا والمدعي العام، بالتشاور مع قضاة المحكمة العليا ولمدة خمس سنوات مادة (162)، كما يشرف رئيس السلطة القضائية على دائرة التفتيش العام، التي تتابع التنفيذ الصحيح للقوانين في المؤسسات الإدارية (المادة 174)، ويترتب على القضاة الامتناع عن تنفيذ القرارات واللوائح

الحكومية المخالفة للقوانين والأحكام الإسلامية، أو الخارجة عن نطاق صلاحيات السلطة التنفيذية (المادة 170) [1].

هـ/المؤسسة العسكرية:

تتكون القوات المسلحة الإيرانية من ثلاثة عناصر أساسية هي: الجيش و الحرس الثوري و قوات التعبئة أو النفير، وترجع قيادة القوات المسلحة للمرشد و ليس لرئيس الجمهورية، حدد دستور 1989 وظائفه في :

– الاضطلاع بمسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد ووحدة أراضيها، و عن نظام الجمهورية الإسلامية فيها (مادة 147) [2].

أما الحرس الثوري فقد حدد الدستور مهامه في:

– حماية الثورة وأمنها.

– قمع كل القوى المناوئة لها.

– حراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدو الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة.

– الحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعلماء.

– إقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال الأرواح

– ضرب الانفصاليين.

ومن مصادر قوته انتشار رجاله في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته: مجلس الشورى مؤسسة المستضعفين، الجيش، الوزارة.[3]

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] مسعد، **مرجع سابق**، ص.131.

[3] **المكان نفسه.**

و/ مجلس الأمن القومي الأعلى :

تنص المادة 176 من دستور 1989 المعدل على وظائف المجلس وتكوينه، وبمقتضى هذه المادة فإن المجلس يتكون من رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة ومسؤول التخطيط والميزانية ومندوبين يعينهما القائد، ووزراء الداخلية والخارجية والأمن، والوزير الذي ينظر المجلس موضوعا يدخل في اختصاصه، فضلا على أعلى مسؤول في كل من الجيش والحرس الثوري

ويتولى رئيس الجمهورية رئاسة المجلس، حددت المادة(176) وظائف المجلس في:

"تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية"، وذلك من خلال ممارسة جملة المهام التالية:

– تبني السياسات الدفاعية والأمنية في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد

– التنسيق بين النشاطات السياسية والأمنية والإجتماعية والثقافية، والإقتصادية ذات العلاقة بالخطط الدفاعية، الأمنية العامة.

– مواجهة التهديدات الداخلية و الخارجية.

– تعيين المجالس الفرعية، من قبيل مجلس الدفاع ومجلس أمن البلاد، على أساس أن يترأس رئيس الجمهورية هذه المجالس الفرعية أو يعين من أعضاء مجلس الأمن من يترأسها[1].

ز/ مجلس إعادة النظر في الدستور

يوفر هذا المجلس آلية محددة لتعديل الدستور، مع ضبط عمله بضوابط ثلاثة أساسية: أحدها إخراج المواد المتعلقة بإسلامية النظام وأسسه ومعاملاته وأهدافه وطابعه الجمهوري، وولاية الأمر، وا ٍمامة الأمة ودينها ومذهبها، ومبدأ الشورى في نطاق الموضوعات القابلة للتعديل، وثانيها تحديد المواد التي تلزم إعادة

[1] **المكان نفسه.**

النظر فيها أو استحداثها بواسطة القادة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، وثالثها إخضاع ما يدخله المجلس من تعديل أو تطوير لاستفتاء عام تلزم فيه موافقة الأكثرية المطلقة[1]

بالإضافة إلى هذه المؤسسات والقوى يوجد تيارين حزبيين يتنافسان على السلطة يتمثلان في :

- الأول هو مجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون)، وقد عبر عن اليسار الإسلامي أو "الإصلاحيين" في ما بعد، والثاني هو رابطة علماء الدين المناضلين(روحانيت)، وقد عبر عن اليمين الإسلامي (المحافظين) [2]

المبحث الثاني: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الإيرانية

شكلت النهاية السلمية للحرب الباردة المتوجة بتفكك الإتحاد السوفياتي خطوة أولى لصعود الولايات المتحدة إلى موقع القوة العظمى العالمية الأولى[3] وأعلن رئيسها عن نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة مما أثر في سلوكيات الدول خاصة إيران.

المطلب الأول: بنية النسق الدولي: الفرص و القيود

- النظام الدولي الجديد : بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهينة

أظهرت حصيلة التحولات الجذرية واقعا عالميا جديدا، وهو تحول بنيوي في النسق العالمي ذاته ويثير تشخيص طبيعة هذا النسق العالمي بعد سنة 1991م جدلا واسعا، فيرى بعض الدارسين أن البنيان

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 130.

[2] شحاتة محمد ناصر، "تحولات النخبة السياسية الإيرانية"، **آفاق المستقبل**، ع.09 (جانفي- فيفري:2011) .

[3] زبيغنيو بريجنسكي، تر: فاضل جتكر، رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية (لبنان: دار الكتاب العربي، 2012)، ص.15.

العالمي الجديد اتسم بالقطبية الأحادية، استنادا إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس في تلك اللحظة دورا قياديا في النسق العالمي، وانشغال روسيا بقضاياها الداخلية، وعدم قدرة اليابان والصين وأوروبا بعد على امتلاك مقومات القطب العالمي ذي الإستراتيجية العالمية، كما أن حرب الخليج الثانية أظهرت قدرة الولايات المتحدة على تحريك الأحداث وأسفرت عن السيطرة على موارد النفط العالمية، بما يمكنها من التأثير في القوى الكبرى التي قد تنافسها، وفي رأي الدكتور"محمد السيد سليم" فإن النسق العالمي منذ سنة 1991 هو نظام أحادي القطبية، بيد أن الأحادية هنا لا تعني مجرد الهيمنة الأمريكية، ولكنها تعني أيضا هيمنة النظام الرأسمالي الغربي، في إطار منظومة تضم الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان تنتظمها شبكة من التنظيمات كمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقمة الدول الصناعية، التي تمثل أحد أبعاد القطبية الأحادية في مواجهة العالم الثالث، ويذهب بعض الدارسين إلى أن الهيمنة الأحادية للمنظومة الرأسمالية ستكون هي الشكل الأساسي للنسق الدولي خلال الحقبة القادمة، مع اختفاء العدو الشيوعي فإن التناقضات وتضارب المصالح بين الدول الرأسمالية لابد أن تطفو على السطح، وتصبح أكثر أهمية في تحديد بنيان النسق العالمي، و كان من المتوقع أن يتطور النسق العالمي نحو بنيان عالمي تعددي ذي طبيعة هرمية أي نسق عالمي تتعدد فيه مراكز القوة، ولكن أحداث 11 سبتمبر 2001 أضعفت مؤقتا من سرعة تحول البنيان العالمي نحو التعددية [1]

تؤثر وضعية الولايات المتحدة في النظام العالمي الجديد في تحديد حدود العلاقة بينها وبين بعض الدول الطامحة إلى القيام بدور أكبر في محيطها الإقليمي مثل إيران، خصوصاً أن هناك قضايا خلافية

1 محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002)، ص.649.

عديدة بين البلدين، مثل الموقف من حركات الإسلام السياسي (المتطرفة- حسب رأي الباحث) التي تدعمها إيران وتصفها الولايات المتحدة بالإرهاب مثل "حزب الله " في لبنان، كذلك موضوع التسلح الإيراني ومسألة حقوق الإنسان[1]، وعلى إثر أحداث 11 سبتمبر، 2001 تم تصنيف الولايات المتحدة لكل من إيران والعراق ضمن" محور الشر "الذي أعلنته واشنطن بلسان رئيسها " جورج ووكر بوش"، في خطاب الاتحاد يوم 29 جانفي 2002 ، مما فرض ضغوطاً على صانع القرار الإيراني بفتح حوار مع العراقتحسباً لسياسات عدوانية أمريكية متوقعة ضد البلدين، وكانت السياسة الإيرانية المحايدة في أثناء الغزو الأمريكي للعراق ورفض التعاون مع القوات الغازية أحد معالم هذا الحوار والتفاهم[2]، مما يؤكد تأثير طبيعة النسق الدولي وتوزيع القوة في توجهات السياسة الخارجية للدول.

المطلب الثاني: محددات البيئة الإقليمي: تغير موازين القوة و صعود الدور الإيراني

أولا- الحرب الأمريكية على العراق و تغير موازين القوة الإقليمية:

نتج عن الحرب الأمريكية على العراق تداعيات إيجابية بالنسبة لإيران

ففيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني الذي بدأت الشكوك تحوم حوله، و محاولات الغرب لمراقبته بشدة وعن قرب منذ سنة 2002، إلا أن حرب الحلفاء على العراق خففت الضغوط على إيران ولم يعد الانشغال بالبرنامج النووي الإيراني بنفس القدر من الحزم و الصرامة فاستطاعت إيران منذ 2002 إلى غاية 2007 أن تنجز أشواطاً كبيرة في برنامجها النووي ، و هو الأمر الذي يمكنها من إدارة الملف النووي خلال العاصفة الثانية التي بدأت بنهاية 2006 بموقف الطرف القوي، لأنها كما أعلن رئيسها أحمدي نجاد في بداية 2007 أن إيران دخلت النادي النووي وأن موجات العقوبات الأولى والثانية المسلطة على إيران من مجلس الأمن

1 العتيبي، **مرجع سابق**، ص. 88.

2 عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.25، ع.1، (2009)، ص. 598.

اكتشف الغرب أنه قد فات أوانها ولم تعد مؤثرة على إيران بالقدر الذي يعطل طموحاتها النووية وهذا ما جعل الرئيس الفرنسي" جاك شيراك "في آخر عهدته يقبل بالأمر الواقع، و يصرح بأنه لا ينبغي المبالغة في الخوف من امتلاك إيران السلاح النووي،[1]

ولم يبقى من يرغب في مواجهة إيران سوى إسرائيل التي اكتشفت بعد حرب لبنان لصائفة 2006 أنه بغير التدخل المباشر لأمريكا إلى جانبها فإنها لن تستطيع التأثير أو هزيمة إيران، كذلك من الإيجابيات ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج الإيراني لتعويض نقص النفط العراقي في السوق الدولية.[2]

وبالنسبة لصعود الدور الإيراني في إقليم الشرق الأوسط عموما و الخليج العربي خصوصا فإن إيران بعد حرب العراق أصبحتوقم ً لصعبد ًا في معظم الملفات الإقليمية المطروحة على منطقة" الشرق الأوسط" ولعل حرب تموز التي شنتها" إسرائيل "على لبنان عام 2006، والدور الإيراني في هذه الحرب خير دليل على ذلك وهو الأمر الذي دفع بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى وصف "حزب الله" بأنه "وحدة مغاوير إيرانية"، وهو ما يؤكد الحضور القوي لإيران في المنطقةخصوصد ً ا بعد حرب العراق، هذا فضلا عن الحضور الإيراني القوي في المرحلة الراهنة داخل بعض الدول الخليجية ولا سيما تلك الدول التي توجد فيها نسبة كبيرة من السكان الشيعة مثل البحرين التي تبلغ نسبة الشيعة فيها نحو 70 % من عدد السكان وهو الأمر الذي قد توظفه "طهران" بما يخدم المصالح الإيرانية [3].

---

[1] محمد قجالي، "حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي و تداعيات النظام الدولي الجديد"، (مذكرة دكتوراه الدولة في القانون الدولي العام والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة، 2008)، ص.423.

[2] **المرجع نفسه**، ص.424.

[3] المنصور، **مرجع سابق**، ص.604.

ثانيا- علاقات إيران مع الدول المحورية في الخليج العربي:

أ-العلاقات الإيرانية العراقية

اندلعت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 و هو العام الذي تولى فيه " صدام حسين" زمام الحكم في العراق، بعد انقلاب أبيض على الرئيس العراقي الأسبق " أحمد حسن البكر"، وقبل أن تستقر الأوضاع لنظامي الحكم في البلدين دخلت العلاقات بينهما منزلقا خطيرا، حيث إيران تتهم العراق بإعدام الرموز الشيعية المعارضة وعلى رأسهم" محمد باقر الصدر"، والعراق يتهم إيران باستغلال المذهب الشيعي لإحداث قلاقل في الدول المجاورة ومحاولة تصدير الثورة لا سيما في تلك الدول التي فيها أقلية شيعية، واتخذت من قضية الأحقية في مياه شط العرب سببا، وبعد عشرة أشهر من ذلك التوتر تحول التراشق بالكلام إلى تراشق بالمدفعية، ثم اندلعت الحرب واستمرت من سنة 1980 حتى سنة 1988.

خسر الطرفان جراء هذه الحرب أكثر من مليون ونصف المليون قتيل وحوالي ضعفهم من الجرحى والمعوقين فضلا عن المليارات الكثيرة التي تكبدها اقتصاد البلدين، سواء بشكل مباشر تمثل في تدمير مكامن القوة الاقتصادية وبخاصة مصافي النفط في البلدين أو بشكل غير مباشر من خلال إضاعة فرص كبيرة للاستثمار والتنمية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

واستمرت الخلافات المشوبة بالتوتر تطبع علاقة البلدين أثناء الحصار الدولي على العراق والذي استمر من عام 1991 حتى عام 2003.

بدأت في عام 2003 نذر حرب أميركية على العراق، وقد أعلنت إيران في البداية معارضتها للحرب ثم عادت وأعلنت وقوفها على الحياد. [1]

[1] محمد عبد العاطي، "العلاقات العراقية الإيرانية بين عهدين"، في الدول العربية و إيران الثورة"، الجزيرة للبحوث والدراسات (فيفري 2007)، ص.13.

بعد إحتلال العراق تعززت علاقة إيران بالعراق في ظل الحكومة الجديدة التي غلب عليها التمثيل الشيعي، وبادرت إيران إلى الاعتراف بها، وفي سبتمبر من العام التالي لسقوط نظام حكم صدام حسين استأنفت إيران والعراق علاقاتهما الدبلوماسية، وقفزت العلاقة بينهما إلى مستوى متقدم في ظل حكومة " إبراهيم الجعفري"، حيث أصدرت تلك الحكومة أمرا بالعفو عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيين في السجون العراقية ترحيبا بزيارة وزير الخارجية الإيراني" كمال خرازي" لبغداد [1].

ب- العلاقات السعودية الإيرانية

مثل نجاح الثورة الإسلامية عام 1989 انقلابا في العلاقات السعودية الإيرانية التي تحولت من التحالف مع شاه إيران "محمد رضا بهلوي" إلى الصدام مع مرشد الثورة" روح الله الموسوي الخميني" ووقفت الرياض إلى جانب العراق في حربه مع إيران

وتعتبر أحداث مكة في موسم الحج في أوت 1987 التي خرج الحجاج الإيرانيون فيها بمظاهرات مؤيدة للثورة الإسلامية منعطفا مهما في العلاقة بين البلدين، ترتب عليها قطع العلاقات بينهما واستمر ذلك الانقطاع حتى عام 1991، كما اتخذت العلاقات بين البلدين شكلا من أشكال الصراع الحاد في ظل اتهام إيران بالعمل على تصدير الثورة الإسلامية للخارج. و ظل العداء والتوتر مسيطران في الفترة الممتدة منذ قيام الثورة حتى وفاة " الخميني " وخصوصا بعد انتهاء حرب الخليج الثانية 1990-1991، و مع بداية التسعينيات شهدت العلاقات مرحلة جديدة حيث انكفأ الاتهام الموجه إلى إيران بتصدير الثورة

في تلك المرحلة برز الرئيس الإيراني "هاشمي رفسنجاني" ومن بعده الرئيس" محمد خاتمي" اللذين كرسا نهجيهما في تأسيس علاقات حسن جوار وبالذات في عهد "خاتمي " الذي طرح فكرة حوار الحضارات

[1] **المرجع نفسه**، ص.14.

والانفتاح على العالم والتطبيع مع الدول العربي، وكان نتيجة ذلك أن شهدت العلاقات السعودية الإيرانية درجة عالية من التطور والتنسيق والتعاون.

شكل التغير في القيادة الإيرانية منعطفا في طبيعة العلاقات بين البلدين، حيث أن مجيء" محمود أحمدي نجاد" رئيسا لإيران في انتخابات 2006 عاد بفكرة الثورة من جديد. [1]

يتضح من تبين أصل هذه التوترات هو الخوف السعودي والخليجي العربي بصفة عامة من التهديد الهوياتي، حيث حملت الثورة الإسلامية الإيرانية أفكارا شيعية تتعارض مع المذهب السني في السعودية، وكان مشروع تصدير الثورة الإسلامية سببا في تأزم العلاقات بين السعودية وا إيران.

المبحث الثالث: التحولات الدولية ما بعد 11 أحداث سبتمبر 2001

لقد أعقب نهاية الحرب الباردة حدوث كثير من التحولات في البيئة الدولية، كان أبرزها تفكك الإتحاد السوفييتي، وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، وفرض نموذجها السياسي والإقصادي والثقافي على دول العالم، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتزيد من تسارع وتيرة هذه التحولات وفي هذا المبحث سيتم التركيز على أهم التحولات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتأثيرها في السياسة الخارجية الإيرانية.

المطلب الأول: بروز الإرهاب الدولي كقضية عالمية

الحرب على الطالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان

مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر حملت الإدارة الأمريكية مسؤولية الأحداث إلى تنظيم القاعدة، حيث صرح مدير الاستخبارات المركزية "جورج تينت" أن هناك طابع "بن لادن" في كل هذا، عند إبلاغه بالهجوم

[1] حسام حمدان، "العلاقات السعودية الإيرانية .. تقهقر بعد تقدم"، **الدول العربيةوا إيران الثورة** (فيفري2007)، ص ص.11-12.

الأول على برج التجارة العالمية و استندت إدارة الرئيس "جورج ولكر بوش" في إلحاق التهمة بتنظيم القاعدة إلى العمليات السابقة التي نسبت لـ"ابن لادن" وجماعته، فمنذ سنة 1992 وا إلى غاية أحداث11 سبتمبر 2001 اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية "أسامة بن لادن" بتخطيط وتدبير 30 حادثا ضد مصالحها كما حملته المسؤولية عن تمويل معسكرات التدريب وتحضير الجهاديين في شتى مناطق العالم، حيث أشارت الأدلة الأولية إلى شبكة " أسامة بن لادن"، التي صارت تعرف باسم القاعدة، وفي أواخر فيفري أصدر "بن لادن" فتوى تدعو إلى مجابهة الأهداف الأمريكية العسكرية والمدنية في أي مكان في العالم، وفي ماي قال مؤيدوه سيضربون أهدافا أمريكية في الخليج، وتحدث عن جلب الحرب داخل أمريكا،[1]

ولذلك انتقلت الإدارة الأمريكية من دعم وتمويل الحركات الإسلامية والجهادية في أفغانستان بسبب الغزو السوفييتي إلى مطاردة الحركات الجهادية التي كانت تدعمها بالمال والسلاح والإعلام.[2]

صار هناك إجماع داخلي بين صانعي القرار في إدارة " جورج ولكر بوش" على استخدام الخيار العسكري ضد نظام طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان صاحبه تحالف دولي أعطى الشرعية للغزو[3]

كما استخدمت الولايات المتحدة في خيارها العسكري مظلة الأمم المتحدة، بعد صدور القرارين 1368 1373 اللذان أدانا الإرهاب وألزما الدول كافة بالتعاون في مواجهة كافة أشكال التنظيمات المهتمة بالإرهاب

---

[1] مصطفى صايج، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش 2000-2007)"، (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، الجزائر 2007)، ص.481.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 484.

[3] **المكان نفسه.**

واستطاعت أن تقيم تحالف مع دول الجوار لبناء الهجوم على أفغانستان (باكستان، إيران، روسيا، دول آسيا إلى جانب دول عربية[1].

تداعيات أحداث 11 سبتمبر على إيران:

أفضت أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير حاد في بيئة إيران الخارجية، فمنذ نهاية الثمانينات كانت الجمهورية الإسلامية قد أقلعت على سياستها لتصدير الثورة وتعهدت بتطبيع علاقاتها الدولية، غير أن هذه السياسات لم تفض إلى جعل إيران دولة كالدول الأخرى تماما، إذ كان دعم "حزب الله" و الأحزاب الفلسطينية الراديكالية قد ظل من ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية ولم تستأنف العلاقات مع الولايات المتحدة على الرغم من بداية حوار خجول بعد انتخاب السيد "محمد خاتمي" [2].

أدت أحداث 11 سبتمبر إلى زوال التهديدات الإقليمية لإيران، أي نظام "طالبان" في أفغانستان و"صدام حسين" في العراق، كان "طالبان" السنيون الأصوليون معادين للإيرانيين الشيعيين، سمح زوال هذه الأنظمة المعادية باستبدالها بسلطات قريبة من إيران، ففي أفغانستان أظهر "حميد قرضاي" اهتمامه بمواصلة الصراع ضد "طالبان" معتبرا أن الباكستان التي كانت تساندهم بمثابة عدو رئيسي.

وفي العراق بعد ما ترك المندوب الأمريكي "بول بريمر" إدارة الأمور للسلطات المحلية، جعل وزن الشيعة في البرلمان و الحكومة من هذا البلد حليفا حقيقيا لإيران.

لكن رغم هذه المتغيرات الإقليمية وجدت إيران نفسها في عزلة متزايدة أكثر فأكثر هذا الوضع كان أولا حصيلة سياسة المجابهة المفضلة لدى واشنطن، فبينما لم تكن إيران على شيء مما حدث في 11 سبتمبر

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 488.

2 كوفيل، **مرجع سابق**، ص.391.

وكانت قد أعلنت موقفا متعاونا جدا في أن طيلة الحرب في أفغانستان وفي أثناء المفاوضات الرامية إلى إقامة حكومة أفغانية جديدة، جرى سنة 2002 تصنيف الحكومة الأمريكية للجمهورية الإسلامية في "محور الشر" الشهير بعدئذ إنتهجت واشنطن سياسة مجابهة مبرمجة مع الجمهورية الإسلامية الموصوفة كأنها تهديد لبقية العالم [1].

يتبين مما تقدم أن لبنية النظام الدولي"الفوضوية" كما تصفها "الواقعية الجديدة" تأثير كبير على سياسة إيران الخارجية، ذلك أن اللجوء لمبدأ المساعدة الذاتية مرده ضرورة الإستعداد لمواجهة أي عدوان يترتب على اختلال توازن القوى في المنطقة، وهذه المنطقة محكومةالأطراف بوجود إسرائيل كقوة نووية، وا يران تتأهب لدخول النادي النووي، وفي ظل عدم إمكانية تقدير نوايا كل طرف لما يمكن أن يقوم به الطرف الآخر حياله يبدو خيار المساعدة الذاتية ملائما.

المطلب الثاني: الحرب الأمريكية البريطانية على العراق

تبلورت الأهداف الأمريكية لغزو العراق ابتداء من سنة 1991 بحجة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل ومنه فرضت قرارات مجلس الأمن لاسيما القرار 678، سنة 1991 على العراق تدمير أسلحة الدمار الشامل المزعومة، و بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تم إظهار العراق على أنه يشكل خطرا على العالم ومن ثمة يجب القضاء على قيادته، واستعملت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ذلك ذريعة لشن الحرب على العراق الذي خرج عن إستراتيجيتها في المنطقة التي تقضي قصر امتلاك هذه الأسلحة على إسرائيل [2]

قضت تلك الحرب على المخزون الكبير من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية، وجعلت من العراق ومشروعه في النهضة العربية عدوا جديدا ليحل محل "الخطر الأحمر" الذي تلاشى تلقائيا بعد تفكك الإتحاد

[1] كوفيل، **مرجع سابق**، ص.392.

[2] قجالي، **مرجع سابق**، ص. 318.

السوفييتي [1] ومن جهة أخرى قضى هذا العدوان بدوره على فكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وحول الأمم المتحدة إلى أداة تستغل لتنفيذ مخططات متنافية مع جوهر الميثاق الذي تسير عليه [2].

تداعيات الحرب الأمريكية البريطانية على العراق على وضعية إيران الإقليمية:

يرى بعض المحللين السياسيين أن الولايات المتحدة ورغم ما أهدت لإيران من مكاسب، إلا أنها فرضت على إيران المزيد من الضغوط من أهمها أن إيران صحيح تخلصت من عدو إقليمي وهو" صدام حسين " ولكنها استبدلت بعدو ً ا دولي ً ا أكبر وأقوى وهو الولايات المتحد، وذلك من خلال الوجود الأمريكي المكثف على حدود إيران في العراق وأفغانستان والقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في دول الخليج، إلا أن هذا التصور لم يكنغائب ً ا عن إيران، حيث ترى الأخيروجه ً ا إيجابي ً ا لهذه الصورة فالوجود العسكري الأمريكي المكثف في المنطقة ربما يعطي إيران ميزة مهمة في حالة المواجهة العسكرية مع الولايات المتحدة، حيث أصبحت القوات العسكرية الأمريكية الموجودة في المنطقة في مرمى الصواريخ الإيرانية، و لا تزال مقولة "هاشمي رفسنجاني" رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام " في إيران ماثلة في الأذهان، فعندما سئل "رفسنجاني "عما ستفعله إيران وهي محاطة بالجيوش الأمريكية من كل الاتجاهات، ماذا بمقدورها أن تفعل وهي محاصرة على هذا النحو؟ كانت إجابته الشهيرة" : لا ندري من يحاصر من؟ إجابة تكشف إلى أي مدى كانت إيران تراهن على حلفائها داخل العراق، وكيف كانت تنظر إلى القوات الأمريكية في العراق باعتبارها أشبه ب"الرهائن" أو" الصيد الثمين "الذي يوفر لإيرانقدر ً كبير ً ا من الحماية والطمأنينة مما يدفع الولايات

[1] يازا جنكياني، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد، دور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسة للشرق الأوسط**، تر: على مرتضى سعيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011) ص.299.

[2] **المرجع نفسه**، ص.300.

المتحدة إلى عدم التفكيرأبدً ا في الاعتداء على إيران وأكثر من مئة وأربعينألفً ا من،الأمريكيين في قبضتها داخل العراق.[1]

المطلب الثالث: الحراك الاجتماعي في الدول العربية

يمكن قراءة المعالم التالية في المواقف الرسمية الإيرانية ومواقف رموز التيار المحافظ، تجاه الثورات الشعبية في تونس ومصر واليمن وليبيا:

– التأكيد على أن الثورات العربية هي" بوادر يقظة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية و النظر إلى هذه الثورات كجزء من التغييرات التي تواصلت ببركة صمود ومجاهدة الشعب الإيراني خلال الأعوام الـ 23 الأخيرة "، حسب قول القائد الأعلى للثورة الإسلامية، "علي خامنئي"، في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة طهران في الرابع من فيفري 2001، بمناسبة ذكرى انتصار الثورة الإيرانية وقد تم التركيز على إعطاء الثورات العربية الشعبية صفة" الصحوة الإسلامية"، المستمدة من الثورة الإيرانية في كثير من الأحاديث الرسمية، وتصريحات رموز التيار المحافظ. [2]

– الدعوة إلى نظام شعبي على أساس الدين،على الطريقة الإيرانية ومناشدة رجال الدين في مصر للقيام بدور نموذجي، من خلال استخدام المساجد لترديد الشعارات التي يرددها الشعب في الشارع حسب قول القائد الأعلى للثورة "علي خامنئي" [3]

أما الرئيس "محمود أحمدي نجاد" فقد أكد أن" المستضعفين في العالم سينتفضون لترسيخ التوحيد

---

[1] المنصور، **مرجع سابق**، ص. 605.

[2] فارس أبو هلال، "إيران و الثورات العربية: الموقف و التداعيات"، **سلسلة تقييم حالة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (يوليو، 2011)، ص.2.

[3] **المرجع نفسه**. ص.3.

والعدالة " وأشار إلى أن "الأرض تستعد لإقامة حكومة الصالحين، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل صوت الدعوة الإلهية للبشر لإرساء التوحيد والعدالة".

– إضفاء طابع أيديولوجي على الثورات، واعتبارها ثورة على تبعية الحكام في الدول العربية للغرب وذلك من خلال التركيز على مواقف الأنظمة في الدول التي اجتاحتها الثورات تجاه الغربـوا إسرائيل، وتخليها عن دعم القضية الفلسطينية، ويبدو ذلك واضحا في وصف القائد الأعلى(خامنئي)، الرئيس المخلوع حسني مبارك، بأنه كان خادما مطيعا للأمريكانييزوا إسرائيل خلال ثلاثين عاما [1].

وبخصوص الثورة السورية فإن النظام السياسي الإيراني يقدم تفسيرا شبيها لذلك الذي يقدمه النظام السوري من أن الحراك السوري الداخلي قد يكون مشروعا. لكن هناك من يسيء الإستفادة منه لتسوية الحسابات المرتبطةبالسياسة التي تنتهجها سورية، و لا سيما المرتبطة منها بدعم حركات المقاومة المسلحة كـ"حزب الله" و"حماس" و"الجهاد الإسلامي".[2]

بالنظر إلى هذه المواقف المتباينة يُستخلص أن مواقف السياسة الإيرانية تدعم القوى المحالفة لها في المنطقة وذلك جزء من إستراتيجية مراقبة توازن القوى، إذ يتوجس الحكام في إيران من الإطاحة بنظام "بشار الأسد" الذي تقيم معه إيران علاقات متميزة، وصعود شخصيات موالية للولايات المتحدة الأمريكية، في المنطقة سيضع إيران في عزلة بحكم أن دول الخليج العربي تضع الوجود الأمريكي في المنطقة عامل مهم لرعاية أمن الخليج العربي من التهديدات الإيرانية، في حين يمثل ذلك الوجود الأمريكي تهديدا لأمن إيران.

---

[1] **المكان نفسه.**

[2] محجوب الزويري، "إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"، **سلسلة تقييم حالة** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)، ص.6.

خلاصة الفصل الثاني:

– تساهم المحددات الداخلية المعنوية منها و المادية بإعطاء السياسة الخارجية الإيرانية خصوصية في محيطها الإقليمي والدولي، ويطبع الحياة السياسية بصفة عامة والسياسة الخارجية بصفة خاصة الطابع العقائدي، الذي يزود القادة و صناع القرار الإيرانيين بقيم مستقاة من المذهب الشيعي وعقيدة الثورة الإسلامية الخمينية، ويمثل تطور مستوى الإقتصاد الإيراني أحد أبرز عناصر القوة الداعمة لسياسة إيران الخارجية، وهي تقيم علاقات اقتصادية مع ثلاث دول من الخليج العربية المملكة السعودية العربية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، يتبين من خلال هذه العلاقات تغليب البراغماتي لتحقيق رفاه الإقتصادي لشعوب مما يدل على العقلانية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون الإقتصادي

– تتميز بنية النظام السياسي بخصوصية تتمثل في أن "القائد الأعلى" يمثل أعلى سلطة في البلاد وهو المرجعية الدينية للحكام، اقتداء بنظرية الفقيه التي جاء بها "الخميني"، ويتبين من توجهات التيارات الحزبية التي نشأت مع نجاح الثورة الإسلامية أن هناك ميولا نحو تكييف السياسة الخارجية الإيرانية مع مقتضيات التحولات الدولية، و يمثل هذا الاتجاه " اليسار الإسلامي" الذي يدعو إلى تقييد سلطة الفقيه وتبني سياسة خارجية أكثر انفتاحا على العالم.

– تمثل بنية النظام الدولي الإطار العام الذي تتحرك ضمنه السياسة الخارجية الإيرانية، وقد أفرز واقع السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة سيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي من خلال هيمنتها على صنع القرار في المنظمات الدولية، مما جعل إيران تواجه ضغوطات دولية بسبب عدم امتثالها للقوانين والضوابط الدولية بشأن برنامجها النووي

– أدت أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى بروز ظاهرة الإرهاب كقضية دولية، يتعين على الدول مكافحتها

وقد بدأت مكافحة الإرهاب بالحرب على حركة "طالبان" وتنظيم القاعدة في أفغانستان وتم تصنيف إيران ضمن "محور الشر" من طرف الولايات المتحدة.

– أدت الحرب الأمريكية البريطانية على العراق إلى سقوط نظام "صدام حسين"، مما نتج عنه تغير في ميزان القوة الإقليمية لصالح دولة إيران، وصعود دورها الإقليمي كقوة.

– أبدت إيران مواقف مختلفة حيال ظاهرة الحراك الشعبي في الدول العربية، إذ اعتبرت الثورة في تونس ومصر واليمن وليبيا بمثابة صحوة إسلامية، أما الثورة في سوريا فقد اعتبرها مؤامرة.

الفصل الثالث:

السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي: بين التكيف والإستمرارية

تركز السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي على عدة محاور أبرزها الإقتصاد، الخلافات الحدودية، التشابك العرقي والطائفي، البرنامج النووي الإيراني، وبحكم أن الخليج العربي يمثل أحد دوائر الأمن القومي الإيراني فإنها تبادر بطرح تصورات أمنية للمنطقة تتوافق مع تطلعاتها المتمثلة في آداء الدور الإقليمي استنادا إلى ما تمتلكه من قدرات اقتصادية وعسكرية، في حين تعتبر دول الخليج العربي أن السعي لتحقيق هذا الهدف بالاعتماد على توظيف العنصر الطائفي من شأنه أن يهدد أمنها، كما يثير البرنامج النووي الإيراني هاجسا أمنيا في المنطقة، كل ذلك يثير التساؤل حول توجهات السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي خاصة بعد ووصولها إلى عقد اتفاق لوزان الذي يعتبر بمثابة الاعتراف بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية.

الفصل الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي: بين التكيف والاستمرارية

المبحث الأول: الأمن القومي الإيراني: معادلة القوة والأمن

يعرف الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ويتسم بخاصية النسبية إذ أنه لا توجد دولة تتمتع بالأمن المطلق وعادة ما تواجه الدول تهديدات فعلية وأخرى محتملة وهذه التهديدات يمكن أن تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية [1].

ينطلق هذا المبحث من خلفية مفهوم الأمن القومي لمعرفة ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية ودوافع التمسك بها أو تكييفها مع تحولات البيئة الدولية، وما إن كان الخليج العربي يمثل دائرة لحركة السياسة الخارجية أم أنه يمثل أحد حدود للأمن القومي الإيراني.

المطلب الأول: المصلحة القومية الإيرانية

يمكن تحديد ماهية المصلحة القومية حين تتحول إلى تعبير عن تفضيلات الأمة يمكن إثباته [2]

وبالنسبة لإيران كانت الأيديولوجيا الثورية للنظام الحاكم في إيران هي المحرك الأساسي لعملية صنع السياسة الخارجية لإيران في عهد "الخميني" وهي المحدد لتوجهات وأهداف النظام داخلياً وخارجياً وتحديد مصادر التهديد والأعداء والأصدقاء إلا أن دورها قد تقلص إلى حد كبير في أعقاب وفاة "الخميني"وتولي "رفسنجاني" الحكم لتتقدم عوامل المصلحة القومية على الاعتبارات الأيديولوجية ازداد ذلك التوجه قوة مع فوز الإصلاحيين ووصول "خاتمي" إلى السلطة عام1997[3] وقد أفضت مجموعة من الأسباب إلى هذا التوجه من أهمها التغيير في القيادة السياسية وفي ذلك يظهر تأثير العوامل الشخصية لكل من "هاشمي رفسنجاني" و"محمد خاتمي" وا ٍدراكهما لأهمية المصلحة الوطنية عن الأيديولوجيا إذ يتعين على الحكام عدم المغامرة

---

[1] فهد مزبان خزار الخزار، "الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير و انعكاساتها على الأمن القومي الإيراني" **مجلة دراسات إيرانية**، ع.10-11.ص ص. 49- 72.

[2] غريفيش، أوكالاهان، مرجع سابق، ص.388.

[3] العتيبي، **مرجع سابق**، ص.107.

بالمكتسبات المجتمعية حيث أكد الرئيسين السابقين أهمية الانفتاح على العالم الخارجي من أجل إعادة بناء اقتصاد البلاد من جهة ومن أجل الاندماج في المنظومة العالمية والإقليمية من جهة أخرى.

أما العامل الثاني فيتمثل في العزلة شبه المطلقة لإيران بعد فشلها في الحرب مع العراق حيث قادت ضرورة إنقاذ النظام والاهتمام بالمشكلات الاقتصادية السلطات إلى العودة إلى دبلوماسية تفاوضية

حيث صرح وزير الخارجية "علي أكبر ولايتي" يوم 1986/11/25 خلال ندوة في جامعة "علم وصنعت" "أن من غير المجدي أن نعرض للخطر قاعدتنا الخاصة لبلوغ مثلنا العليا"[1]، ومع نفوذ البراغماتيين المتصاعد الذي ترجم بانتخاب "هاشمي رفسنجاني" لرئاسة الجمهورية سنة 1989 سعت الحكومة إلى تطبيع العلاقات مع بقية العالم واعتمدت هذه السياسة بثبات في رئاسة "هاشمي رفسنجاني"(1989-1997) ورئاسة "محمد خاتمي"(1997-2005) حيث سعى "رفسنجاني" إلى إعادة إطلاق دور إيران كقوة إقليمية.[2]

وقد قادت هذه البراغماتية إيران إلى استئناف علاقاتها مع جيرانها في شبه الجزيرة العربية وساعدتها في ذلك حرب الخليج1991م التي أبرزت "صدام حسين" بوصفه الخطر الأول في المنطقة حيث أعيدت العلاقات الدبلوماسية مع السعودية إذ حصل تقارب مع الدول المصدرة للنفط (OPCP) بينما بقيت العلاقات صعبة مع دولة الإمارات العربية نظرا للتنازع على السيادة المتعلقة بجزر"طنب الصغرى" و"طنب الكبرى" "جزيرة أبو موسى" التي احتلتها إيران في عهد الشاه ومع ذلك تطورت بقوة العلاقات الاقتصادية بينهما [3].

[1] كوفيل، **مرجع سابق**، ص.370.
[2] **المرجع نفسه**، ص.272.
[3] **المرجع نفسه**، ص.378.

وبخصوص العلاقات مع العراق دافعت إيران عن وحدة تراب العراق وعارضت تقاسم البلد بين كيانات كردية وسنية وشيعية تخوفا من رؤية المعايير الإثنية تترجح في إعادة ترسيم الحدود هذا التصميم على عدم انفجار الدولة العراقية مضاف إلى براغماتية السياسة الخارجية الإيرانية [1].

يتبين من خلال ما تقدم أن السياسة الخارجية الإيرانية تركز على مفهوم المصلحة الوطنية كمحدد لسياستها الخارجية وتسعى لتحقيقها كهدف في نفس الوقت من خلال الإعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات منها: القوة الناعمة، الإقتصاد، الدبلوماسية، ولأهمية القوة الناعمة كأداة في السياسة الخارجية الإيرانية المعاصرة ينسجم التفسير البنائي للسياسة الخارجية مع التوجه الإيراني الذي يركز على عناصر الهوية والانتماء الثقافي كمدخل لكسب التأييد، حيث تسعى إيران إلى إعادة تشكيل الهوية في منطقة الخليج العربي بما يحقق إجماعا حول المصلحة القومية الإيرانية ، لذلك ستتم مناقشة هذه الأداة.

- القوة الناعمة كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الإيرانية:

حاول النظام الإيراني في العام 2005 استغلال كل مصادر القوة الناعمة والأدوات التي تتمتع بها إيران ضمن إستراتيجية واحدة تتضمن سياسة لتوظيف القوة الناعمة في سياق الإستراتيجية الوطنية الكبرى للبلاد لتكون أكثر فعالية في خدمة المصالح الإيرانية القومية والسياسة الخارجية للبلاد.[2]

وقد وضع النظام في ذلك العام وثيقة تُعرف باسم "الإستراتيجية الإيرانية العشرينية"(2005-2025) وهي تُعتبر أهم وثيقة قومية وطنية بعد الدستور الإيراني تضع التصورات المستقبلية للدور الإيراني خلال عشرين عاما وتهدف إلى تحويل البلاد إلى نواة مركزية لهيمنة تعددية داخلية في منطقة جنوب غرب آسيا

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.379.

[2] علي حسين باكير، " **اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير**"، أنظر على الرابط التالي:
http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/201341110215126641 4.html

(2015/05/02)

أي المنطقة العربية تحديداً التي تشمل شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام وسيناء وتنص الوثيقة على أن طهران ستحظى بخصوصية على المستوى الدولي وتتحول إلى قوة دولية ومصدر إلهام للعالم الإسلامي

على أن ينعكس ذلك إقليمياً في العام 2025 لتحتل إيران المرتبة الأولى في منطقة جنوب غرب آسيا اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً وتصبح نموذجاً ملهماً ولاعباً ومؤثراً في العالم الإسلامي استناداً إلى تعاليم "الإمام الخميني" وأفكاره وبما يعكس هويتها الإسلامية الثورية وتعطي الوثيقة أهمية قصوى للمنطقة المحيطة بإيران والتي تضم خمسة نظم تحتية.[1]

منها: الشرق الأوسط العربي والخليج العربي والقوقاز وآسيا الوسطى وهي مناطق تستهدفها القوة الناعمة الإيرانية بالدرجة الأولى وفق عدد من الأدوات منها:

– **الأدوات الثقافية:** وتضم الثقافة الفارسية والأدوات الدينية بالإضافة الأدوات الإعلامية

أولا– الثقافة الإيرانية الفارسية: تركز الدولة على العنصر القومي الفارسي لأهمية هذه الأداة في الترويج للقوة الناعمة الإيرانية على الصعيد الإقليمي خاصة ما يُعرف في إيران باسم مشروع "حوزة إيران الحضارية" أو "إيران الكبرى" و التي تشمل (وفقاً لمحسن رضائي– القائد الأعلى للحرس الثوري) المنطقة الواقعة على حدود الصين شرقاً والمحيط الهندي جنوباً والخليج "الفارسي"غرباً والقوقاز والبحر المتوسط شمالاً

وفي هذه الحوزة كما يقول "محسن رضائي" تحظى الثقافة الفارسية بأهمية خاصة لأنها ترتبط بالحوزة الحضارية الإيرانية (يقصد تاريخ الإمبراطورية الفارسية) والمكانة العلمية والإستراتيجية التي تحظى بها إيران في هذه المنطقة تجعل منها فاعلاً محورياً وتحظى هذه المنطقة بأهمية قصوى في الإستراتيجية الإيرانية

[1] **المرجع نفسه.**

ولكنها تأتي في المرتبة الثانية بعد الخليج العربي والمنطقة العربية وفق الإستراتيجيةالإيرانية العشرينيّة "إيران: 2025" [1].

ثانيا- الأدوات الدينية: تعمل إيران على نشر فهمها للنموذج الشيعي المتمثل بولاية الفقيه (تشيع قومي فارسي) حول العالم كما تُعلي من شأن (قم) كإطار مرجعي (مقابل النجف) لتخريج الأئمة الموالين لها والذين يعملون كسفراء لقوتها الناعمة ينشرون رسائل إيران الدينية والثورية والإعلامية والثقافية والسياسية

وعلى عكس الأداة الثقافية تركز الأداة التبشيرية على الخليج العربي الذي يحتل الأولوية في الإستراتيجية الإيرانية العشرينية "إيران 2025"والمنطقة العربية وإفريقيا وتسعى طهران لتوحيد الأقليات الشيعية أينما وُجدت تحت رايتها وتستخدم أيضًا المصطلحات التي تساعد على توسيع نفوذها في هذا الإطار لنشر التشيع في بيئات أخرى كالوحدة الإسلامية و التضامن الإسلاميوتوالمح والحوار بما ينعكس مكسبًا سياسيًا [2].

ثالثا- الأدوات الإعلامية: تسيطر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية (IRIB) وهي مؤسسة حكومية يشرف عليها شخصيًا "المرشد الأعلى"على السياسات الإعلامية الخاصة بجميع المحطات التليفزيونية وإذاعات الراديو في البلاد بما يتناسب مع توجهات الدولة وترتبط الوكالة بعدد من الوزارات بالثقافة والخارجية ويتم استخدامها لخدمة الرسائل التي تصدر عنهم فيما يتعلق بالترويج للثورة الإسلامية والثقافة الإيرانية والدبلوماسية العامة و تشير المادة 175 من الدستور بوضوح إلى أن حرية التعبير ونشر الأفكار يجب أن تتم عبر (IRIB) وبما يتناسب مع القوانين الإسلامية والمصالح القومية للبلاد.

كما تركز على توظيف بعض القضايا في السياسة منها:

- **الخطاب الثوري المعادي لأميركا والغرب** وقد استطاعت إيران من خلال هذا الخطاب أن تكسب قطاعات واسعة من الرأي العام لصالحها لاسيما على الصعيد الإقليمي.

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

– **القضية الفلسطينية:** تهدف من خلال خطاب دعم القضية الفلسطينية إلى كسب قطاعات واسعة لدى الرأي العام لصالحها و استقطاب الشارع لخلق بيئة مناسبة لتقبل الدور الإيراني الإقليمي [1]

بالعودة إلى مفهوم الأمن القومي الذي هو في الأصل مفهوم دفاعي يهدف إلى الدفاع عن الدولة وحماية المصالح الأساسية لها أو تعظيم تلك المصالحوا يجاد بيئة تفرز أقل تهديدات لها، لكن مشكلة المفهوم الإيراني للأمن القومي هو أنه يبدو كمفهوم هجومى من عدة زوايا:

– أن هناك فارق بين الحفاظ على الكيان الثقافي والقيم المجتمعية للدولة الإيرانية وبين تهديد الكيانات الثقافية والقيم المجتمعية في الدول الأخرى فما تقوم به إيران ليس سياسة دفاعية عن قيمهاوا نما محاولة لتصدير قيمها وثقافتها للأطراف الأخرى[2].

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني

أولا– تطور البرنامج النووي الإيراني:

يعود التاريخ النووي الإيراني لعام 1960 حين كانت إيران ذات علاقة قوية وطيبة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ففي غضون عام 1960 و بمساعدة أمريكية أنشأ شاه إيران "محمد رضا بهلوي" منظمة الطاقة النووية الإيرانية و مركز طهران للبحوث النووية إلا أن هذا المركز لم يأخذ الدور البحثي المطلوب حتى 1967 عندما ألحق بجامعة طهران وأشرفت عليه منظمة الطاقة النووية الإيرانية، أهدت الولايات المتحدة الأمريكية للمركز مفاعلا صغيرا قدره 5 ميغاواط لأغراض البحث وكان لهذا المفاعل التدريبي قدرة على إنتاج 600 غرام من البلوتنيوم سنويا من وقوده النووي المستهلك [3] .

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمد عبد السلام، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (26 مارس 2008)، ص ص.26–30.

[3] خالد بن محمد العلوي، **التجاذب التقني و السياسي للملف النووي الإيراني** (الكويت: إدارة الدراسات السياسية قسم الأبحاث الدولية، 2007)، ص.18.

وقعت إيران عام 1968 معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية التي تعنى بحصر استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية فقط و تحت رقابة المفتشين الدوليين ثم توقف البرنامج النووي الإيراني بعد الثورة الإسلامية عام 1978 و على الفور قام "آية الله الخميني" و بعد وصوله إلى السلطة في عام 1979 بتجميد شبه كامل لمركز الطاقة النووية في"بوشهر"، حيث يعتبر السلاح النووي غير أخلاقي وغير إنساني[1] ومرد هذا السلوك أن قيم صانع القرار المستوحاة من الدين الإسلامي والكامنة في الإدراك الجمعي للمجتمع الإيراني تؤثر بشكل مباشر في خيارات السياسة الخارجية.

في نهاية الثمانينات بدأت إيران باندفاع و حماس بإعادة بناء للبنى التحتية النووية و حسب رأي العديد من المحللين فإن الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" هو من حفز إيران للتوجه نحو الأبحاث النووية للأغراض العسكرية حيث استخدم الجيش العراقي خلال الحرب بين البلدين القوة الصاروخية

والأسلحة الكيمياوية لمواجهة الجيش الإيراني مما أدى إلى تكبده خسائر جسيمة في المعارك بالنتيجة قررت لإيران إعادة النظر في موقفها من امتلاك أسلحة الدمار الشامل[2] و في ذلك يمكن استشفاف تأثير البيئة الإقليمية التي خلقت نوع من السباق نحو التسلح بفعل الإستعمال غير العقلاني للأسلحة الكيمياوية من قبل صانع القرار في العراق و عدم التقدير السليم لعواقب تلك الحرب على كلا الطرفين.

أعلن الرئيس السابق"علي خامنئي" عام 1987 أن الطاقة الذرية أصبحت ضرورة ملحة حيث قال « ليعلم الأعداء أننا قادرون على الدفاع عن أنفسنا»، في البداية سارت إيران حسب متطلبات اللعبة الدولية حيث سمحت للمفتشين الدوليين التابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالقيام بزيارات دورية للمواقع النووية الموجودة في البلاد، لكن في عام1991 منعت إيران المفتشين من الدخول المفاجئ إلى الموقع النووية

[1] جنكيانى، **مرجع سابق**، ص.117.

[2] **المرجع نفسه**، ص.118.

و حددت ذلك بإخبار إيران مسبقا بموعد الزيارة و التفتيش[1]

وهناك أسباب عدة تفسر سعي إيران للحصول على قدرة نووية نورد منها الأسباب الآتية:

– تأكيد الإعتماد الذاتي الدفاعي الإيراني وعرض مدى التقدم العلمي والتقني الذي وصلت إليه.

– السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة خاصة إسرائيل.

–كون إيران تحيط بها قوى نووية من ثلاث جهات من الشمال روسيا و أوكرانيا و روسيا البيضاء وكازاخستان ومن الغرب إسرائيل (وكانت العراق) ومن الشرق الهند وباكستان.

– الإستفادة بالقيمة السياسية و الإستراتيجية للأسلحة النووية حيث توفر هذه الأسلحة الردع والدفاع عن الدولة الإيرانية إلى جانب تدعيم النفوذ السياسي والإستراتيجي لها وتحقيق التوازن النووي

– في المنطقة خاصة مع إسرائيل.

–التواجد الأمريكي القوي في العراق و أفغانستان بما يشكله من تهديد للأمن القومي الإيراني. [2]

ثانيا– موقف القوى الكبرى و الوكالة الدولية للطاقة الذرية من البرنامج النووي الإيراني:

استمرت الولايات المتحدةا يران في الشد والجذب فبينما تهدد أمريكا بفرض عقوبات على إيران إن لم توقف عمليات تخصيب اليورانيوم وأنها ستعرض الملف النووي على مجلس الأمن لفرض عقوبات دولية على إيران، تحفظت كل من روسيا والصين ووكالة الطاقة الذرية على هذا الإجراء وفضلت اللجوء

[1] **المكان نفسه.**

[2] زينب عبد العظيم محمد، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوئل القرن الحادي و العشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007)، ص.152.

إلى التفاوض الدبلوماسي الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تخول الاتحاد الأوروبي التفاوض مع إيران حول ملفها النووي ومرت مرحلة التفاوض الأوروبي الإيراني بمرحلتين وصلتا إلى طريق مسدود بالرغم من اقتراح أوروبي بإعطاء إيران مزايا اقتصادية وتكنولوجية إلا أن إيران رفضت هذه المزايا لأن المشروع المقترح لم يؤكد على حق إيران في تخصيب اليورانيوم واستمرت الولايات المتحدة في ضغوطاتها على روسيا التي بدلت موقفها لاحقا ووافقت على فرض عقوبات على إيران كما أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن عدم تعاون إيران مع مفتشي الوكالة بالشكل الكافي وأنها أنشئت مفاعلين نوويين جديدين ووحدات طرد مركزي بدون علم الوكالة وزاد من صعوبة الأمر ليس فقط استمرار إيران في تخصيب اليورانيوم بلأيضً ا إطلاقها صواريخ باليستية "شهاب 4 " قادرة على حمل رؤوس نووية وا ٍعلان إيران أنه في حالة تعرضها لعدوان فإنها ستضرب المصالح الأمريكية في المنطقة بما فيها إسرائيل [1]، وقد تمت إحالة الملف النووي الإيراني لمجلس الأمن عقب تقرير أعده "محمد البرادعي" مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية قدمه إلى مجلس الأمن يؤكد فيه أن إيران لم تلتزم بالمهلة النهائية التي حددتها لها الوكالة لوقف أنشطة تخصيب اليورانيوم التي انتهت يوم 2006/04/27 وأنها لم تتعاون بشكل تام مع المفتشين الدوليين[2].

[1] أحمد فخر، "الإشكالية المثارة حول المشروع النووي الإيراني والدور" في ندوة "المشروع النووي الإيراني..الأبعاد والإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (ديسمبر 2006) ص ص.17- 40.

[2] محمد، **مرجع سابق**، ص.152.

ثالثا- موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني:

يتسم موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية البرنامج النووي بشئ من الغموض و التردد بالرغم من الإهتمام العالمي الذي يحظى به المشروع النووي الإيراني ففي القمة الخليجية التي انعقدت في أبو ظبي أواخر 2005 تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي و ذلك بالرغم من الإهتمامات الغربية التي تقول بأن طهران قد أصبحت قريبة جدا من صنع أول سلاح نووي وفي المقابل تضمن البيان الختامي للقمة انتقادات مباشرة وعنيفة لإسرائيل حول الموضوع النووي تحديدا وطالب البيان الختامي إسرائيل بالإنظمام إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT) ووضع جميع منشآتها النووية تحت المراقبة الدولية و لم يتضمن البيان الختامي انتقادا أو مطالبا محددة من إيران في شأن برنامجها النووي فيما اعتبر أن ترداد المطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بأنه انتقاد ضمني للبرنامج النووي الإيراني وللتصريحات الحادة التي أطلقها "أحمدي نجاد" في تلك الفترة [1]، أما على الصعيد الفردي لدول الخليج العربية فيلاحظ أنه مع تطورات الأزمة أخذ التباين في المواقف الخليجية يظهر بالنسبة لموقف الإماراتي فقد أعلن "محمد بن زايد آل نهيان" ولي عهد أبوظبي و وزير الدفاع بدولة الإمارات في لقائه مع الرئيس الفرنسي (السابق) "جاك شيراك" في باريس موقف بلاده، قائلا: «إن وجود قدرات نووية في منطقة الشرق الأوسط أمر ضار وهذا يعني أننا ضد وجود قدرات نووية في إيران» وكذلك وجود قدرات نووية في الشرق الأوسط أمر غير مجد" و تلخص وزارة الخارجية السعودية موقف المملكة من البرنامج النووي الإيراني في مطالبتها بجعل منطقة الشر ق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج وأن المملكة تؤيد المفاوضات

[1] عصام نايل المجالي، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** (عمان: دار و مكتبة الحامد للنشر و التوزيع، 2011) ص.122.

لجارية مع الترويكا الأوروبية، وبين إيران بشأن الملف النووي الإيراني، أما الكويت فقد أكدت على حق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، [1] أما موقف عمان فقد عبر عنه وزير خارجيتها "يوسف بن علوي" قائلا: «نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج نحن دول ليست كبير و بالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار» وأضاف أن «البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20ألف ميجاوات» وعن الموقف القطري حدد "حمد بن خليفة آل ثاني" خلال زيارته لمقر شرطة نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية موقف قطر من وجود أنشطة نووية في المنطقة قائلا «إننا في قطر لا نريد رؤية الأسلحة النووية في منطقة الخليج» أما موقف البحرين فقد أعلن "خليفة بن سلمان آل خليفة" أن البحرين قد أكدت موقفها الداعي إلى جعل المنطقة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل و أن شعوب هذه المنطقة في حاجة إلى تكثيف الجهود من أجل التنمية والتطور مع التأكيد على حق أي دولة أن تملك التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية وأكد في لقاء مع صحيفة الأهرام المصرية رفض بلاده لأي عمل عسكري ضد إيران بسبب ملفها النووي. [2]

رابعا– كسب الدعم الداخلي للبرنامج النووي الإيراني:

تتجه الحركة الدبلوماسية الإيرانية مع اشتداد أزمة الملف النووي للتواؤم مع الحركة النضالية فتتخذ سياسة المواجهة الوقائية في مواجهة التهديد الأمريكي والغربي من خلال عناصر كثيرة منها دعم الجماهير للنظام بالإضافة إلى العوامل الجغرافية القدرة الدفاعية البنية الشعبية للقوات المسلحة الحركة الإعلامية إضافة

[1] **المرجع نفسه**، ص.123.

[2] **المرجع نفسه**، ص.125.

إلى الحركة العسكرية والأمنية[1] ، وقد أكد المرشد الأعلى في خطاب بث على قناة "الكوثر" بتاريخ: 2015/03/21 على ضرورة صمود إيران حكومة وشعبا وأكد على دور المؤسسات الإقتصادية في دعم الصمود الإيراني وأن إيران حكومة وشعبا ترفض الفرض والخنوع وأنه لا تفاوض مع أمريكا حول القضايا الإقليمية، حيث قال «نحن نتفاوض حول البرنامج النووي لنصل إلى مرحلة كيف ستكون النتائج حول البرنامج النووي أما رفع العقوبات سيكون من غير شروط» و أكد على التزام إيران بالمواثيق والعهود وأن العقوبات والتهديدات لن تزحزح إيران عن موقفها، وأن إيران دائما على استعداد لتقديم المساعدة للمستضعفين وهي حاملة لواء القيم الإسلامية وبناء على ذلك تتضح ثوابت أهداف السياسة الخارجية الإيرانية التي أقرها دستور 1979 فيما ويتضح أن الدعم الشعبي الذي يركز النظام السياسي على كسبه إنما يدل على أن هدف امتلاك قوة نووية هو مصلحة قومية يراهن عليها النظام السياسي ويؤيدها الشعب

ويقع تأييد الشعب لقضية ضمن موارد الدولة التي تعبئها من أجل تحقيق هدف سياستها الخارجية وهذا ما عبر عنه دكتور "محمد السيد سليم" في عرضه لفكرة التمييز بين الأهداف الحقيقية والأهداف غير الحقيقية للسياسة الخارجية لوحدة دولية ما، حيث يرى أن الأهداف الحقيقية هي التي تعبئ لها موارد الدولة بما فيها التأييد الشعبي.

خامسا- اتفاق لوزان الأمريكي الإيراني

شهدت مدينة لوزان السويسرية مابين 26مارس 2015 و02 أفريل 2015 مفاوضات حول برنامج إيران النووي كلل هذه المفاوضات بوضع "الاتفاق الإطاري" بين إيران ومجموعة دول 5+1 تركزت بنود الإتفاق

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، الإشكالية المثارة حول المشروع النووي الإيراني والدور"، في ندوة "المشروع النووي الإيراني..الأبعاد والإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية) (ديسمبر 2006) ص ص.17- 40.

في محورين:

البند الأول: التخصيب والتفتيش والمنشآت النووية:

– وضع أجهزة لطرد المركزي الزائدة والبنية التحتية لتخصيب اليورانيوم المتنازل عنها في مخازن تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أن لا تُستخدم إلا كبدائل لأجهزة الطرد المركزي العاملة.

– عدم قيام إيران ببناء أية منشأة جديدة بغرض تخصيب اليورانيوم خلال 15 عامًا.

– عدم استخدام منشأة "فردو" وعدم إجراء أبحاث بخصوص التخصيب في المنشأة، لمدة 15 عامًا على أن يتم تحويلها للاستعمالات ذات الأغراض السلمية لاحقًا معهد للبحوث الفيزيائية والنووية

السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم فقط في منشأة "نطنز" لمدة 10 سنوات باستخدام 5060 جهاز طرد مركزي من الجيل الأول [1].

– سحب 1000 جهاز طرد مركزي من الجيل الثاني من منشأة "نطنز" ووضعها في مخازن تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

– تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة المواقع النووية الإيرانية كافة بانتظام، كما سيكون بإمكان مفتشي لوكالة الوصول لسلسلة الإمدادات التي تدعم البرنامج النووي الإيراني، سيما مادة اليورانيوم.

تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الوصول إلى أي موقع تشتبه فيه أو أية منشأة سرية.

– موافقة إيران على تطبيق البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يمنح الوكالة حق الوصول للمعلومات بشأن البرنامج النووي، بما في ذلك المرافق المعلنة وغير المعلنة.

---

[1] فاطمة الصمادي، "ما بعد "لوزان": روحاني وفريقه في مواجهة الداخل الإيراني"، أنظر الرابط التالي:
http://rawabetcenter.com/archives/5903
(2015/05/02)

– موافقة إيران على الإبلاغ المبكر عن عزمها إنشاء أية منشأة جديدة.

إعادة بناء مفاعل "آراك" النووي الذي يعمل بالمياه الثقيلة، بشكل لا يمكن معه إنتاج البلوتونيوم على أن تدعم في ما بعد الأبحاث العلمية والنظائر المشعَّة في إنتاج النووي السلمي.

–تقوم إيران بشحن الوقود المستنفد من المفاعل خارج البلاد مدى الحياة، مع التزامها بعدم إجراء أبحاث أو عمليات إعادة تصنيع على الوقود النووي المستنفد.

– إلتزام إيران بعدم بناء أي مفاعل نووي إضافي يعمل بالمياه الثقيلة لمدة 15 عاماً[1].

البند الثاني: العقوبات

وعلى صعيد العقوبات، كان أبرز ما تضمنه الاتفاق:

– يقوم الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، بتعليق العقوبات، بعد تحقق الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تطبيق إيران جميع الخطوات الرئيسة المتعلقة ببرنامجها النووي.

–تجديد العقوبات على إيران في حالة عدم التزامها بنص الاتفاق.

–سيتم رفع جميع قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة ببرنامج إيران النووي في آنٍ واحد مع انتهاء إيران من معالجة جميع المحاور الرئيسة (التخصيب، مفاعل "فردو" و"آراك")

– صياغة مشروع قرار جديد في مجلس الأمن الدولي متعلق بنقل التكنولوجيا الحساسة، إضافة إلى دمج قيود مهمة على الأسلحة التقليدية والصواريخ الباليستية، والسماح بتفتيش البضائع ذات الصلة، وتجميد الأصول من خلال هذا القرار الجديد.

– إعادة فرض العقوبات على إيران في حال حيادها عن تطبيق ما التزمت به[2].

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: أمن الخليج العربي في أجندة السياسة الخارجية الإيرانية

يمثل الخليج العربي أحد دوائر الأمن القومي الإيراني، لما يربطها بهذه الدائرة من روابط جغرافية سياسية واقتصادية، لذلك تستهدف الإستراتجية الأمنية الإيرانية إرساء ترتيبات أمنية مشتركة تدمج إيران في منظومة الأمن الإقليمي للخليج العربي.

المطلب الأول: الرؤية الإيرانية لأمن الخليج

ينصرف مفهوم الأمن بصفة عامة إلى الحفاظ على البقاء والتحصن ضد أي خطر خارجي سواء التصق هذا المفهوم بالفرد أم بالدولة أم بالنظام الإقليمي أم النظام الدولي وعادة ما يتخذ كأحد أهداف السياسة الخارجية للدول يتم تحقيقه بإتباع إجراءات تحصينية وقائية وأخرى علاجية قد تهدف إلى تغيير البيئة المحيطة وهذا ما أسماه الألماني "أرنولد وولفرز" بأهداف البيئة Milieu Goals [1]

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي على اعتبار أن الأمن الإقليمي من أهداف السياسة الخارجية الإيرانية بعد إحتلال العراق.

أولا- الرؤية الإيرانية لأمن الخليج قبل احتلال العراق

يلاحظ منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام1979، أن القيادة الإيرانية تسعى إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة في مواجهة الخريطة الأمريكية، باعتبار أن من حق إيران بما لديها من مسوغات تاريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية أن تضع نظرية إقليمية تحقق مصالحها وطموحاتها وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية.

فعقب انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991م، وضعت إيران تصورها إزاء الترتيبات الأمنية

[1] عبد العزيز شحادة المنصور، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات" **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.25،ع.1 (2009) ، ص ص.589- 618.

في الخليجوفقاً للمبادئ الآتية:

– ينبغي أن تستند ترتيبات الأمن الإقليمية في المنطقة إلى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة و أن تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على أراضيها وتتحمل دول الخليج الثماني نفقات إعداد هذه الترتيبات.

– رفض التدخل الأجنبي في ترتيبات أمن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال، واستبعاد جميع القوى غير الخليجيةأياً كانت عربية أم غير عربية.

– ضرورة التعاون الشامل بين دول المنطقة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيةتمهيداً لتحقيق الأمن بأبعاده كافة.

– إخلاء منطقة الخليج من مخزون الأسلحة التقليدية وكذلك الأسلحة غير التقليدية، النووية والكيماوية والبيولوجية.

ومن هذا التصور وضعت إيران عدة بدائل تحقق هذا الأمن:

– مشروع (6+2+1+1) مشروع أمني يضم دول مجلس التعاون الستوا يران والعراق ومصر وسورية .

– إقامة تحالف بين إيران ودول مجلس التعاون وهو ما دعا إليه الرئيس الإيراني الأسبق" هاشمي رفسنجاني " لمواجهة الخطر الإسرائيلي.

– إقامة تحالف إقليمي يضم إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ودول آسيا الوسطى الإسلامية.[1]

ثانيا– الرؤية الإيرانية لأمن الخليج بعد احتلال العراق

بعد حرب العراق اتسمت المشروعات الإيرانية للتجمعات الإقليمية بأنها تقومأساساً على السياسة الأمنية، ومن الأمثلة على مشروعات إيرانية لصياغة ترتيبات جديدة لأمن الخليج بعد حرب العراق تلك

[1] **المكان نفسه.**

المقترحات التي أعلنها "حسن روحاني" ممثل مرشد الجمهورية الإسلامية في المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني(آنذاك)، فقد دعا في اقتراح قدمه في اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي

في الدوحة في أفريل 2006 إلى وضع ترتيبات جديدة في الخليج من أجل تحقيق التعاون والأمن والتنمية في المنطقة.

يرتكز اقتراح" روحاني "على عشر نقاط هي:

- تشكيل منظمة للأمن والتعاون في الخليج تضم الدول الست في مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى إيران والعراق استنادا إلى المادة (8) من قرار مجلس الأمن رقم (598)

- وضع ترتيبات أمنية مشتركة في إطار نظام للأمن الجماعي في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف والطائفية والجرائم المنظمة وتهريب المخدرات وباقي الهواجس الأمنية المشتركة.

- الإلغاء التدريجي للقيود المتعلقة بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية باعتبارها هدفاً نهائياً.

- تطوير التعاون التجاري وتوسيعه في ضوء الإمكانات المتاحة والقيام باستثمارات مشتركة في المشاريع الاقتصادية لتحقيق التجارة الحرة بين دول المنطقة.

- إعداد خطة لضمان أمن إنتاج طاقة المنطقة و تصديرها من أجل ضمان مصالح دول المنطقة واستقرار أسواق الطاقة العالمية.

- بناء الثقة بين دول المنطقة في مجال القضايا النووية مثل الإشراف، والتحقق من البرامج النووية الأخرى في إطار الإجراءات الطوعية وغير المنطوية على التدخل.[1]

[1] **المرجع نفسه**، ص.608.

– تأسيس" كونسورسيوم "مشترك للتخصيب بين دول المنطقة لتوفير الوقود وباقي المسائل النووية السلمية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

– التعاون الجاد بين دول المنطقة لجعل" الشرق الأوسط "منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

– إنهاء سباق التسلح في المنطقة لتوفير المصادر اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية و مكافحة الفقر.

– انسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وضمان الأمن الكامل من قبل دول المنطقة.

وقد جاءت هذه الخطوة الإيرانية متزامنة مع اتفاق الدول العربية على تعزيز التعاون الأمني فيما بينها على شكل يفضي إلى إيجاد حلف أمني عربي لمواجهة مختلف التحديات والمحافظة على الأمن القومي العربي.

ورغم المحاولات الإيرانية المتكررة لبعث الثقة في نفوس الخليجيين إلا أن الثقة لا تزال ضعيفةنسبيًا لدى الخليجيين بالنسبة لإيران، فالكثير من دول الخليج يدرك أن دعوة إيران لإنشاء منظومة أمنية خليجية مشتركة ليست سوى رسائل دعائية للرأي العام العربي الذي تحاول من خلاله إيران إبعاد اللوم عن ذاتها وتحسين صورتها تجاهه ومحاولة إيقاع اللوم على دول الخليج العربية التي ترفض التعاون مع إيران في تنظيم أمن المنطقة الخليجي. [1]

يمثل استبعاد التدخلات الأجنبية من الترتيبات الأمنية الإقليمية المبدأ الثابت في المقترحات الإيرانية مع ذلك يتبين أن هناك تغير جزئي على الرؤية الإيرانية إنما فرضته الضغوط الدولية، تمثل في التركيز على تكثيف التعاون الإقتصادي، للتخفيف من أثر العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران، والإتجاه نحو مأسسة العلاقات الخليجية–الإيرانية.

[1] **المرجع نفسه**، ص.610.

المطلب الثاني: التهديدات الإيرانية لأمن الخليج من وجهة نظر خليجية

أولا- تداعيات تطور البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي: تتخوف دول الخليج العربي من التداعيات الإقليمية المحتملة للمواجهة بين إيران والغرب ذلك أن هذه المواجهة سيترتب عليها أثر سلبي على هذه الدول لثلاث أسباب أولها أن هذه الدول ترتبط باتفاقيات دفاعية وأمنية مع الطرفين وهو ما ينذر بحدوث تناقض بين الإلتزامات الأمنية لها إزاءها ثانيا أن واشنطن ستستخدم التسهيلات العسكرية الموجودة في دول المجلس و من ثم فإنه من غير المستبعد أن تقوم طهران بتوجيه ضربة وقائية ضد القواعد الموجودة في هذه الدول أو ضد حقول النفط في حالة ضرب منشآتها النووية من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وذلك حسب تهديدات المسؤولين الإيرانيين خاصة أن صواريخ "شهاب 3" تطال جميع العواصم الخليجية الأمر الذي قد تتحول دول المجلس معه إلى ساحة قتال بين طهران وواشطن ثالثها أنه ليس مستبعدا أن تقوم إيران بإثارة بعض العناصر الموالية لها في دول المجلس كما فعلت من قبل في حربها مع العراق، حين وظفت هذه الورقة في زعزعة الإستقرار السياسي بسبب تأييد بعض دول المجلس للعراق.[1]

و فيما يخص الأمن البيئي تتخوف دول الجوار الإيرني من خطر تسرب إشعاعات نووية تؤثر في البيئة والإنسان والثروات المائية والزراعية والحيوانية في المنطقة بفعلالمفاعل النووي الإير اني

ومعلوم أن أي تلوث لمياه الخليج يصب مباشرة في تهديد حياة البشر الذين يعتمدون على تحليه المياه من البحر بشكل أساسي كمصدر للحصول على الماء العذب[2].

---

1 أشرف سعد العسوي، "المحو الأمني"، **مجلة شؤون خليجية**، ع.46 (صيف: 2006)، ص ص.76- 89.

2 حمدان مجزع الشمرى، "الملف النووي الإيراني: إلى أين"، أنظر الرابط التالي:

http://www.kna.kw

ثانيا– صعود الدور الإقليمي الإيراني:صعود إيران كعامل إقليمي مؤثر على الوضع الراهن في العراق قد ضاعف من مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي من أن تتحول إيران لممارسة دور الهيمنة على الإقليم كله[1]وقد جاء في أحد الدراسات حول النفوذ الإيراني في العراق أن إيران ساهمت في الإنفلات الأمني في العراق من أجل تحقيق برنامجها (حسب ما جاء في التقرير)

يث أن المشروع الإيراني تجاه العراق يختلف عن بقية جيران العراق حيث التاريخ والجغرافيا والحرب العراقية الإيرانية التي استمرت ثماني سنوات والولاءات المزدوجة للعراقيين داخل العراق وداخل إيران والميليشيات المسلحة عند الطرفين "فيلق بدر""جيش المهدي" و"جيش القدس" التابع إلى الحرس الثوري

الإيراني– الميليشيات التابعة لحزب الدعوة والدبلوماسية و"مجاهدي خلق" الإيرانية على الأرض العراقية التي تعتبر ورقة بيد الولايات المتحدة الأمريكية [2]. بمعنى أن دول الخليج العربي قد تعيش المواجهة المحتملة الإيرانية الأمريكية على أرض العراق (نقل الحرب لأرض الخصم) مما يجنب إيران الكثير من الخسائر في حين تتحملها العراق ودول الخليج العربي، وهنا يتبين أن المشكل يتعلق بصعوبة التنبأ بنوايا إيران من هذا النفوذ.

المطلب الثالث : مستقبل توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي

يندرج ضمن المناهج المعيارية أو الإرشادية في الدراسات المستقبلية، أربع تقنيات من بينها السيناريو ويمكن تعريف السيناريو Scenario بأنه وصف للوضع المستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي وذلك انطلاقا

[1] **المرجع نفسه**، ص ص.76– 89.

[2] حميد الراوي، "النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية)، (أوت 2007)، ص ص.22– 23.

من الوضع الراهن أو من الوضع الإبتدائي المفترض وحيث أن هذا السيناريو غير معروف مسبقا فإن الدراسات المستقبلية تعمل على نمذجة هذه التداعيات لتحديد الإحتمالات المختلفة للمسار و قد استقرت تقاليد الدراسات المستقبلية على تحديد السيناريوهات في ثلاث أنماط [1] هي:

أولا- السيناريو الممكن: Possible (الإتجاهي) و هو السيناريو الذي يفترض أن مسار التداعيات محكوم بمتغيرات متوافرة، و أن إمكانية تغير ذلك محدودة إلى حد بعيد.

ثانيا- السيناريو المحتمل: Propable يقوم على تصور المستقبل مبني على دخول متغيرات جديدة تؤدي إلى تحول نسبي في بنية الظاهرة بشكل يجعل مسارها يتجه نحو الأسوأ أو الأفضل، ذلك أننا نقحم متغيرات في الظاهرة ونرى مدى النتائج المحتملة المترتبة على إدخال مثل هذه المتغيرات.

ثالثا- السيناريو المعياري: Normative Preferable يقوم بناء هذا السيناريو على ما يسمى في الدراسات النفسية التفكير الرغبي Wishful Thinking أي أن الباحث يقوم بوضع متغيرات يفترض مسبقا بأنها ستؤدي إلى تداعيات ونتائج يريدها هو دون غيرها (سيناريو محكوم بتوجهات واضعه) وأهمية هذا السيناريو أنه يساعد على التخطيط الإستراتيجي ومعرفة كيفية الوصول إلى النتائج المرجوة. [2]

وفقا لتقنية السيناريو و أنماطها الثلاث في تصور مستقبل الظاهرة يمكن استشفاف ثلاث سيناريوهات لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول الخليج العربي.

أولا- السيناريو الممكن:

بالإعتماد على افتراض أن استمرار المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الإيرانية متوافرة

---

[1] وليد عبد الحي، **مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2007)، ص.20.

[2] **المرجع نفسه**، ص.20.

فإن إيران قد تعتمد على عناصر قوتها المتماسكة نسبيا في إزالة التردد الخليجي العربي لقبول دورها الإقليمي ويساعدها في ذلك النفوذ الإقتصادي والتغلغل بواسطة شبكة من رجال المال والأعمال في الأقطار العربية الخليجية، كما يلعب التقدم التكنولوجي والعلمي في إيران دور القوة الجاذبة للرأي العام في الدول الخليجية مما يجعلها تدفع بحكوماتها نحو الإندماج في منظومة شاملة تعزز التقارب وتثني كل الأطراف عن التفكير في الصراع، وسعي إيران لتوطيد تلك العلاقات السير بها نحو الإستقرار مرده أن لا تكون إحدى دوائرها الأمنية أكثر ضغطا على تحركاتها وعددا في حساب القوى المعادية لإيران بينما تعمل سياسة إيران الخارجية على زيادة نشاطها في الدول الإسلامية غير العربية، وتحقق نفوذا وقبولا أكثر

وبالنظر إلى متغيرات البيئة الإقليمية فقد فإن الحرب التي تخوضها دول مجلس التعاون الخليجي على المسلحين الحوثيين في اليمن دعما للسلطات الشرعية في حين تعتبر إيران هذه الحرب عدوانا على الشعب اليمني، ستكلف حكومات الخليج العربي تبعات عدم تأييد شعوبهم لاستخدام الحرب كحل للنزاعات الدائرة في المنطقة مما يدفعها للدخول في فوضى عارمة والمزيد من الإنقسامات

بالنظر إلى متغيرات البيئة الدولية فقد توصلت إيران إلى وضع "إتفاق الإطار" مع الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص برنامجها النووي تم فيه الإتفاق، أبرز ما تضمنه هذا الإتفاق هو تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وا إتحاد الأوروبي وذلك سيؤدي إلى استرجاع إيران عافيتها الإقتصادية، ويترتب على هذا الإتفاق إعتراف دولي بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية مع خضوعها للرقابة الدولية بينما تزداد هواجس دول مجلس التعاون الخليجي من إمكانية التسلح النووي الإيراني و الإختراق الهوياتي خاصة بعدما حققته إيران من نفوذ في العراق ستشهد المنطقة سباق تسلح محموم وتتضاعف تبعية دول الخليج العربي للغرب، ويؤدي ضعف التمكن من السيطرة على النزاعات الداخلية إلى الإنكشاف الأمني لهذه الدول.

خلاصة الفصل الثالث

تجلى من خلال مناقشة هذا الفصل المعنون بـ"السياسة الخارجية الإيرانية: بين التكيف والإستمرارية" أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي بعد إحتلال العراق وزوال نظام طالبان في أفغانستان هي بناء قوة إقليمية تشارك في الترتيبات الأمنية للمنطقة، وتعتبر منطقة الخليج العربي دائرة من دوائر أمنها القومي بالنظر إلى العمل على زيادة نفوذها في هذه الدائرة خاصة بعد سقوط العراق وتراجع قوتها، وبخصوص التغيير والإستمرارية تبين أن السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة محكومة نسبيا بتغير رؤساءها إذ أن العلاقات بين دول الخليج العربي وا يران شهدت فترات من الإنفراج وفترات من التوتر بتغير القادة في إيران، مع ذلك بقيت بعض القضايا الخلافية قائمة على سبيل إحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاثة، كما أن البرنامج النووي الإيراني لازال يمثل أحد المحاور الأمنية بالنسبة لدول الخليج العربي ويمثل أحد الثوابت الوطنية الإيرانية.

الخاتمـــــــــة

خاتمة

عرفت السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي في الفترة الممتدة من 11 سبتمبر 2001 إلى غاية عام 2015 عدة توجهات تراوحت بين التكيف والاستمرارية في أهدافها وآليات تنفيذها وقد حكمت هذه التوجهات مجموعة من المحددات الداخلية منها والخارجية، أبرزها وأهمها المحدد الإيديولوجي الذي يركز على المبادئ المستقاة من المذهب الشيعي الإثني عشري، وقد قامت الدولة الإيرانية الحديثة على فكر الإمام "الخميني" الذي أسس نظرية "ولاية الفقيه" كقاعدة للحكم في الدولة الإسلامية، ووضع قواعد دستور 1979 الذي حدد ثوابت السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العالم، وبالنسبة لدول الخليج العربي التي ترتبط بدولة إيران ارتباطا تاريخيا وجغرافيا واقتصاديا وسياسيا فقد كانت مستهدفة باهتمام صانع القرار الإيراني بحكم أنها تمثل أحد أبعاد الأمن القومي الإيراني، حيث سعت الحكومة الإيرانية عقب نجاح الثورة الإسلامية إلى تصدير ثورتها إلى هذه الدول تمهيدا لتأسيس دولة عالمية على النمط الإسلامي الشيعي اصطدمت تلك الإستراتيجية بالرفض في محيطها الإقليمي، حيث مثلت تهديدا أمنيا لدول المنطقة مما وضع إيران في عزلة عن محيطها الخارجي، وتعقدت علاقاتها الإقليمية أكثر إثر دخولها في حرب مع العراق دامت ثماني سنوات، وعلى إثر نهاية الحرب الباردة وظهور نظام دولي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عرف العالم حدثين بارزين هما أحداث 11 سبتمبر التي نتج عنها أفرزت "الإرهاب الدولي" كقضية عالمية جديدة تهدد استقرار الدول، والحرب الأمريكية البريطانية على العراق بحجة امتلاك أسلحة الدمار الشامل أدت الحرب إلى تدمير قدرات العراق.

على هذه الخلفية قامت الدراسة على ثلاث فصول ناقشت من خلالها الفرضيات المقترحة وحاولت الإجابة على الإشكالية والتساؤلات المطروحة.

تناولت الدراسة في إجابتها على السؤال الأول المتعلق بدلالات وأبعاد السياسة الخارجية في منظور الدراسات الأمنية مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها ثم محدداتها، حيث تبين الأمن بمختلف أبعاده يمثل قضية محورية تتصدر أجندات السياسة الخارجية للدول.

أما السؤال الثاني المتعلق بالفرص والتحديات التي تواجه صنع القرار الإيراني فقد ناقش الفصل الثاني من هذه الدراسة أبرز المحددات الداخلية والخارجية، حيث مثلت المتغيرات الداخلية مثل الموقع الجغرافي والعوامل الاقتصادية

فرصا بالنسبة لإيران فالموقع الجغرافي منحها مزايا تساعد على بناء إستراتيجية دفاعية أثناء الحرب إلى جانب الخصائص الطبيعية حيث تمتلك ثروة نفطية هائلة، ساعدت مداخيلها في بناء بنية تحتية متماسكة، وبالنسبة للمحددات الخارجية فقد أدت التحولات الإقليمية والدولية إلى إعادة بعث المشروع الإيراني في المنطقة بالنظر إلى نتائج الحرب على العراق حيث سمح تراجع القوة العراقية بامتداد النفوذ الإيراني في العراق، في حين مثل التحول في طبيعة النظام الدولي تحديا بالنسبة لإيران بحكم علاقاتها العدائية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تهيمن على هذا النظام الدولي الجديد ومؤسساته الدولية

حيث ازداد ضغط ومحاصرة إيران بخصوص برنامجها النووي من طرف مجلس الأمن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، هذا التحول أثر في السلوك الإيراني تجاه دول الخليج العربي حيث تحولت من السلوك الذي يطبعه الطابع الإيديولوجي الثوري إلى سياسة خارجية براغماتية منفتحة على العالم في سبيل تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن والمصلحة الوطنية، كما لعبت الشخصيات التي تولت الحكم في إيران دورا بارزا في تغيير السلوك السياسي الخارجي لإيران في الخليج العربي

مع ذلك ظلت ثوابت السياسة الخارجية قائمة رغم تعاقب الحكومات وتعدد المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية، وا ِن كان هناك تغيير فإنما وقع على مستوى آليات تنفيذ السياسة الخارجية حيث عمدت إيران خلال هذه الحقبة على توظيف الدبلوماسية والاقتصاد وأدوات القوة الناعمة.

أما الفصل الثالث من هذه الدراسة فقد ناقشبعض العناوين التي من شأنها أن تُكو ِن إجابة على السؤال الثالث المتعلق بالأهداف المستقبلية للسياسة الخارجية الإيرانية تجاه منطقة الخليج العربي

خاتمة

في ظل التحولات الإقليمية والدولية الراهنة إذ خلص الفصل إلى استنتاج أن الأهداف المستقبلية لإيران تتمثل في لعب دور الدولة القائد في النظام الفرعي الخليجي، واستبعاد الدور الأجنبي في المنطقة وذلك إنما لتأمين المصالح الحيوية، وأن هناك محاور أمنية تبقى قائمة في اهتمامات هذه الدول يأتي على رأسها النفط والتشابك العرقي والطائفي، إلى جانب البرنامج النووي الإيراني.

الاستنتاجات:

خلص البحث إلى الاستنتاجات التالية:

– أن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الخليج العربي، تتميز بالمبادر وليست رد فعل لسياسات خارجية فقط وأنها توظف كل مقوماتها لتحقيق أهدافها.

– أن التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية الإيرانية مرتبط بالظروف الإقليمية والدولية وبطبيعة التفاعلات في بنية النظام السياسي.

– أن أهداف السياسة الخارجية الإيرانية المستقبلية تركز على الأمن كقضية محورية، والذي يقترن بالنسبة لإيران بامتلاك القدرات التي تمكنها من العون الذاتي وحفظ بقاء الدولة، وتسعى إلى النفوذ الإقليمي لرد التدخل الأجنبي، وهي في ذلك تتجه إلى الاعتماد على الاقتصاد والدبلوماسية كأداة لتحقيق أهدافها في المنطقة.

قائمة المراجع

قائمةالمصادر و المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية

أ/المصادر:

01- وزارة الإرشاد الإسلامي، **دستور جمهورية إيران الإسلامية**، (طهران: المؤتمر العالمي لأئمة الجمعة والجماعة، 1982).

ب/الكتب:

01- إيزدى بيزن ، **مدخل إلى السياسة الخارجية الجمهورية إيران الإسلامية**، تر: سعيد الصباغ (القاهرة: الدار الثقافية للنشر 2000).

02- بايلس جون وسميث ستيف ، **عولمة السياسة العالمية** (تر. مركز الخليج للأبحاث، 2004).

03- براون كريس ، **فهم العلاقات الدولية** (تر: مركز الخليج للأبحاث، ج.2، 2004).

04- بريجنسكي زبيغنيو ، **رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة السلطة العالمية**، تر: فاضل جتكر (لبنان:دار الكتاب العربي، 2012).

05- بن سلطان عمار ، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2011).

06- التويه غازي ، "المرتكزات الديموغرافية والاجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني"، في صباح الموسوي وآخرون (محررون)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية و الإسلامية** (الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2013).

07- جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دارالخلدونية للنشر والتوزيع، 2007).

08- جنسن لويد ، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، 1989).

09- جنكياني يازا ، **صراع القوى الدولية في ضوء النظام العالمي الجديد**، دور السياسة النووية في رسم الخارطة السياسة للشرق الأوسط، تر: على مرتضى سعيد، (القاهرة: المركز القومي للترجمة،2011).

10- حتي ناصيف يوسف ،**النظرية في العلاقات الدولية** (لبنان: دار الكتاب العربي،1985).

11- سليم محمد السيد ، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998).

12- سليم محمد السيد ، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** (القاهرة: دار الفجر

للنشر والتوزيع،2002)

13- الصاوي عبد الحافظ ، "المرتكزات الإقتصادية للمشروع الإيراني في المنطقتين العربية والإسلامية"، في علي حسين باكير وآخرون(محررون)، **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**(الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع، 2013).

14- عبد الحي وليد ، **مناهج الدراسات المستقبلية و تطبيقاتها في العالم العربي** (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،2007).

15- عبد الناصر وليد ، **إيران – دراسة عن الثورة و الدولة** (القاهرة: دار الشروق، 1997).

16- عتريسي طلال وآخرون "إيران التاريخ و الواقع المعاصر"، **أهل السنة في إيران** (الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات والبحوث 2012).

17- العتيبي منصور حسن ، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979-2000**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

18- العلوي خالد بن محمد ، **التجاذب التقني و السياسي للملف النووي الإيراني** (الكويت: إدارة الدراسات السياسية قسم الأبحاث الدولية، 2007).

19- فرانكل جوزيف ، العلاقات الدولية، تر: غازي عبد الرحمان القصيبي، ط.2، (المملكة العربية السعودية: تهامة، 1984).

20- كوفيل تييري ، إيران الثورة الخفية، **تر: خليل أحمد خليل**، (لبنان: دار الفارابي، 2008).

21- المجالي عصام نايل ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي** (عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011).

22- محمد زينب عبد العظيم ، **الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوئل القرن الحادي و العشرين** (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007).

23- مسعد نيفين ، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية- الإيرانية**، ط.2 (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002).

24- مصباح عامر، **تحليل السياسة الخارجية**، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008).

25- مقلد إسماعيل صبري ، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول و النظريات**، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية،1991).

26- الهويدي فهمي ، **أزمة الخليج-العرب وا يران- وهم الصراع وهم الوفاق** (القاهرة: دار الشروق،1991).

ج/ الدوريات:

01- أبو زيد أحمد محمد، "نظرية العلاقات الدولية عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، م.9،ع.36 (خريف 2012)، ص ص. 47- 76.

02- أبو هلال، فارس "إيران و الثورات العربية: الموقف والتداعيات"، **سلسلة تقييم حالة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (جويلية، 2011)، ص ص. 01-15.

03- حمدان حسام ، "العلاقات السعودية الإيرانية ..تقهقر بعد تقدم"، **الدول العربية و إيران الثورة** (فيفري2007)، ص ص.11- 12.

04- الخزار فهد مزبان خزار، "الأبعاد الإستراتيجية لمشروع الشرق الأوسط الكبير و انعكاساتها على الأمن القومي الإيراني" **مجلة دراسات إيرانية**، ع.10-11.ص ص. 49- 72.

05- خلجي مهدي، "أزمة خلافة، إيران تبحث عن مرشد لهذا الزمان"، **المجلة**، ع.1565 (جويلية: 2011)، السعودية: الشركة السعودية للأبحاث والنشر والتوزيع، ص ص.22- 26.

06- الزويري محجوب، "إيران الثورية والثورات العربية: ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومآلاتها"، **سلسلة تقييم حالة** (قطر: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2012)، ص ص. 1- 20.

07- السرحان صايل فلاح مقداد، "أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية، 2002-2011"، **المجلة الأردنية للعلوم الإجتماعية**، م.6، ع.2 (2013)، ص ص.219- 239.

08- شلبي محمد ، "دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية"، **الحضارات والتنوع الثقافي من منظور**

09- عبد الغني محمد شحات ، "التهديدات الإيرانية بغلق مضيق هرمز قراءة في الدوافع والتداعيات"، **مجلة شؤون خليجية**، ع.55 (خريف 2005)، ص ص. 10- 26.

10- العسوي أشرف سعد ، "المحو الأمني"، **مجلة شؤون خليجية**، ع.46 (صيف: 2006)، ص ص.76- 89.

11- **العلاقات الدولية الجديدة والقانون**، م.2 (2012)، ص ص. 332- 353.

12- المنصور عبد العزيز شحادة ، "أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م.25، ع.1 (2009)، ص ص. 598- 618.

13- ناصر شحاتة محمد، "تحولات النخبة السياسية الإيرانية"، **آفاق المستقبل**، ع.09 (جانفي-فيفري:2011)، ص ص. 28-33.

الندوات والتقارير

01- الراوي حميد، "النفوذ الإيراني في العراق وانعكاساته الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (أوت 2007).

02- عبد السلام محمد، الأمن القومي الإيراني من وجهة نظر القدرات العسكرية، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (26 مارس 2008).

03- عبد العاطي محمد، "العلاقات العراقية الإيرانية بينعهدين"، في "الدول العربية وا يران الثورة"، الجزيرة للبحوث والدراسات (فيفري 2007).

04- عبد المؤمن محمد السعيد، "الإشكالية المثارة حول المئروع النووي الإيراني والدور"، في ندوة "المشروع النووي الإيراني..الأبعاد والإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية**، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (ديسمبر 2006) .

05- فخر أحمد، "الإشكالية المثارة حول المشروع النووي الإيراني والدور" في ندوة "المشروع النووي الإيراني..الأبعاد والإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (ديسمبر 2006).

06- فخر أحمد، "الإشكالية المثارة حول المئروع النووي الإيراني والدور" في ندوة "المشروع النووي الإيراني..الأبعاد والإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية)(ديسمبر 2006).

07- فخر أحمد، ندوة "المشروع النووي الإيراني..الأبعاد الإستراتيجية والإنعكاسات الإقليمية"، **برنامج الدراسات الإيرانية** (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية) (ديسمبر 2006).

د/ القواميس و الموسوعات:

01- قريفيش مارتن ، أوكالاهان تيري ، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث (أبوظبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008)، ص.359.

هـ/مذكرات:

01- حجاب عبد الله ، "السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979- 2011، دراسة في دور المحددات الداخلية والخارجية" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات آسيوية، جامعة الجزائر 3، 2012).

02- شيباني إيناس، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والإبن –دراسة تحليلية مقارنة" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، جامعة باتنة، 2008).

03- صايج مصطفى ، "السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكر بوش2000-2007)"، (مذكرة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر 2007).

04- عيساوة آمنة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة"(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010).

05- قجالي محمد ، "حرب الخليج الثانية بين أحكام القانون الدولي وتداعيات النظام الدولي الجديد"، (مذكرة دكتوراه الدولة فيالقانون الدولي العام وللعلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قسنطينة، 2008).

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

A/Books :

01- Reus-Smit Christian, **Theories of International Relations, Constructivism** (New York: Palgrave Macmillan, 2005) p,194

02- Rezaei Ali Akbar, **"Foreign Policy Theories: Implications for the Foreign Policy Analysis of Iran"**, in Iran's foreing policy from Khatami to Ahmadinejad, (Lebanon: Ithaca Press is an imprint, 2008), p.26

ثالثا-المواقع الإلكترونية:

01-باكير علي حسين ، " اكتشاف القوة الناعمة الإيرانية.. القدرات وحدود التأثير"، أنظر على الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors/2013/04/2013411102151266414.html

(2015/05/02)

02-حبيقة لويس ، "إيران: قنبلة اقتصادية مشعة"، أنظر على الرابط:

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2015/04/12/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-

(2015/04/21)

03- الشمرى حمدان مجزع ، "الملف النووي الإيراني: إلى أين"، أنظر الرابط التالي:

http://www.kna.kw

04- الصمادي فاطمة، "ما بعد "لوزان": روحاني وفريقه في مواجهة الداخل الإيراني"، أنظر الرابط التالي:

http://rawabetcenter.com/archives/5903

(2015/05/02)

05- العجمي ظافر محمد ،"أمن الخليج العربي" انظر على الرابط التالي:

http://gulfsecurity.blogspot.com

(2015/05/05)

06-العمري حسن أحمد ، "القرار السياسي في إيران بين الثورة والدولة" أنظر الرابط التالي:

http://studies.aljazeera.net/files/iranandstrengthfactors

(2015/05/05)

07-وولت ستيفن ، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة"، تر.عادل زقاع. ز يدان زياني. أنظر على الرابط التالي:

http//www.geocities.com/adelzeggagh.htm

الملاحق

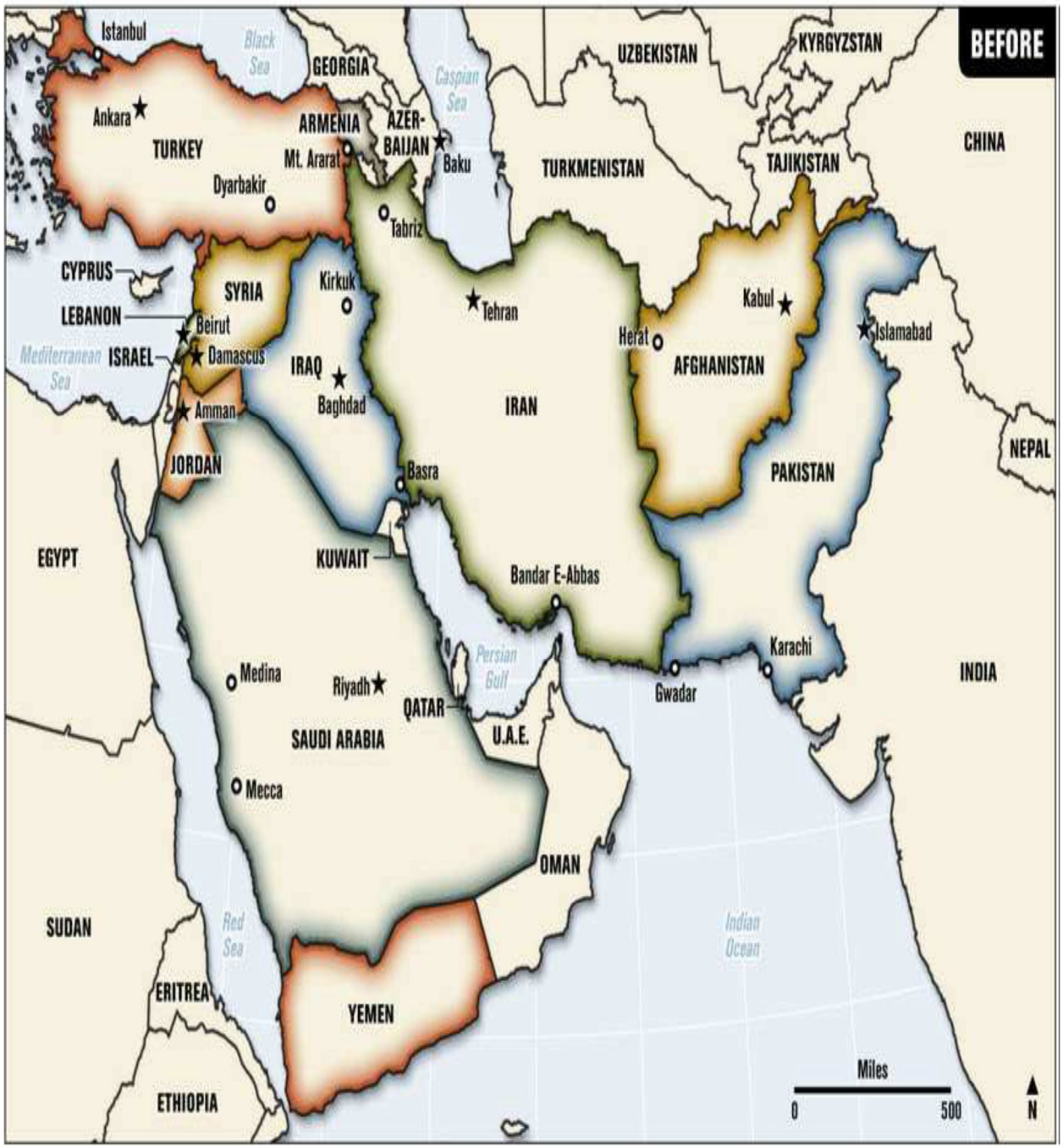

المصدر: http://img186.imageshack.us/img186/6571/newmiddleeastmapfh2.jpg

خريطـــــــة الموقـــــع الجغرافـــــي لإيـــــران

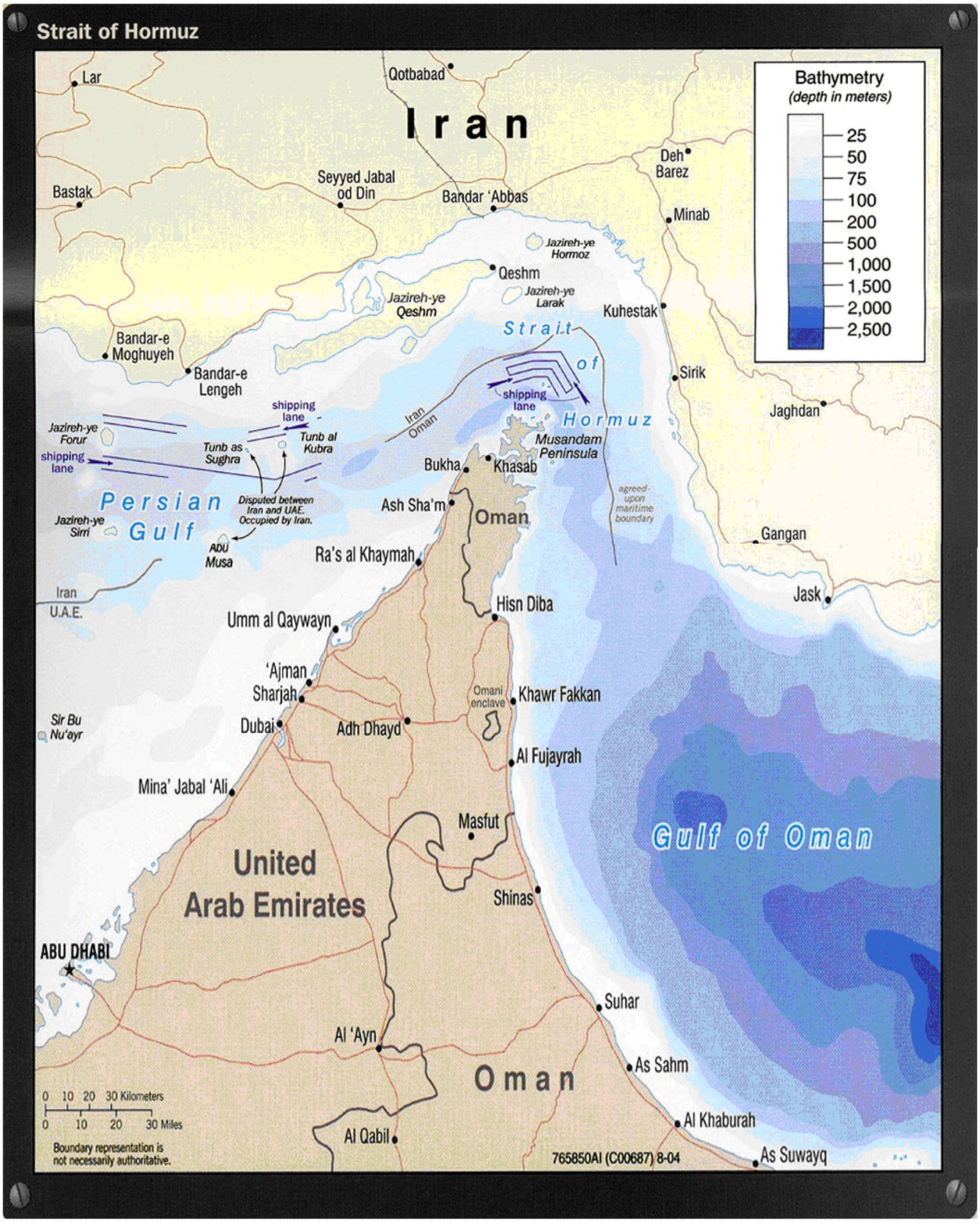

خريطة توضح الموقع الجغرافي لمضيق هرمز

المصدر: موقع مكتبة جامعة تكساس. http://www.lib.utexas.edu/maps/iran.html

خارطة لمشروع "حوزة إيران الحضارية" أو "إيران الكبرى" التي تشمل العنصر الفارسي

المصدر: http://www.irane7000saale.com/IRAN7000.htm